

Distr.: General
1 March 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 25 شباط/فبراير 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمهما الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش؛ والسيدة نسرين الصائم، ممثلة شباب المجتمع المدني ورئيسة الفريق الاستشاري الشبابي المعني بتغير المناخ، وكذلك البيانات التي أدلى بها دولة السيد بوريس جونسون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وفخامة السيد إيمانويل ماكرون، رئيس جمهورية فرنسا؛ وفخامة السيد أوهورو كينياتا، رئيس كينيا. وفخامة السيد قيس سعيد، رئيس تونس؛ ودولة السيدة كايا كالاس، رئيسة وزراء إستونيا؛ ودولة السيد بريجي رافيني، رئيس وزراء النيجر؛ ودولة السيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج؛ ودولة السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير خارجية سانت فنسنت وجزر غرينادين؛ ودولة السيد نغوين شوان فوك، رئيس وزراء فييت نام؛ ومعالي السيد سيمون كوفني، وزير الخارجية والدفاع في أيرلندا؛ ومعالي السيد مارسيلو إيبرارد كاساوبون، وزير خارجية المكسيك؛ ومعالي السيد براكاش جافاديكار، وزير البيئة والغابات وتغير المناخ في الهند؛ وسعادة السيد جون ف. كيري، المبعوث الرئاسي الخاص للولايات المتحدة المعني بالمناخ؛ وسعادة السيد شيه تشنهوا، المبعوث الخاص للصين المعني بتغير المناخ، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالجلسة المعقودة عبر التداول بالفيديو بشأن ”صون السلام والأمن الدوليين: المناخ والأمن“، يوم الثلاثاء، 23 شباط/فبراير 2021. وأدلى ببيانات أيضا كل من فخامة السيد لازاروس مكارثي شاكويرا، رئيس ملاوي؛ ودولة السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء ووزير المالية والحوكمة المؤسسية لأنتيغوا وبربودا، ومعالي السيد هايكو ماس، الوزير الاتحاد للشؤون الخارجية في ألمانيا؛

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس بشأن هذه الجلسة المعقودة عبر التداول بالفيديو، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات خطية، أُرفقت نسخ منها أيضا: الأرجنتين، وإسبانيا، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوكرانيا، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبولندا، وتوفالو، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وفيجي، وقبرص، وقطر، ولاتفيا، ولبنان، وليختنشتاين، ومالطة، ومصر، والمغرب، وملديف، والنمسا، ونيبال، ونيجيريا، وهولندا، واليابان، واليونان، واللجنة الدولية للصليب الأحمر.



21-02822 (A) 010321 140421



ووفقاً للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضـــاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضـــوء الظروف الاسـتثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، سـتصـدر نصـوص هاتين الإحاطتين وتلك البيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) باربرا **وودوارد**
رئيسة مجلس الأمن

المرفق 1

إحاطة مقدمة من الأمين العام

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر رئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة وعلى دعوتكم، سيدي الرئيس، لتقديم إحاطة بشأن موضوع يثير قلقا بالغا.

إن حالة الطوارئ المناخية سمة مميزة لعصرنا. وكان العقد الماضي الأشد حرارة في تاريخ البشرية. وبلغت مستويات ثاني أكسيد الكربون أرقاما قياسية، وأصبحت حرائق الغابات والأعاصير والفيضانات والجفاف الحالة الطبيعية الجديدة. ولا تلحق تلك الصدمات الضرر بالبيئة التي نعتمد عليها فحسب؛ بل إنها تضعف نُظمنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والعلم واضح: نحن بحاجة إلى تحديد زيادة درجة الحرارة العالمية في 1,5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن. وواجبنا أكثر وضوحا: فنحن بحاجة إلى حماية الناس والمجتمعات المحلية التي تتعرض لاضطرابات المناخ. ويجب أن نزيد من الاستعدادات لتفاقم الآثار المترتبة عن أزمة المناخ على السلم والأمن الدوليين.

ويفاقم اضطراب المناخ الأزمات ويضاعفها. فحيثما يجفف تغير المناخ الأنهار، ويخفض المحاصيل، ويدمر الهياكل الأساسية الحيوية، ويشرّد أفراد المجتمعات المحلية، فإنه يفاقم مخاطر عدم الاستقرار والنزاعات. وقد توصلت دراسة أجراها معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام إلى أن 8 من 10 بلدان تستضيف أكبر عمليات سلام متعددة الأطراف في عام 2018 تقع في مناطق معرضة بشدة لتغير المناخ.

وتشتد آثار الأزمة حيث تضعف الهشاشة والنزاعات آليات التكيف، وحيث يعتمد الناس على رأس المال الطبيعي، مثل الغابات والأرصدة السمكية، لكسب رزقهم، وحيث لا تتمتع النساء - اللائي يتحملن الجزء الأكبر من عبء حالة الطوارئ المناخية - بحقوق متساوية. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، حيث يعمل 40 في المائة من القوة العاملة في الزراعة، يدفع انخفاض المحاصيل الناس إلى الفقر وانعدام الأمن الغذائي، مما يجعلهم عرضة للتجنيد من جانب العصابات الإجرامية والجماعات المسلحة. وفي غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، يعتمد أكثر من 50 مليون شخص على تربية الماشية من أجل البقاء. وقد أسهمت التغيرات في أنماط الرعي في تزايد العنف والنزاعات بين الرعاة والمزارعين. وفي دارفور، يزيد تدني هطول الأمطار وحالات الجفاف المتكررة من انعدام الأمن الغذائي والتنافس على الموارد، ونحن نرى النتيجة. والعواقب مدمرة بشكل خاص للنساء والفتيات اللائي يُجبرن على السير لمسافات أكبر لجلب المياه، مما يزيد من احتمالات تعرضهن للعنف الجنسي والجنساني.

ويرتبط أيضاً الضعف إزاء المخاطر المناخية بالتفاوت في الدخل. وبعبارة أخرى، فإن أشد الفئات فقراً هي الأشد معاناة. وما لم نحم الفئات الأكثر تعرضا للآثار المتصلة بالمناخ وضعفا أمامها، يمكننا أن نتوقع منها أن تصبح أكثر تهميشا وأن تتزايد مظالمها. ويمكن أن تؤدي المستويات المرتفعة من عدم المساواة، التي يفاقمها تغير المناخ، إلى إضعاف التماسك الاجتماعي وإلى التمييز، واتخاذ بعض الفئات أكباش فداء، وتصاعد التوترات والاضطرابات، مما يزيد من خطر نشوب النزاعات. أما الذين تركوا خلف الركب بالفعل فسوف يتخلفون أكثر من ذلك.

إن اضـــطراب المناخ يدفع بالفعل إلى النزوح في جميع أنحاء العالم. وفي بعض الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ، اضطرت مجتمعات محلية بأكملها إلى الانتقال إلى مكان آخر، مما ترتب عليه آثار رهيبة على سبل عيشها وثقافتها وتراثها. ومن الواضح أن النزوح القسري لأعداد أكبر من الناس في جميع أنحاء العالم ستزيد من احتمالات نشوب النزاعات وانعدام الأمن بالإضافة إلى زيادة معاناتهم. وعندما كنت مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، قضيت بعض الوقت مع أشخاص اقتلعوا من جذورهم بسبب تأثير تغير المناخ في القرن الأفريقي ودارفور والساحل وأماكن أخرى. واستمعت إلى قصصهم، وفهمت المعاناة العميقة والصدمات النفسية للعائلات التي أجبرت على التخلي عن المنازل والأراضي التي ملكوها لأجيال. ولا يزال يتعين عمل الكثير لمعالجة المخاطر المحددة التي تشكلها أزمة المناخ على السلام والأمن. وأرى أربعة مجالات ذات أولوية.

أولا، نحن بحاجة إلى زيادة التركيز على الوقاية من خلال العمل المناخي القوي والطموح. ويجب أن نضع العالم على المسار الصحيح لتحقيق أهداف اتفاق باريس ومنع وقوع كارثة مناخية. ويجب أن ننشئ تحالفا عالميا حقيقيا للالتزام بالانبعاثات الصفرية الصافية بحلول منتصف القرن، ويجب أن نحشد لعقد من أجل التحول من خلال عقد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بنجاح في غلاسكو. ويتطلب ذلك من جميع الدول الأعضاء أن تقدم، قبل تشرين الثاني/نوفمبر، مساهمات طموحة محددة وطنيا بأهداف تسمح لنا بخفض الانبعاثات العالمية بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2010. كما أننا نطلب من جميع الشركات والمدن والمؤسسات المالية إعداد خطط ملموسة وذات مصداقية لخفض انبعاثات الكربون.

ولا يزال أمامنا طريق طويل يتعين علينا أن نقطعه، ونتطلع إلى أن تشكل الدول الرئيسية المسؤولة عن الانبعاثات قدوة في الأشهر المقبلة. وهذا اختبار مصداقية لالتزامها تجاه الشعوب والكوكب. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي سنحافظ من خلالها على هدف 1,5 درجة مئوية في متناول يدنا.

ثانيا، نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية لحماية البلدان والمجتمعات المحلية والشعوب من الآثار المناخية المتزايدة التواتر والقاسية. ونحن بحاجة إلى تحقيق تقدم كبير في مجال التكيف والقدرة على الصمود، مما يعني رفع مستوى الاستثمارات بشكل كبير. ويجب على جميع المانحين والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والوطنية زيادة حصة التمويل المخصص للتكيف والقدرة على الصمود إلى ما لا يقل عن 50 في المائة من دعمها لتمويل المناخ، ويجب أن نجعل تلك الأموال في متناول العاملين في الخطوط الأمامية لأزمة المناخ. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تحافظ على تعهدها بتحويل 100 بليون دولار سنوياً إلى بلدان الجنوب. وقد فاتها بالفعل الموعد النهائي لعام 2020.

ويتعين علينا أن نوسع نطاق نظم الإنذار المبكر والعمل المبكر بشأن الأزمات المتصلة بالمناخ، من الجفاف والعواصف إلى ظهور الأمراض الحيوانية المصدر. كما أننا بحاجة إلى حماية اجتماعية أقوى لدعم المتضررين. ويجب أن تبدأ تلك الإجراءات الآن بسياسات تحويلية عندما نخرج من الجائحة. ويجب أن تدمج النظم الاقتصادية والمالية مخاطر المناخ في التحليل المالي حتى يتم إدراجها في نماذج الأعمال التجارية وقرارات الاستثمار. ويجب أن نستثمر في الطاقة المتجددة والبنية التحتية الخضراء. وباختصار، يجب علينا سد الفجوة المالية بزيادة الدعم المقدم إلى البلدان والمجتمعات المحلية التي تعاني من أسوأ آثار أزمة المناخ. ويجب أن يصل هذا الدعم إلى النساء والفتيات اللواتي يتحملن وطأة أزمة المناخ ويشكلن 80 في المائة من المشردين بسبب تغير المناخ.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى تبني مفهوم للأمن يتمحور حول الإنسان. وقد أظهرت جائحة فيروس كورونا الدمار الذي يمكن أن تسببه ما تسمى بالتهديدات الأمنية غير التقليدية على نطاق عالمي. ويسهم منع الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتشرد الناجم عن اضطراب المناخ والتصدي لها في استدامة السلام والحد من مخاطر نشوب النزاعات. وقد اعترفت لجنة جائزة نوبل للسلام بذلك عندما منحت جائزة نوبل للسلام لبرنامج الأغذية العالمي في العام الماضي.

إن احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، وسيادة القانون والإدماج والتنوع أمور أساسية لحل أزمة المناخ وبناء مجتمعات تتمتع بمزيد من السلام والاستقرار. إن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة هي المخطط العالمي للعمل في هذا المضمار.

رابعاً، نحن بحاجة إلى تعميق الشراكات في جميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ويجب أن نستفيد من مواطن القوة لدى مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك مجلس الأمن ولجنة بناء السلام والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وغيرها. إن آلية الأمن المناخي، التي تجمع بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، هي مخطط لهذا التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي نعمل فيه على تحقيق تلك الأهداف، تسعى الأمم المتحدة جاهدة إلى أن تكون قدوة عن طريق التأكد من أن عملياتها تأخذ أزمة المناخ كلها في الاعتبار. ونحن نعمل على كفالة أن تجسد استراتيجيات الوساطة والتحليلات والتقارير التي نقدمها باستمرار، بما في ذلك إلى مجلس الأمن، المخاطر المناخية. ففي جنوب السودان، على سبيل المثال، ساعد الوعي بأثر تغير المناخ عمليتنا لحفظ السلام على التوسط في التوصل إلى اتفاق محلي بشأن إدارة الماشية. وفي اليمن، دعم صندوق بناء السلام الجهود الرامية إلى استعادة وتعزيز هياكل إدارة المياه المحلية، مما أدى إلى الحد من التوترات القبلية. كما أننا نحد من الأثر البيئي للأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال زيادة استخدام الطاقة المتجددة.

إن أزمة المناخ هي التحدي المتعدد الأطراف في عصرنا. وهي تؤثر بالفعل على كل مجال من مجالات النشاط البشري. ويتطلب حلها التنسيق والتعاون على نطاق لم نشهده من قبل. ويمكن أن تؤدي مشاركة جميع الهيئات المتعددة الأطراف، بما فيها مجلس الأمن، دوراً هاماً في التصدي للتحدي. وأحث أعضاء المجلس على استخدام نفوذهم خلال هذه السنة المحورية لكفالة نجاح مؤتمر الأطراف السادس والعشرين وعلى تعبئة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، للقيام بدورهم. وأضمن دعم الأمم المتحدة الكامل للرئاسة البريطانية للمؤتمر الـ 26 للأطراف، إلى جانب الرئيس الإيطالي المشارك. إن عام 2021 هو عام الحسم للعمل الجماعي ضد حالة الطوارئ المناخية.

المرفق 2

إحاطة مقدمة من ممثلة شباب المجتمع المدني ورئيسة الفريق الاستشاري الشبابي المعني بتغير المناخ، نسرين الصائم

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى أعضاء مجلس الأمن على السماح لي بالتكلم بشأن هذه المسألة الهامة والحاسمة. وأود أيضاً أن أخص بالشكر رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن على هذه الدعوة.

عقد مجلس الأمن ست مناقشات تحديداً بشأن المخاطر المتعلقة بأمن المناخ – في عام 2007 (انظر S/PV.5663)، و 2011 (انظر S/PV.6587 و S/PV.6587 (استئناف 1))، و 2018 (انظر S/PV.8307)، و 2019 (انظر S/PV.8451) واثنتين في عام 2020 (انظر S/2020/751) كانت إحداهما غير رسمية. وقد أدرجت إشارات إلى المخاطر المتعلقة بأمن المناخ في القرارات المتعلقة بالصومال والسودان وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومالي وحوض بحيرة تشاد. وقد تنبأ العلم بأن بلداناً أخرى كثيرة ستنضم إلى تلك القائمة إذا لم نتخذ التدابير الصحيحة الآن وإذا لم نبدأ التكيف، لا سيما في أفريقيا.

وفي 17 نيسان/أبريل 2007، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري بشأن العلاقة بين الطاقة والأمن والمناخ (انظر S/PV.5663 و S/PV.5663 (استئناف 1)). وفي العام نفسه وصف السيد بان كي – مون، ثامن أمين عام للمنظمة، النزاع في دارفور بأنه أول نزاع حديث متعلق بالمناخ.

واليوم، وبعد مرور 14 عاماً تقريباً، لا يزال هذا البند من جدول الأعمال صالحاً ونحن نناقش مسألة الأمن المناخي. وبالنسبة لشاب سوداني، لا يمكن لشيء يتعلق بتغير المناخ أن يكون مرتبطاً بالأمن. إننا نعيش في حالة من انعدام الأمن المستمر بسبب العديد من العوامل، مما وضع السودان على رأس القائمة عندما يتعلق الأمر بالهشاشة المناخية. وفي عام 2018، اتخذ مجلس الأمن القرار 2429 (2018) بشأن السودان، الذي ينص على ما يلي:

> ”وإذ يسلم بالآثار السلبية لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية وجملة أخرى من العوامل على الحالة في دارفور، بما في ذلك بسبب الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وعدم الأمن الغذائي“ (القرار 2429 (2018)، الفقرة الحادية والعشرون من الديباجة).

تصف تلك الفقرة وغيرها الأوضاع وصفا شاملا. إن بقاء البشرية في ظروف تدهور الموارد والجوع والفقر والهجرة غير المسيطر عليها نتيجة لتغير المناخ سيجعل النزاع نتيجة حتمية.

وعلاوة على ذلك، تتسبب حالات الطوارئ المتصلة بالمناخ في حدوث اختلالات كبيرة في إتاحة الخدمات الصحية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية المنقذة للحياة. ويؤدي فقدان أو تغير سبل العيش نتيجة لتغير المناخ، فضلاً عن التشريد والهجرة، إلى زيادة خطر العنف الجنساني والممارسات الضارة. ومن الجدير بالذكر أن النساء والشباب والأطفال يتضررون مراراً بتلك الحالات التي تتسم بعدم الأمان المناخي. فالأراضي والموارد في أفريقيا وأجزاء أخرى كثيرة من العالم لم تعد قادرة على إعالة الشباب بسبب تغير المناخ. إن بحثنا عن حياة كريمة، وفرص عمل جيدة ورفيقة بالبيئة، وإمكانية الحصول على الخدمات بشكل سليم، فضلاً عن التحدي الجديد المتمثل في مرض فيروس كورونا، يعني أن الحل الوحيد بالنسبة للكثيرين هو الهجرة – داخل البلد أو عبر الحدود أو على الصعيد الدولي، سواء كانت قانونية أو غير قانونية – مما يزيد من خطر نشوب النزاعات.

وأرحب ترحيباً كبيراً بالقرار 2524 (2020) المتعلق بالبعثة السياسية الجديدة، وهي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، التي يمكن أن تكون لها، خلافاً للبعثات العسكرية، ولاية بشأن تغير المناخ وإشراك الشباب. وتلك فرصة تاريخية للتحدث عن الأسباب الجذرية للنزاع.

وما أرحب به أكبر ترحيب هو ذكر تغير المناخ ومشاركة الشباب مرتين في القرار. وما أقدره أكثر هو إدراج مسألة تغير المناخ والتدهور البيئي في السودان والمنطقتين في اتفاق السلام في جوبا، مما يعكس وعياً عالياً بالمخاطر التي تهدد استدامة السلام.

إن جمع البيانات حول النزاعات وتغير المناخ واستشارة المجتمعات المحلية والثقة في العلوم ستكون توصياتي الرئيسية لهذا اليوم.

إنني متأكدة، بصفتي شابة، من أن الشباب هم الحل. وأحث الدول الأعضاء على أن تتيح لنا مساحة أكبر وأن تصغي إلينا وتشرك الشباب. نحن الحاضر، ونحن نملك المستقبل. فدعونا لا نكرر هفوة الأجيال السابقة. وينبغي ألا يكون هناك المزيد من الشكوك. ونحث الدول الأعضاء على وقف النزاعات بوقف تغير المناخ وتوفير الأمن لنا وتأمين المستقبل.

المرفق 3

بيان رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بوريس جونسون

لقد كُلف مجلس الأمن، قبل أكثر من 75 عاما، بمهمة صون السلام والأمن، وكان ذلك صعبا. ولم نتفق دائما على كيفية تحقيق ذلك الهدف. ولكن هناك شيء واحد واضح تماما بالنسبة لي: إننا ملتزمون بالتصدي للتهديدات التي يتعرض لها أمننا، وكما سمعنا من الأمين العام ومن نسرين الصائم، فإن تغير المناخ يشكل تهديدا واضحا لأمننا الجماعي وأمن دولنا.

أعلم أن هناك أناسا في جميع أنحاء العالم سيقولون إن هذا الموضوع برمته ليس سوى "خزعبلات خضراء" تشغل بال حفنة من آكلي التوفو الذين يعانقون الأشجار ولا علاقة له بعالم الدبلوماسية والسياسة الدولية. ولا يسعني إلا أن أختلف معهم بشدة. وعلينا أن نعالج أسباب تغير المناخ، ولكن كما ذكرت السيدة الصائم والأمين العام في إحاطتيهما، فإن آثاره واضحة تماما.

فلنفكر في الشاب الذي يُجبر على ترك منزله عندما يتحول إلى صحراء، وهو واحد من بين 16 مليون شخص يُشرّدون كل عام نتيجة للكوارث المرتبطة بالطقس – الكوارث المرتبطة بالطقس والمرتبطة بتغير المناخ. إنه يذهب إلى أحد تلك المخيمات، حيث يصبح فريسة للمتطرفين العنيفين – الذين يغذون نزعة التطرف لديه – والآثار المترتبة على هذا التطرف محسوسة في جميع أنحاء العالم.

ولنفكر في الفتاة التي تنقطع عن الدراسة لأن بحثها اليومي عن الماء يأخذها بعيدا عن أسرتها أكثر فأكثر – لتسقط في براثن المتّجرين بالبشر والعصابات الإجرامية الدولية التي تتربح من وراء ذلك.

ولنفكر في المزارع الذي يفقد المحصول تلو الآخر بسبب الجفاف ثم يتحول إلى زراعة الخشخاش لأن الخشخاش محصول أكثر صلابة، مع ما يخلفه محصول الأفيون، بصراحة تامة، من آثار في شوارع جميع مدننا.

فلنفكر في الدولة الفقيرة والهشة التي تنهار حكومتها عندما تتداعى بنيتها التحتية الحيوية بفعل الظواهر الجوية القصوى المتكررة بشكل متزايد من ذلك النوع الذي يؤدي إلى هزات عنيفة من عدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم.والآن، إذا حدثت نتائج كهذه، من حيث الآثار السياسية والاقتصادية والإنسانية، بسبب أمير حرب مستبد أو حرب أهلية، فإن أحداً لن يشكك في حق وواجب مجلس الأمن في التصرف. ولهذا السبب، لا يمكننا أن نحجم عن مناقشة هذا الموضوع.

وبالمناسبة، فإن هذه المسألة ليست، مثل الكثير جدا من المسائل التي يتصدى لها الأمين العام، مسألة دبلوماسية معقدة بشكل محير. وهي ليست معادلا حديثا لمسألة شليسفيغ – هولشتاين. هل يمكنكم تذكر الإجابة على مسألة شليسفيغ – هولشتاين، سيدي الأمين العام؟ إنني أراهن على أنه يمكنه ذلك.

إن الناس يعرفون الإجابة على تغير المناخ، ويعرفون كيف يعالجون هذه الأزمة. وكما قال بيل غيتس في كتابه الجديد، فإن ما يتعين علينا القيام به هو الوصول بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري من 51 بليون طن سنويا إلى مستوى الصفر، وبالتالي تظل الزيادة في درجات الحرارة العالمية عند مستويات يمكن السيطرة عليها. وعلينا، ونحن نفعل ذلك، أن ندعم أكثر الدول ضعفا وهشاشة التي تشعر بآثار تغير المناخ. ويجب أن نساعدها على التكيف وبناء القدرة على الصمود.

وذلك هو ما نفعله. ففي عام 2019، أصـــدرنا قانونا يلزمنا، نحن في المملكة المتحدة، بالوصـــول إلى صـافي انبعاثات الكربون إلى مستوى الصـفر بحلول عام 2050 وتعهدنا بخفض الانبعاثات بنسبة 68 في المائة بحلول عام 2030. وهذا هو أشد انخفاض لأي اقتصـاد كبير. إن التزاماتنا المتعلقة بتمويل المناخ للســـنوات الخمس المقبلة، والمصـــممة لدعم بقية العالم في تحقيق هذا الهدف، تبلغ 11,6 بليون جنيه إسترليني. وقبل مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لعام 2021، سنضـع تغير المناخ على رأس جدول أعمال رئاسة مجموعة الدول السبع أيضا.

ورســالتي إلى مجلس الأمن اليوم هي أنه يجب على المجلس أن يتصـرف الآن أيضـا لأن تغير المناخ مسألة جيوسياسية تماما بقدر ما هو مسألة بيئية. وإذا كان للمجلس أـــن ينجح في صـون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، فعليه أن يحشـــد المجموعة الكاملة من وكالات الأمم المتحدة وصـــناديقها وبرامجها في استجابة سريعة وفعالة.

وهذا هو سؤالي: إذا لم نتصرف الآن، فمتى سنتصرف؟

متى سنفعل شيئاً إذا لم نتصـرف الآن؟ هل سـنتصـرف عندما يؤثر تغير مسـتويات سطح البحر على الملاحة حول سواحلنا؟ هل سنتصـرف عندما، كما قالت السيدة الصـائم، تُضـطر الحشود المتجمعة للفرار من الجفاف أو حرائق الغابات، أو عندما يصل النزاع على الموارد إلى حدودنا؟

شئنا أم أبينا، فإن المسألة تتعلق بمتى سيتعين على بلداننا وشعوبنا التعامل مع الآثار الأمنية لتغير المناخ، وليس بما إذا كان ذلك سيحدث. ولهذا السـبب، فلنفعل الشـيء الذي أُنشـئ مجلس الأمن للقيام به ولنُبرهن على ذلك النمط من القيادة العالمية اللازمة لحماية الســـلام والأمن والاســـتقرار في دولنا ومناطقنا وعالمنا.

المرفق 4

بيان رئيس فرنسا، إيمانويل ماكرون

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس الوزراء بوريس جونسون والمملكة المتحدة على تنظيم جلسة اليوم، بالاشتراك مع الأمين العام، وعلى استضافتنا في غلاسكو في هذا العام للمشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لعام 2021. وأعتقد أننا جميعا ندرك أهمية جدول الأعمال هذا، في وقت ستعقد فيه الولايات المتحدة الأمريكية في غضون أسابيع قليلة، في 22 نيسان/أبريل، مؤتمر قمة مهما. وأود الآن أن أحيي جون كيري، الذي أراه على الشاشة والذي كان في طليعة اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، والذي كان، إذا جاز لي القول، ”مقاوما“ على مدى السنوات الأربع الماضية. ويسعدنا جميعا أن نرى الولايات المتحدة الأمريكية تعود إلى طاولة المفاوضات.

لدي ثلاث رسائل بسيطة جدا أود أن أتشاطرها مع المشاركين عبر الإنترنت في جلسة اليوم، والتي تتفق مع كل ما قيل للتو.

أولا، لقد أثبتنا بوضوح شديد خلال السنوات القليلة الماضية أن مكافحة تغير المناخ وحماية البيئة هي في حد ذاتها مسألة تتعلق بالسلام والأمن. ولن أستعرض جدول الأعمال برمته الذي خرج به اتفاق باريس أو ما سنناقشه دون شك عبر الإنترنت في 22 نيسان/أبريل، ومرة أخرى في غلاسكو، أو ما هي أهدافنا فيما يتعلق بالأجيال الحالية والمقبلة. ولكن لكي نكون واضحين تماما، لا يمكن إنكار الصلة بين المناخ والأمن، رغم تعقيدها. إنها صلة حتمية بطريقة ما وتتجاوز حتى ما يمكن وصفه كتابة.

فمن بين البلدان العشرين الأكثر تضررا من النزاعات في العالم، هناك 12 بلدا أيضا هي من أكثر البلدان تعرضا لآثار تغير المناخ. وفي منطقة المحيط الهادئ، وفي غياب إجراءات حازمة للتكيف، لن يكون أمام سكان بعض الجزر خيار آخر سوى مغادرة أراضيهم. وعلاوة على ذلك، فقد تعلمنا في السنوات الأخيرة كيف يمكن أن يؤدي تأثير التصحر وتقلص الأرصدة السمكية وتراجع فرص زراعة محاصيل مستقرة إلى نشوب النزاعات.

وتشكل منطقة حوض بحيرة تشاد، التي شهدت هجرة، مثالا واضحا على ذلك؛ والواقع أن جزءا كبيرا من النزاع، عدا العامل الإرهابي الإسلامي، قد أججته الهجرات التي فرضها تغير المناخ. وينطبق الشيء نفسه على نجاح جماعة بوكو حرام في المنطقة وتغير استخدام بعض الأراضي في شمال شرق نيجيريا. ولذلك فإننا نرى بوضوح شديد في هذه المناطق الآثار المترتبة على جدول أعمال مناخي خارج عن السيطرة، من حيث انعدام الأمن – وبصورة ما، من حيث نشوب نزاعات جديدة –. ويمكننا أيضا أن نلاحظ عواقب تغير المناخ على جدول الأعمال الخاص بالمشردين واللاجئين والهجرة، وهي أمور نعلم أنها عزيزة على الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

وعدد اللاجئين بسبب المناخ آخذ في الازدياد. وقد أصبح اللاجئون بفعل المناخ الآن الضحايا الرئيسيين للجائحة وأزمة الغذاء، ويمكننا أن نرى إلى حد ما علاقة الاعتماد المتبادل بين جدولي الأعمال هذين. ولكي نكون واضحين، فإن الفشل على جبهة المناخ من شأنه أن يقوض جهود منع نشوب النزاعات،

وبناء السـلام. ولهذا السـبب، فإنني أؤيد تأييدا تاما المبادرة الرامية إلى معالجة هذه المسـائل على مسـتوى مجلس الأمن كجزءٍ من ولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

ويجب أن يسترشد المجلس في عمله بضرورة التخفيف من آثار تغير المناخ على السكان، والآثار المترتبة على تطور النزاعات. ويمكن القيام بذلك في إطار الدبلوماسـية المتعددة الأطراف الفعالة في مجال المناخ ومن خلال مجموعة من الأدوات المتاحة لنا. وبعد وقوع حادثة مناخية شـديدة، سـتدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير إنسانية طارئة لإنقاذ الأرواح وضمان الأمن وتوفير الوسائل اللازمة لإعادة الإعمار المستدام. وفي حالات أخرى، سيتعين علينا مساعدة المجتمعات المحلية على التكيف مع الارتفاع الحتمي لمستويات سطح البحر وتدهور التربة.

وسيتعين علينا أيضا أن نتطلع إلى المستقبل، على سبيل المثال من خلال تزويد صغار المنتجين بآليات تأمين لتمكينهم من اسـتئناف النشـاط الاقتصـادي بعد وقوع كارثة. وبذلك يمكننا أن نرى أن جدول الأعمال هذا يحتاج إلى تنظيم؛ فهو جدول أعمال للوقاية والفعالية، مما يبرر من ناحية الإحالة إلى مجلس الأمن، ومن ناحية أخرى، تقديم الدعم من أجل تعيين مبعوث خاص معني بالأمن المناخي لتنسـيق جميع هذه الجهود. ولا أرى إلا فوائد في تقديم الأمين العام تقريرا سـنويا إلى مجلس الأمن عن أثر المناخ على الأمن الدولي، بغية التنبؤ بالمشاكل، وإطلاق الإنذارات، وصياغة التوصيات، حتى نتمكن من القيام بدورنا.

ثانيا، نظرا للدور المتنامي للمناخ كمضـاعف للتهديد، يجب علينا – جميعا وبدون اسـتثناء – أن نعمل بفعالية ونضطلع بمسؤولياتنا، خاصة في المناطق الثلاث التي تبدو لي ضعيفة بشكل خاص، وهي المناطق التي يجب فيها تنسـيق جدول الأعمال المتعدد الأطراف مع جدول الأعمال الإقليمي لكي يتخذا شكلا أكثر ملاءمة بوضوح. ونحن نعلم أن عواقب تغير المناخ موزعة بشكل غير عادل – وهي حقيقة يجب أن نأخذها في الحسبان بشكل بديهي عند التعهد بالتزاماتنا. وقبل شهر، دعوت إلى زيادة حصة فرنسا من تمويل التكيف في مجال المناخ. وسـتخصـص فرنسـا الآن بليوني يورو سـنوياً، أو ثلث تمويلها في مجال المناخ، للتكيف. ويجب أن يكون العمل مركزا بصفة خاصة في عدة مناطق.

ويجب التركيز بشكل أساسي على أفريقيا. فمن الواضح أن بعض الآثار الجلية لهذه الصلة بين المناخ والأمن يمكن رؤيتها في أفريقيا، كما أظهر المثالان اللذان أشـرت إليهما آنفا. وفي 11 كانون الثاني/يناير، أطلقنا في مؤتمر قمة ”كوكب واحد للتنوع البيولوجي“، آلية لتسـريع إقامة السـور الأخضـر العظيم، وهي مبادرة كانت قائمة منذ فترة تبلغ الآن 10 سـنوات، وتجمع بين 11 دولة من دول السـاحل – اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لتحية جميع أصدقائي من منطقة الساحل الذين أراهم يشاركون اليوم – بهدف اسـتصـلاح 100 مليون هكتار من الأراضـي للزراعة، مما يوفر 10 ملايين فرصـة عمل، واحتجاز 250 مليون طن من الكربون. وسيشكل ذلك إسهاما ملحوظا من جانب أفريقيا في مكافحة الاحترار العالمي.

وتحقيقا لهذه الغاية، قررنا إعادة الاستثمار وكفالة الحوكمة الرشيدة. وبالنظر إلى ما تمر به بلدان السـاحل في مواجهة التهديد الإرهابي – وهو تهديد ندركه جيدا – فإن جهودنا لتسـريع اسـتجاباتنا من أجل التنوع البيولوجي ومكافحة الاحترار العالمي في المنطقة تشكل أداة ملموسـة جدا في الكفاح من أجل المناخ والسلام، وهما مترابطان تماما.

وذلك هو بالضبط أيضا نفس نمط التفكير في أفريقيا، الذي حرك جميع المبادرات المتخذة لحماية الغابات المطيرة. وأرى رئيسـة وزراء النرويج من بين المشـاركين في جلسـة اليوم. وقد قامت، إلى جانب

المستشارة ميركل، بدور رئيسي في هذه المبادرة، التي يجب أن تستمر في إلهامنا. وأعتقد أن هذا هو بالضبط نمط التفكير الذي يجب أن يتكون لدينا وأن ننميه. ووفقا لذلك فإن المزيد من الحوار بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة سيكون مؤاتيا للغاية لتحسين هيكلة تلك الأدوات، وتأطير هذه المناقشة.

وهذه هي بالضبط المنهجية التي ينبغي، في رأيي، اعتمادها لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ. واليوم، يوجد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، أو بالأحرى، في منطقة المحيط الهادئ – أوقيانوسيا، عدد كبير من الدول الهشة. ونحن نعلم أن العديد من هذه البلدان ستجد صعوبة كبيرة في التكيف إذا لم نغير مسار الاحترار العالمي والاضطرابات المناخية. إن الإجابات المقدمة هي شروط السلام والاستقرار في المنطقة ككل، ويجب أن تصدر عن إطار متعدد الأطراف؛ وإلا فإن الاضطرابات المناخية والقلق بشأن المناخ ستزيد الحالة الجغرافية – السياسية الراهنة سوءاً، وستصبح أدوات لدبلوماسية للتكيف مع تغير المناخ تثير الحروب في السنوات المقبلة، وذلك من خلال اقتراح إعادة توزيع السكان وغير ذلك من التعديلات التي تقوم بها دولة أو أخرى من الدول الكبرى ذات السيادة في المنطقة.

ثالثا، سيصبح جدول الأعمال في منطقة القطب الشمالي مسألة رئيسية خلال الأعوام القليلة المقبلة. وستكون هذه مسألة مناخية وجيوسياسية على حد سواء، تجمع بين الاستجابات اللازمة لمنع الاحترار العالمي الحالي والمساعدة على التصدي له، بهدف المساعدة على تجنب التوترات الجيوسياسية الناشئة في هذه المنطقة. وأنا أركز على هذه المناطق الثلاث لأنها ميدان محدد جدا لزيادة مشاركة المجتمع الدولي، حيث توجد حاجة للأمم المتحدة وجدول أعمال متعدد الأطراف لتفادي نشوب نزاعات جديدة.

وأخيرا، فإن المعركة ضد ويلات القرن الحادي والعشرين يجب أن تؤدي أيضا إلى تجديد وحدة مجلس الأمن. فقد أظهرت جائحة مرض فيروس كورونا أن بوسعنا أن نتصالح في مواجهة قضايا الصحة العالمية والتنوع البيولوجي ومكافحة تغير المناخ. وأعتقد أن نفس المبدأ ينطبق عندما تضاف مسألتا السلام والأمن إلى هذه التوليفة. ونحن نعمل بشكل متزايد على الجمع بين جداول الأعمال هذه بغية حماية أرواح البشر، كما أننا نهيئ السبل والوسائل اللازمة لإعادة بناء تعددية أطراف فعالة. ويشكل هذا النهج ضرورة لأعضاء المجلس، الدائمين وغير الدائمين على حد سواء، إذا أردنا أن نتعاون بشأن جدول الأعمال الملموس هذا في السنوات المقبلة. فليست على المحك فقط النزاعات الإقليمية التي قد نرضى برؤيتها تتدهور، وإن يكن هذا التدهور غير مقبول في الواقع في رأيي، بل إن صحتنا وحياتنا واستقرار كوكبنا هي أيضا على المحك.

هذه هي الملاحظات الثلاث التي أردت أن أشاطركم إياها بقناعة واحدة، وهي أن دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشأن هذه المسألة بالذات، بلا شك، أكثر أهمية اليوم مما كان عليه بالأمس وأننا نواجه سباقا مع الزمن يقرب بين جداول الأعمال هذه. وأردت فقط أن أقول لكم إن فرنسا، إلى جانبكم، ستكون ملتزمة تماما بهذا الجهد.

المرفق 5

بيان رئيس كينيا والقائد الأعلى لقوات دفاعها، أوهورو كينياتا

أود أن أبدأ بتهنئة المملكة المتحدة على رئاستها مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير.

وأرحب بهذه المناقشة الرفيعة المستوى، حيث أن فهمنا لتغير المناخ ما زال يكشف عن دوره كمضاعف للأخطار القائمة التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

وقد استجاب المجتمع الدولي في أماكن أخرى لخطر تغير المناخ بحلول طموحة تحول التنمية الاقتصادية من خلال استثمار يسعى إلى تقليل الأضرار البيئية والاجتماعية والإدارية. ويجب أن نفعل المزيد لضمان وصول هذه النهج الجديدة للاستثمار من جانب القطاعين العام والخاص إلى أكثر البلدان والمناطق تضررا من تغير المناخ. وكبداية، يمكننا أن نقر بأن حالات الجفاف المستمرة والارتفاع المستمر في مستوى سطح البحر وأنماط الطقس الشديدة القسوة التي تتزايد تعاظما تؤدي إلى عكس اتجاه النمو الاقتصادي والمكاسب الإنمائية التي تحققت على مدى عقود. والنتيجة هي زيادة الهشاشة أمام عدم الاستقرار والنزاع المسلح، الذي من ثم يلفت انتباه مجلس الأمن.

ولن يزداد تنفيذ ولاية المجلس في صون السلام والأمن العالميين إلا صعوبة مع مرور الوقت إذا ظل تغير المناخ في مساره الحالي. فبدلا من الانتظار إلى نقطة تحول في المستقبل، يجب أن نضاعف الجهود لتوجيه جميع الموارد والأطر المتعددة الأطراف للنظام الدولي القائم على قواعدنا للتخفيف من آثار تغير المناخ.

وإذ يجري معظم هذا العمل خارج مجلس الأمن، كما ينبغي له، لا ينبغي لأي هيئة بهذه الولاية القوية أن تشيح بوجهها عن هذا التحدي. ولذا فإن إحدى أولوياتنا، بوصفنا كينيا، خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن، هي توضيح أهمية الصلة بين المناخ والأمن. فهذه الصلة تؤثر بالفعل على أفريقيا، التي تهيمن ملفاتها على جدول أعمال المجلس. فلتستمعوا إلينا نحن الأفارقة عندما نقول لكم إن الصلة واضحة وتأثيرها ملموس والحاجة إلى إيجاد حلول ملحة.

ومن المؤسف أن أفريقيا ستعاني من أسوأ العواقب المترتبة عن تغير المناخ، على الرغم من كونها الأقل مسؤولية عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عالميا. وتشير التغيرات المناخية المتوقعة في أفريقيا إلى مستقبل يزداد فيه شح المياه وتناقص الغلة الزراعية وزحف الصحراء والهياكل الأساسية الساحلية المدمرة.

والأمثلة على العواقب عديدة. وقد أدى القرن الأفريقي الذي ضربه الجفاف وانحسار مياه بحيرة تشاد وتقلص الأراضي العشبية في الساحل والسافانا إلى تفاقم مواطن الضعف الاقتصادي وحرك تفاعلات سياسية وديموغرافية وهجرية تزيد من خطر التمرد والتطرف العنيف.

وآمل أن يستمع مجلس الأمن بعناية أكبر – ويستجيب – للأدوات المبتكرة الجديدة لمنع النزاعات المتصلة بالمناخ وبناء القدرة على التكيف التي يمكن أن تنبثق عن لجنة بناء السلام واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأحث هذه الهيئات بقوة على ربط نظم الإنذار المبكر التي تحدد النقاط الساخنة لتغير المناخ بأدوات صنع القرار التي تمكن من منع نشوب النزاعات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وتشمل تلك الأدوات وضع نماذج متغيرة يسهل الوصول إليها على الصعيدين الوطني والإقليمي تتيح للحكومات والقطاعين المتعدد الأطراف والخاص استخدام الحلول بطريقة واعية بالأمن وتطلعية. ويتطلب هذا العمل المبتكر، لكي يحدث أثرا على السياسات، تحقيق إمكانية وصول ديمقراطية إلى البيانات الهامة والمزيد من تبادل البيانات مع المؤسسات والمهندسين والباحثين الأفارقة.

وأود أن أنهي كلامي بتوصيات يمكن لمجلس الأمن أن يتصرف بشأنها على الفور.

في صياغة ولايات لتسوية النزاعات وما بعد النزاع، يمكننا أن نفعل المزيد لضمان أن تتوافق هذه الولايات مع الجهود المبذولة لنشر تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وأشيد في هذا الصدد بالقرار 2349 (2017)، بشأن بحيرة تشاد، والقرار 2502 (2019)، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، اللذين تضمنا تدابير متكاملة لمعالجة أثر تغير المناخ.

إن البلدان الهشة التي تشهد نزاعات مسلحة، أو تهديدا بها، لا تتلقى سوى القليل من الاستثمارات العامة أو الخاصة. ويؤدي الافتقار إلى التشغيل والفرص، بدوره، إلى تفاقم الأزمة السياسية والأمنية. ويمكن للمجلس والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية المعنية التي تستجيب لقراراته أن تساعد على التخفيف من حدة هذا التحدي عن طريق مواءمة حل النزاعات وحفظ السلام والمعونة الإنسانية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع مع توفير فرص العمل من قبل القطاع الخاص المحلي.

وثمة إجراء آخر هام وسريع يمكن للمجلس أن يتخذه لتعزيز السلام والأمن في أكثر المناطق هشاشة في أفريقيا، وهو اتخاذ إجراءات قوية ضد التدفقات المالية غير المشروعة والاستغلال غير المشروع للموارد وتمويل الإرهاب وغسل الأموال. فمن شأن ذلك أن يؤدي على الفور إلى تعزيز الموارد المتاحة للحكومات للعمل على تخفيف آثار تغير المناخ وتقديم الخدمات والسلع العامة اللازمة لتوطيد السلام وحمايته. كما إنه يعطل القوى السلبية التي تزيد من تفاقم خطر تغير المناخ من خلال جعل التصدي لآثاره الأمنية أكثر صرامة.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن كينيا ستظل صوتا قويا لأفريقيا وللجنوب العالمي، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، في إثبات الصلة بين تغير المناخ والأمن. فالعالم يتوقع نتائج ويتطلع إلى أن يفي مجلس الأمن بولايته على نحو أكثر فعالية. ومن المرجح أن ينطوي جزء متزايد من ذلك العمل على آثار النزاعات الناجمة عن تغير المناخ.

ومرة أخرى أشكركم على الدعوة، سيدتي الرئيسة، وأشكر جميع الأعضاء على كريم اهتمامهم.

المرفق 6

بيان رئيس تونس، قيس سعيد

[الأصل: بالعربية]

أريد أن أبدأ مداخلتي بالتأكيد على ما جاء في الحديث عن موضـــوع اجتماعنا اليوم من قبل عدد من المداخلين وخاصّـة من السيدة نسرين: نعم الشباب هو الحاضر وهو المستقبل، فليستمع إليه العالم كلّه. ثمّ إنّ مفهوم الأمن كما تعلمون لم يعد المفهوم التّقليدي المألوف والمعروف، بل هو كما قال الســـيد الأمين العام، الذي يضع الإنسان في القلب، نحن أيضا نضع الإنسان في القلب، لا في حافظة النقود.

أستسمحكم في البداية أن أتوجّه إليكم بخالص الشّكر، وأن أتوجّه إلى المملكة المتحدة على اختيارها تخصـــيص جلســـة اليوم لموضـــوع مجابهة المخاطر الكثيرة والمتعدّدة الجوانب المرتبطة بالتّغيرات المناخية والخطرة على السّـلم والأمن الدوليين، وهي مسـألة توليها الجمهورية التونسـية الاهتمام البالغ الجدير بها من خلال عضويتها الحالية بمجلس الأمن وفي إطار الهياكل الأمميّة والإقليميّة الأخرى.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى معالي الأمين العام للأمم المتّحدة على إحاطته القيّمة وأعرب له عن تقديرنا الصـادق لجهوده ودعمنا للأولويّات التي رسـمها لسـنة 2021، وخاصـة دفع الدول الأعضـاء للعمل على الحدّ من التغيّرات المناخية وحشـــد الدعم اللازم لمجابهة تأثيراتها المتعددة على الســـلم وعلى الأمن بمفهومهما الواسع.

توجّه أيضـــا بالشّــكر الجزيل إلى بقيّة مقدّمي الإحاطات على مداخلاتهم وعلى إســهاماتهم وعلى الأفكار الّتي تقدموا بها في هذا النقاش حول جملة القضايا المصيرية الّتي تواجهها الإنسانية جمعاء.

إنّه لمن المفارقات أن يكون الإنســان هو أوّل ضــحايا التغيرات المناخيّة وهو المســؤول الأوّل عن هذه التغيرات وعن توسّـــع نطاقها ومع ذلك يبقى الأمل في الحدّ منها وتخفيف آثارها قائما إذا ما تمّ الإيمان من قبل الكافّة بقيمة العمل الجماعي والردّ الموحّد عن الأخطار المشتركة. فليس من حقّ الإنسان مهما كان موقعه أن يغتال نفسه بنفسه ويغتال معه الإنسانية جمعاء.

لقد تمّ التأكيد حينما تمّ التقدّم بالمبادرة التي تمخّض عنها اعتماد القرار رقم 2532 لســـنة 2020، أنّ الأخطار المُحدقة بالأمن والسّــلم الدوليّين لم تعُد مقتصـــرة على الأخطار التّقليدية النّاجمة عن الحروب وعن النزاعات، وإنّما هناك تهديدات أخرى مســتجدّة، خطيرة، لا تقلّ خطرا عن الحروب والنزاعات المســلّحة ومن بينها الأوبئة والفقر والهشاشة. فإذا كانت الأوبئة خطرا وإذا كانت النزاعات المسلّحة خطرا فإنّ التغيّرات المناخيّة تمثّل بدورها خطرًا لا يقلّ جسامةً عن الأخطار المألوفة والمعهودة.

إنّ ما ينجم عن هذه التغيرات المناخية من تعميق للفقر لدى الفئات الضـــعيفة ومن تهديد للأمن الغذائي والمائي في عديد المناطق من العالم وخاصّـة في القارّة الإفريقية، من شـأنه أن يعصـف بالإمكانيّات الاقتصــــادية والاجتماعية للدّول ويحدّ من قدرتها على احتواء التّداعيات الخطيرة النّاجمة عن مثل هذه الصــعوبات والتصــدّي لها. وما نعيشــه اليوم من صــور مأســاويّة للوضــع البيئي، يُنذر بما ســتكون عليه الأوضــاع في عدد متزايد من المناطق عبر العالم في ظلّ تفاقم عوامل الهشــاشــة البيئية ودورها في تعميق الأزمات وإطالة أمد النزاعات المسلّحة وخلق مناخ للتهميش والإقصاء وانتشار التنظيمات الإرهابية والتطرّف

العنيف والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى ارتفاع موجات الهجرة غير النظامية واحتدام الصراعات على منابع المياه ومصادر الغذاء.

أتوجّه أيضا بالشكر الجزيل إلى بقيّة مقدّمي الإحاطات على مداخلاتهم وعلى إسهاماتهم وعلى الأفكار الّتي تقدموا بها في هذا النقاش حول جملة القضايا المصيرية الّتي تواجهها الإنسانية جمعاء.

إنّه لمن المفارقات أن يكون الإنسان هو أوّل ضحايا التغيرات المناخيّة وهو المسؤول الأوّل عن هذه التغيرات وعن توسّع نطاقها ومع ذلك يبقى الأمل في الحدّ منها وتخفيف آثارها قائما إذا ما تمّ الإيمان من قبل الكافّة بقيمة العمل الجماعي والردّ الموحّد عن الأخطار المشتركة. فليس من حقّ الإنسان مهما كان موقعه أن يغتال نفسه بنفسه ويغتال معه الإنسانية جمعاء.

لقد تمّ التأكيد حينما تمّ التقدّم بالمبادرة التي تمخّض عنها اعتماد القرار رقم 2532 لسنة 2020، أنّ الأخطار المُحدقة بالأمن والسّلم الدوليّين لم تعُد مقتصرة على الأخطار التّقليدية النّاجمة عن الحروب وعن النزاعات، وإنّما هناك تهديدات أخرى مستجدّة، خطيرة، لا تقلّ خطرا عن الحروب والنزاعات المسلّحة ومن بينها الأوبئة والفقر والهشاشة. فإذا كانت الأوبئة خطرا وإذا كانت النزاعات المسلّحة خطرا فإنّ التغيّرات المناخيّة تمثّل بدورها خطرًا لا يقلّ جسامةً عن الأخطار المألوفة والمعهودة.

إنّ ما ينجم عن هذه التغيرات المناخية من تعميق للفقر لدى الفئات الضعيفة ومن تهديد للأمن الغذائي والمائي في عديد المناطق من العالم وخاصّة في القارّة الإفريقية، من شأنه أن يعصف بالإمكانيّات الاقتصادية والاجتماعية للدّول ويحدّ من قدرتها على احتواء التّداعيات الخطيرة النّاجمة عن مثل هذه الصعوبات والتصدّي لها. وما نعيشه اليوم من صور مأساويّة للوضع البيئي، يُنذر بما ستكون عليه الأوضاع في عدد متزايد من المناطق عبر العالم في ظلّ تفاقم عوامل الهشاشة البيئية ودورها في تعميق الأزمات وإطالة أمد النزاعات المسلّحة وخلق مناخ للتهميش والإقصاء وانتشار التنظيمات الإرهابية والتطرّف العنيف والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى ارتفاع موجات الهجرة غير النظامية واحتدام الصراعات على منابع المياه ومصادر الغذاء.

أمام هذا الوضع الدقيق نجدد دعوتنا لمجلس الأمن من أجل مقاربة جديدة يتمّ إرساؤها، من أجل مقاربة شاملة لمعالجة أسباب هذه الأخطار البيئية قبل معالجة نتائجها. كما ندعو إلى توفير الدعم المادي اللازم للهيئات الأممية والدولية والإقليمية المتخصّصة لتمكينها من القيام بدورها في مواجهة هذه الأخطار عبر تطوير قدراتها التحليلية والتقييميّة والأخطار التي يمكن تجنّبها بإحداث آليات للإنذار المبكّر وضبط استراتيجيات وقائيّة وفعّالة.

لقد أكّدت العديد من الكوارث الطبيعيّة والصحّية، وآخرها جائحة ”كوفيد-19“ هذه الجائحة التي لم تستثن أحدا، أكّدت مرّة أخرى أهميّة تعزيز التضامن الدولي بين شعوبنا، وأكّدت ضرورة التفكير في إعادة بناء منظوماتنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصّحية، بشكل يُراعي احتياجات الطبيعة ويعمل على التقليص من التأثيرات المناخية وانبعاثات الغازات السامة. وهي مسؤولية نشترك فيها جميعا، تشترك كلّ الدول فيها شمالاً وجنوبًا، لكنها تتفاوت حسب مسؤولية كلّ طرف في التّسبب في هذه التغيرات المناخية. كما أنّ تنفيذ إجراءات التصدّي لهذه التغيرات لا يمكن أن يكون من جهة واحدة بل من الجميع ولا يمكن أن يكون على حساب الدّول النامية وحقّها المشروع في التنمية وفي الرّخاء وفي الازدهار.

وفي الختام، أودّ التأكيد على ما توليه تونس لقضـــايا البيئة من خلال إدراج تغيّر المناخ كأولويّة وطنيّة في نصّ دســتورها، كما نجدّد التأكيد على التزام تونس بالعمل الدّولي من أجل معالجة هذه التهديدات المستجدّة للسلم والأمن الدوليين، ونؤكّد عزمنا الثّابت والراسخ على مواصلة الجهود للدفع باتجاه تطوير عمل مجلس الأمن في هذا المجال.

إننا سنسعى من أجل أن تكون الأمم متحدة بالفعل، فلا يُعرّض الإنسان نفسه بنفسه للخطر بحثا عن ربح سيزول حين تُنسى حقوق الإنسان بل حين تُغتال هذه الحقوق شيئًا فشيئًا بفعل انتشار الغازات وتفشّي سمومها ولن تستثني هذه الغازات يومئذ أحداً.

المرفق 7

بيان رئيسة وزراء إستونيا، كايا كالاس

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المملكة المتحدة على عقد هذا الاجتماع على هذا المستوى الرفيع. وآمل ألا يحتاج العالم إلى مزيد من الإقناع بأن تغير المناخ يشكل تهديدا حقيقيا، بما في ذلك لأمننا المشترك. ولكن العالم يحتاج بالتأكيد إلى أن يقوم القادة بتشكيل إجراءات وخطط وأهداف ملموسة وتنفيذها من أجل مكافحة تغير المناخ.

ونرحب ترحيبا حارا بعودة الولايات المتحدة إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ونحن على استعداد للتعاون بكل الطرق الممكنة في هذا الميدان.

ومن دواعي فخري أن أقول إن الاتحاد الأوروبي قدوة. والتزامنا بالوصول إلى الحياد المناخي بحلول عام 2050 سيصير قريباً قانونا رسميا، وستُوجه كل خطوة من خطواتنا نحو تحقيق هذا الهدف. وبحلول عام 2050، نهدف إلى تحقيق الحياد المناخي باعتباره هدفا وطنيا أيضاً.

ورغم الأهمية الحاسمة لهذا القرار، فإنه لم يكن قرارا سهلا – لا سيما بالنسبة لإستونيا، التي يعتمد فيها إنتاج الطاقة تقليديا على موردنا الوطني، الحجر الزيتي، وهو وقود أحفوري. بيد أن حكومة بلدي تلتزم التزاما راسخا بالإسهام في الجهود العالمية. وقد وضعنا جدولا زمنيا واضحا للتخلص التدريجي من الحجر الزيتي بحلول عام 2040.

وقد اتضح التداخل بين التحديات المناخية والأمنية بشكل مؤلم خلال مناقشة عامة لمجلس الأمن في تموز/يوليه الماضي (انظر S/2020/751). وتستضيف سبعة من بين البلدان العشرة الأكثر ضعفا والأقل استعدادا للتصدي لتغير المناخ، عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة أو بعثة سياسية خاصة. ولا يمكن للدول الأعضاء في مجلس الأمن أن تتجاهل هذه الصلة بين المناخ والأمن بعد الآن. واليوم، سيعرض وزير الخارجية الألماني مقترحات من البلدان المتقاربة التفكير بشأن سبيل المضي قدما في مجلس الأمن. ونؤيد رسالته تأييدا كاملا.

وينبغي أن نسلم بأن حالة الطوارئ المناخية يمكن أن تشكل خطرا على السلام. ويجب أن نجعلها جزءا من التخطيط لسياستنا الأمنية ومناقشاتنا هنا. ويجب على مجلس الأمن أن يفعل المزيد من أجل الفهم الكامل للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وإدماج هذه المعرفة في جميع جوانب عمله. ويتعين أن يحظى الأمين العام بولاية لجمع البيانات وتنسيق السياسات لتحقيق هذا الهدف.

وكما هو الحال على الدوام، يجب ألا يغيب عن بالنا أكثر الفئات ضعفا. إننا نعرف كيف يعاني النساء والأطفال في النزاعات. ولكن الأبحاث تؤكد أن النساء والفتيات يتأثرن أيضاً بشكل غير متناسب بتغير المناخ. ويجب أن نساعد على تمكين المرأة. ويجب أن نوجه الموارد إلى الجماعات النسائية المحلية التي تعمل في الخطوط الأمامية لمواجهة تغير المناخ. ويجب أن نعترف بأن للمرأة حقا متساويا في الحصول على الأراضي والموارد واستخدامها والسيطرة عليها. وهذا هو السبيل لبناء مجتمعات مرنة ليس فقط للنساء، ولكن أيضا للجميع.

وقد اختارت إستونيا التعاون مع بعض الجزر الصغيرة وأقل البلدان نموا في إيجاد حلول للتكنولوجيا الخضراء ونقل الدراية. ودعمنا نظم التكيف والاتصالات في حالات الطوارئ في منطقة المحيط الهادئ،

ونظم رصد مياه الشرب في حوض نهر جزيرة غرينادا، وتطوير حلول للطاقة الشمسية في المناطق الريفية في ميانمار. ولكن بالإضافة إلى المشاريع الفردية، نحتاج إلى إجراءات مشتركة على المستوى العالمي.

فقد علمتنا أزمة مرض فيروس كورونا أن حالات الطوارئ لا تحترم الحدود. لكن الحدود يتم إغلاقها بسرعة، حتى فيما يتعلق بالبيانات. ولوضع سياسة فعالة، نحتاج إلى أكثر من مجرد بيانات صحيحة؛ بل إلى المزيد من المعلومات عن البيانات الصحيحة. وينبغي أن يكون بمقدورنا أيضا أن نتقاسمها ونستخدمها. وهذا يعني أن البيانات يجب أن تكون قابلة للمقارنة عالمياً ويمكن الوصول إليها وقابلة للتشغيل البيني. ونحن بحاجة إلى القيادة السياسية.

ولهذا السبب أطلقت إستونيا مؤخرا مبادرة جديدة للتعاون. ونقترح عملية البيانات للتحالف من أجل البيئة. وستكون هذه العملية تكتلا من الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع استراتيجية عالمية للبيانات البيئية بحلول عام 2025. كما تهدف إلى تحسين القدرات الوطنية لإدارة البيانات في جميع أنحاء العالم. آمل أن يتمكن الجميع، بما في ذلك المجلس، من رؤية قيمة الإدارة الحديثة العالية المستوى للبيانات. وأشكر جميع الذين أعربوا عن اهتمامهم بذلك.

ولا شك أن تغير المناخ يجعل العالم أكثر خطورة. ومن غير مجلس الأمن يحتاج إلى إيلاء الاهتمام الواجب لذلك، وبناء الزخم اللازم قبل انعقاد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؟

المرفق الثامن

بيان رئيس وزراء النيجر، بريجي رافيني

[الأصل: بالفرنسية]

يشـــرفني أن أخاطب هذه المناقشـــة الرفيعة المســـتوى لمجلس الأمن بالنيابة عن رئيس جمهورية النيجر، فخامة السيد محمدو ايسوفو، الذي لم يتمكن للأسف من الانضمام إلى أعضاء المجلس لأسباب تتعلق بجدوله الزمني. ولذلك طلب إليّ أن أنقل إلى مجلس الأمن دعمه وتمنياته بنجاح هذه المناقشة الرفيعة المستوى. وأود الآن أن أدلي بالبيان الذي كان يود أن يتشاطره مع المجلس.

”بدايةً، أود أن أشـيد بالمملكة المتحدة لالتزامها بإبقاء مسـألة المخاطر الأمنية المتصـلة بتغير المناخ على جدول أعمال مجلس الأمن. أود أيضـــا أن أشـــكر السـيد أنطونيو غوتيريش، والسـيدة نسـرين الصـائم، على إحاطتيهما والتزامهما القوي بضـمان مراعاة تأثير تغير المناخ على مسائل السلام والأمن.

”وكما أشـار الأمين العام وغيره من المتكلمين باقتدار، فقد أصـبح أثر تغير المناخ على السـلام والأمن أكثر وضـوحاً. ولا يمكن الآن إنكار أن الأحداث المناخية تعكس مسـار التنمية في عدة مناطق من العالم مما يفاقم الأزمات الإنسانية والأمنية.

”ووفقا لدراسـة أجراها البنك الدولي مؤخرا، ربما تؤثر ندرة المياه التي تفاقمت بسـبب تغير المناخ على الاقتصـادات وتؤدي في بعض مناطق العالم، مثل منطقة السـاحل، إلى تدهور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 6 في المائة وتتسبب في هجرة سكانية كبيرة ونشوب النزاعات.

”وبالإضـافة إلى ذلك، ربما يؤدي تغير المناخ إلى زيادة الجوع وسـوء التغذية بنسـبة 20 في المائة بحلول عام 2050 وزيادة الفقر خاصة بالنسبة لـــ 2,5 بليون من صغار المنتجين الذين تعتمد سـبل عيشـهم على المناخ وتأثيره على ظروف إنتاجهم. ففي منطقة السـاحل، على سـبيل المثال، وهي محور هذه الحقيقة، أدى تغير المناخ إلى زيادة التنافس على الأراضـي وموارد الرعي والمياه المتناقصـة أصـلا، مما أدى إلى التوترات بين الرعاة والمزارعين وعرقلة جهود بناء السـلام والتنمية في المنطقة.

”إن رسالتي الأولى تتعلق بمسؤوليتنا الجماعية عن التصدي لذلك التحدي الوجودي لأجل تحقيق تحول نموذجي. ولم يعد تغير المناخ وتدهور الأراضـي مجرد مسألة بيئية، بل أصبحا الآن جزءا من رؤية أوسـع تربط الأهداف البيئية ارتباطا وثيقا بأهداف التنمية الاقتصـادية والاجتماعية. وبالتالي فإن هدفنا المشترك يتمثل في تحقيق السلام والاستقرار والأمن على الصعيد العالمي.

”وكما فعلنا مع جائحة مرض فيروس كورونا، يجب علينا أن ننظر إلى تغير المناخ بوصـفه تهديدا للسـلام والأمن، ويجب ألا يكون ذلك سـببا للانقسـام. ويجب أن نعمل معاً وبجهد أكبر لترجمة معارفنا وسـياسـاتنا إلى إجراءات ملموسـة. ولذلك من المهم فهم أسـباب تغير المناخ وآثاره وتعقيده حتى نتمكن من مكافحتها، لأن هدفنا لا يقتصر فقط على إدارة النزاعات بل تقع على عاتقنا أيضا المسؤولية الرئيسية عن منع نشوبها.

"عليه، فإن رسالتي الثانية هي الدعوة إلى العمل من خلال نهج متكامل ومنسق. وفي سياق جهود الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فإن من شأن زيادة الاستثمار والتأهب في إجراءات الوقاية أن يحدا من العواقب الإنسانية المتفاقمة لتغير المناخ والنزاع المسلح في الدول الهشة.

"وفي هذا الصدد، ندعو إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن على فهم الأثر الأمني لتغير المناخ من خلال إصدار تقرير منتظم للأمين العام يتضمن تحليلا شاملا للمخاطر الحالية والمستقبلية، فضلا عن التوصيات ذات الطابع العملي. وأدعو أيضا إلى النظر في هذه المخاطر بصورة متسقة في القرارات المتعلقة بسياقات وأوضاع قطرية وإقليمية محددة، لأن من شأن ذلك أن يزيد من فعالية جهود بناء السلام وصونه.

"وفي هذا الصدد، أود أن أشجع مجلس الأمن على الاستفادة بقدر الإمكان من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام وكذلك فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن، الذي تشترك في رئاسته النيجر وأيرلندا. وتتيح لنا تلك الأطر بالإضافة إلى البيانات التي تقدمها لنا معاهد البحوث، أن نتبصر في العمليات الوطنية والإقليمية بوصفها جميعا أدوات لإرشاد مجلس الأمن بشكل أفضل بشأن آثار تغير المناخ على السلام والأمن. علاوة على ذلك، يبدو لنا أن تعيين مبعوث خاص للأمين العام معني بالمناخ والأمن قد جاء في الوقت المناسب لأنه سيزيد من وضوح النظر وفعاليته في ذلك البعد من إجراءات المجلس.

"وبما أن آثار تغير المناخ لا تعرف حدودا، فإننا نتقاسم المسؤولية عن إدارتها بشكل جماعي بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبدون التكيف على نحو أفضل ووضع استراتيجيات بناء القدرة على الصمود المكرسة لإدارة أصولنا الطبيعية واستعادتها على نحو مسؤول، سيظل تغير المناخ في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل عاملا رئيسيا من عوامل الخطر، مما يهدد سبل العيش في المناطق الريفية ويتسبب في الهجرة القسرية ويؤدي إلى تفاقم النزاعات على الموارد الطبيعية المحدودة بشكل متزايد.

"تتعلق رسالتي الثالثة بأهمية تغيير المفاهيم عن أكثر المناطق تأثرا بالمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ، لا سيما منطقة الساحل. وفي كثير من الأحيان، تقتصر السرود والخطابات المتعلقة بهذه المجالات على التحديات وأوجه الضعف بينما تتجاهل الفرص والإمكانات التي تتيحها تلك المناطق من حيث الموارد الطبيعية والديمغرافية والثقافية.

"ولدينا القدرة على الاستفادة من هذه الفرص من خلال الابتكار التكنولوجي وخلق فرص العمل المستدامة، لا سيما في القطاعات الرئيسية مثل الطاقة والزراعة. فالهياكل الأساسية المحدودة للطاقة وتوزيع السكان على مساحة كبيرة جدا، والمناخ الجاف - التي كان يُنظر إليها في وقت من الاوقات على أنها عناصر سلبية - أصبحت الآن أصولا ليس للمنطقة فحسب بالنسبة لأفريقيا بأسرها.

"ويمكن تحقيق تلك الرؤية إذا ما تم دعمها بالتزام وإرادة سياسية قوية. ولهذا السبب، ففي أفريقيا ولا سيما في منطقة الساحل، هناك أمل كبير في بدء نفاذ اتفاق باريس. وأدى الاتفاق، في جملة أمور، إلى مبادرة رائدة في أفريقيا أُعتمدت في مؤتمر قمة العمل الأفريقي من أجل المشاركة في النهوض القاري المعني بالمناخ الذي عقد في المغرب على هامش الدورة الثانية والعشرين

لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا سيما إنشاء ثلاث لجان معنية بالمناخ في أفريقيا، بما في ذلك لجنة المناخ لدول منطقة الساحل التي تضم 17 دولة والتي يشرفني أن أتولى رئاستها.

”ولكي تصبح جاهزة للعمل، اعتمدت لجنة المناخ لدول منطقة الساحل خطة للاستثمار في مجال المناخ بمبلغ إجمالي قدره 440 مليار دولار تقريباً من أجل المساهمة في الجهود العالمية الرامية إلى التخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وزيادة قدرات التكيف والقدرة على الصمود لدى سكان منطقة الساحل. وكان تمويلها، موضوع مائدة مستديرة واجتماع تشاوري رفيع المستوى عقد في نيويورك في 22 أيلول/سبتمبر 2019، ترأسته وحضره مسؤولون رفيعو المستوى، بمن فيهم الأمين العام.

”وفي الختام، أود، باسم لجنة المناخ لدول منطقة الساحل، أن أدعو كل دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى الاضطلاع بدورها كاملا فيما يتعلق بأدوارها ومسؤولياتها من أجل النجاح في عكس مسار تغير المناخ معا. ولا يزال الطريق طويلا، كما أن عواقب التقاعس عن العمل المناخي أكثر تدميرا للأجيال الحالية والمقبلة. متحدون، يجب أن نمضي قدما ونحن منتبهون“.

المرفق 9

بيان رئيسة وزراء النرويج، إرنا سولبرغ

أشكر المملكة المتحدة على إدراج هذه المسألة في جدول أعمال مجلس الأمن. كما أشكر مقدمي الإحاطتين على تمهيدهما للمناقشة. كان عام 2020 أكثر السنوات المسجلة ارتفاعا في درجات الحرارة. وقد أثرت موجات الحر وحرائق الغابات والفيضانات على حياة الملايين. وهناك 270 مليون شخص يعيشون في انعدام الأمن الغذائي الحاد. إن الصدمات المناخية هي السبب الرئيسي. ففي منطقة الساحل، يؤثر تغير المناخ على النظم الإيكولوجية وسبل العيش. وزيادة التنافس على الموارد الشحيحة تؤجج النزاعات.

وفي الصومال وحوض بحيرة تشاد، مكّنت الآثار المناخية الجماعات المسلحة من تعزيز التجنيد. وفي القرن الأفريقي والشرق الأوسط، يصعّد تغير المناخ خطر نشوب النزاعات. إن احترار المحيطات والصيد غير القانوني وارتفاع مستوى سطح البحر تهدد الدول الساحلية والجزرية الصغيرة. وعلى غرار المزارعين في منطقة الساحل، يجد بالتالي صيادو الأسماك في منطقة المحيط الهادئ صعوبة في الحفاظ على سبل عيشهم.

وتؤثر أزمة التنوع البيولوجي وإزالة الغابات على أمن الكثيرين. وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بتغير المناخ ويمكن أن تعوق السلام والتنمية. نحن نخاطر بحدوث دوامة سلبية: فتغير المناخ يقوض القدرة على مواجهة النزاعات، والنزاع يقوض القدرة على مواجهة تغير المناخ.

إن تغير المناخ يعيد تحديد المشهد الأمني العالمي. ولكن لا يوجد حل وحيد – يجب أن نكيف استجابتنا مع سياقات مختلفة. ومن المتوقع أن يُشرد تغيّر المناخ أكثر من 140 مليون شخص بحلول عام 2050. ومن بين البلدان العشرين الأكثر تأثرا بتغير المناخ، يعاني 12 بلدا أيضا من نزاعات عنيفة. يجب أن نعيد التفكير في نهج مجلس الأمن لبناء السلام والحفاظ عليه وأن نكيفها بثلاث طرق.

أولا، يحتاج مجلس الأمن إلى معلومات أفضل عن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. وفي هذا الصدد، ستكون شبكات البحوث الدولية وفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن مهمة. ولدعم عملنا، قامت النرويج بإشراك المعهد النرويجي للشؤون الدولية مع معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام في إنشاء شبكة خبراء من بلدان الشمال الأوروبي ودول البلطيق.

ونحن نؤيد تأييدا كاملا عمل آلية الأمن المناخي. وأُردد الدعوة إلى أن يقدم الأمين العام تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن. وينبغي أيضا تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن.

ويجب مراعاة المخاطر المناخية في جميع أنشطة منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام. ينطبق ذلك على مجلس الأمن، ولكنه يصدق أيضا على الدول الأعضاء والأمانة العامة وقيادة عمليات الأمم المتحدة.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يناقش المخاطر المناخية في سياقات قطرية محددة، استنادا إلى التقارير والإحاطات القطرية. ويجب أن تكون الأمم المتحدة في طليعة الدبلوماسية الوقائية. وللتوصل إلى حلول مستدامة، يجب أن تكون دبلوماسية السلام مراعية للمناخ، ويجب أن يكون عملنا المناخي مراعيا لظروف النزاعات.

ثالثا، يجب أن نعزز شراكاتنا داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ويجب أن ندخل في شراكات وثيقة مع الدول المتضررة والمنظمات الإقليمية وأن نكفل المشاركة النشطة من جانب مجموعات مختلفة، بما في ذلك النساء والشباب.

وقد أدركت أجهزة الأمن القومي في العديد من البلدان المخاطر الأمنية التي يشكلها تغير المناخ. وفي حين أن تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى تحديات أمنية صعبة، لا توجد حلول أمنية محددة. خط دفاعنا الأول هو العمل المناخي الطموح. ويجب أن يبدأ بالتنفيذ الكامل لاتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويتوقف العمل المناخي على التعاون المتعدد الأطراف. ويجب أن نستثمر في قدرة المجتمعات المحلية على التكيف ومواجهة الصدمات والأزمات المناخية. هذا من شأنه أن يحد من المخاطر، ومن ثم يكسر حلقة الاستجابات القصيرة الأجل، وينتقل إلى الحلول المستدامة.

وتقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة عن التصدي لتغير المناخ والحفاظ على السلام والأمن، ولا سيما للأجيال المقبلة. وأعتقد اعتقادا راسخا أن مجلس الأمن سيقوم بدور هام في تلك الجهود. وبذلك، سيكون المجلس أفضل استعدادا لصون السلم والاستقرار الدوليين.

المرفق 10

بيان رئيس وزراء ووزير خارجية سانت فنسنت وجزر غرينادين، رالف غونسالفيس

تشيد سانت فنسنت وجزر غرينادين بالمملكة المتحدة على هذه الفرصة لتناول المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. ونشيد بتفانيها وقيادتها المستمرة في هذه المسألة، خاصة قبل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأشكر أيضاً مقدمي الإحاطتين على ملاحظاتهما الثاقبة بشأن هذا الموضوع الحيوي.

يتحمل مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي لصون السلم والأمن الدوليين، مسؤولية التصدي لآثار تغير المناخ، بما يتماشى مع ولايته. إن الفشل في معالجة الآثار الموهنة من خلال منظور السلام والأمن يعني، جزئيا، التخلي عن واجبنا. ولهذا، فقد حان الوقت لكي ينظر المجلس بجدية في مشروع قرار بشأن هذه المسألة وأن يحدد نهجا متسقا، بهدف تحقيق توافق عملي في الآراء.

ونؤكد من جديد أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي الهيئة الرئيسية التي تعالج تغير المناخ وأن اتفاق باريس عنصر رئيسي في نظامنا الدولي القائم على القواعد. وفي الوقت نفسه، ندرك أن لمجلس الأمن دورا يؤديه دون التعدي على عمل هيئة صنع القرار الشاملة للجميع المتمثلة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبالمثل، يجب أن نتعاون مع لجنة بناء السلام والجمعية العامة من أجل التصدي بفعالية للمخاطر المناخية والأمنية في جميع القضايا التي تمس وتتعلق بالدعم الإنساني والتنمية المستدامة والجوائح الصحية والسلام والأمن.

وتكرر سانت فنسنت وجزر غرينادين التأكيد على أن الخطوة الأولى لمنع المخاطر المتعلقة بأمن المناخ أو احتوائها هي أن تفي الدول الرئيسية المسؤولة، تاريخيا، عن الانبعاثات بالالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاق باريس، بل وأن تتجاوزها. ويجب التعجيل بالعمل العالمي لإبقاء ارتفاع درجات الحرارة دون 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، تمشيا مع مسؤولياتنا المشتركة ولكن المتباينة. والواقع أن من بين المجتمعين حول هذه الطاولة الافتراضية من يمكن أن يكون لهم أكبر الأثر في منع نشوب النزاعات التي يؤججها المناخ عن طريق خفض الانبعاثات خفضا رشيدا وشاملا، والتقيد بالالتزامات المالية الموجهة نحو تدابير التكيف، المنفصلة والتي لا علاقة لها بالتزامات المعونة الإنمائية الرسمية المتفق عليها بالفعل.

يشكل تغير المناخ تحديا وجوديا لنا جميعا، ولكنه لا يزال يؤثر بشكل غير متناسب على الأضعف بيننا، بما في ذلك الجزر الصغيرة والبلدان المتضررة من النزاعات. وسانت فنسنت وجزر غرينادين، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، تعرف جيدا تأثير الصدمات المناخية المتزايدة الشدة بسبب أوجه الضعف الفريدة والهشاشة الهيكلية. وفي منطقتنا الكاريبية، أصبح من الشائع بشكل محزن أن يمحو إعصار بين عشية وضحاها الناتج المحلي الإجمالي لسنة كاملة، بينما يعرقلنا عدم توفر فرصة كافية للوصول إلى الهيكل المالي العالمي، بشروط مواتية. إن إخواننا من أبناء الجزر في الدول المنخفضة يواجهون تهديداً وجودياً واضحاً ومباشرا يشكل شواغل كبيرة على سيادتهم، وبالتالي على السلام الدولي. ونتضامن مع البلدان المتضررة من النزاعات حيث يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والأزمات الإنسانية، ويفاقم النزاعات على الموارد، ويشعل نيران الاضطرابات السياسية ويوجد تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة.

إن جزيرة هايتي الشقيقة من أكثر الجزر تعرضاً لآثار الأخطار المناخية المتزايدة الشدة والمتكررة. وقد أصابت هذه الكوارث الطبيعية هايتي بشدة، ويرجع ذلك جزئياً إلى قطع غاباتها، وسوء استخدام موارد الغابات وإساءة استعمالها، والالتزامات التي عليها أن تدفعها لسداد ديون مفروضة من الخارج. ومن الأمثلة المروعة الأخرى على ذلك منطقة الساحل الأفريقي: فلن نرى نهاية لدورات النزاع المعقدة دون أن نصيب قلب المعركة المتمثل في تضاؤل الموارد في ظل تغير المناخ والجفاف.

ومن الواضح أن من بين العوامل الرئيسية المعاصرة التي تؤدي إلى انعدام الأمن العالمي مجموعة من المسائل الناشئة عن آثار تغير المناخ. ولا ينجو أي بلد من العواقب المصاحبة له.

هناك حلول لهذه الأزمات التي يتسبب فيها الإنسان. وبغية التصدي لهذه الحالات المعقدة معالجة فعالة، يجب أن ندمج المنظورات المناخية في عمل المجلس. وتحقيقاً لهذه الغاية، نؤيد تعزيز تقارير الأمين العام عن المسائل ذات الصلة وصنع القرار على أساس بيانات مخاطر المناخ؛ وتعيين مبعوث خاص معني بالمناخ والأمن؛ ومواصلة تدريب موظفي الأمم المتحدة على معالجة الآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ؛ وإدماج المستشارين المعنيين بالمناخ في بعثات حفظ السلام.

وينبغي لمجلس الأمن، لدى صياغة ولاياته، أن يولي اهتماماً وثيقاً لما تحدده حكومات الدول المتضررة من النزاعات باعتباره تحديات ونهجاً رئيسية لها في مجال المناخ والأمن، بما في ذلك ما تقدمه من مساهمات محددة وطنياً وخطط تكيف وطنية. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء فريق خبراء غير رسمي معني بالمناخ والأمن، يتألف من أعضاء مجلس الأمن، تطور واعد تفخر سانت فنسنت وجزر غرينادين بالمشاركة فيه.

لقد حان الوقت لكي يرقى مجلس الأمن إلى مستوى التحديات القائمة المرتبطة بالمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في هذه السنة السادسة والسبعين من عمر الأمم المتحدة. وقد جعل تغير المناخ من النهج التقليدية في إدارة النزاعات نهجاً بالية. واليوم، يتطلب منا ميثاق الأمم المتحدة – ومستقبل البشرية جمعاء – أن نفعل المزيد.

المرفق 11

بيان رئيس وزراء فييت نام، نغوين خوان فوك

أحيي مبادرة حكومة المملكة المتحدة ورئيس مجلس الأمن لاستضافة المناقشة المفتوحة الهامة التي يجريها المجلس اليوم بشأن التصدي للمخاطر المتصلة بالمناخ التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وأود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش ورئيسة الفريق الاستشاري الشبابي المعني بتغير المناخ، السيدة نسرين الصائم، على الإحاطتين الموضوعيتين والثاقبتين المقدمتين.

إن الأرض – كوكبنا الأزرق، وبيتنا المشترك – تعاني من الآثار الخطيرة لتغير المناخ. لقد كان عام 2020 واحداً من الأعوام الثلاثة الأشد سخونة في التاريخ الحديث، مما أدى إلى عواقب وخيمة مستمرة، بما في ذلك الفيضانات والجفاف وحرائق الغابات وارتفاع مستويات سطح البحر والتفشي غير المسبوق لمرض فيروس كورونا.

وضعت هذه الكوارث أعباء كبيرة على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان. فقد تسببت في البطالة والفقر، وأضرّت بسبل عيش مئات الملايين من الناس، وخاطرت بخلق حالات عدم استقرار أو تفاقم النزاعات الحالية في العديد من البلدان والمناطق، مما يهدد السلم والأمن الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للنزاعات وعدم الاستقرار أن تزيد من تآكل قدرة البلدان على الصمود وتسلبها الموارد القيمة التي يمكن استخدامها للتغلب على تحديات تغير المناخ.

ولذلك أقترح على مجلس الأمن، بمهمته العليا المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، تعبئة جهود جماعية ومتواصلة من جانب المجتمع الدولي من خلال التدابير التالية:

أولاً، من الضروري اتباع نهج شامل ومتوازن في معالجة الصلات بين التحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، ولا سيما في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، مثل الفقر وعدم المساواة وسياسات الاستقواء والتدخل والإكراه من جانب واحد. ويجب أن يصبح التقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي حقاً معيارياً للسلوك بالنسبة للبلدان في العلاقات الدولية.

ثانياً، لكي تنفذ بفعالية خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يخصصا موارد أكبر لدعم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية التي تتأثر أكثر من غيرها بتغير المناخ وتفتقر أيضاً إلى الخبرة والموارد.

ثالثاً، آمل في أن يواصل مجلس الأمن تعزيز قدرته على الإنذار المبكر وتعزيز دوره في الوساطة ومنع النزاعات وحلها في جميع المناطق، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية.

رابعاً، من أجل إدارة العلاقة بين تغير المناخ والأمن بانسجام، من الضروري مواصلة التمسك بمبادئ احترام سيادة الدول والملكية الوطنية والمسؤوليات الرئيسية للدول. ويجب أن تكون المصالح المشتركة للمجتمعات والشعوب، ولا سيما الفئات الضعيفة، في صميم جميع استراتيجيات وخطط العمل الوطنية والعالمية المتعلقة بالمناخ.

ووفقاً للبنك الدولي، فإن فييت نام من بين البلدان الستة الأكثر تضرراً من تغير المناخ. وبناء على ذلك، اضطلعت الحكومة الفييتنامية باستجابة نشطة وفعالة لتغير المناخ، وأظهرت تصميماً سياسياً قوياً

ووضعت مبادئ توجيهية رئيسية. وقد بذلت فييت نام جهوداً كبيرة للوفاء بالتزاماتها الدولية بشأن تغير المناخ من خلال خطة عام 2030 واتفاق باريس. وفي هذا الصـــدد، نؤيد جميع المســـاعي الرامية إلى التصـــدي للتحديات المتصلة بالمناخ في مجلس الأمن وغيره من المحافل المتعددة الأطراف.

وآمل أن يقدم المجتمع الدولي إلى فييت نام المزيد من المســـاعدة والموارد، حتى نتمكن من الوفاء بالتزاماتنا على نحو أفضـل. وسـتعمل فييت نام عن كثب مع الأعضـاء الآخرين في رابطة أمم جنوب شـرق آسيا وستدعم التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة.

إن العالم مثقل بالكفاح ضـد مرض فيروس كورونا. واسـتجابة لنداء الأمين العام بجعل السـلام مع الطبيعة مهمة حاســـمة في القرن الحادي والعشـــرين، ينبغي لنا أن نتخذ إجراءات جريئة وأن نعزز الوحدة الدولية. وإنني على ثقة بأن التحديات الناجمة عن تغير المناخ يمكن أن تتحول إلى عوامل دفع للتغيير، مما يسهم في تعزيز مستقبل من السلام وتنمية أكثر استدامة للأجيال المقبلة.

المرفق 12

بيان وزير الخارجية والدفاع في أيرلندا، سايمن كوفني

أتقدم بالشكر للرئيس. وأود أن أبدأ بتهنئته والمملكة المتحدة على رئاسة بلده لمجلس الأمن وعلى استضافة هذه المناقشة الهامة جداً على هذا المستوى الرفيع. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام غوتيريش على ملاحظاته وقيادته بشأن هذه المسألة، وأود بالطبع أن أشكر السيدة نسرين الصائم على إحاطتها الهامة.

لقد أدخل ديفيد أتينبارا إلى منازلنا العجائب، من خلال عمل قام به على مدى العمر، ولكنه أيضاً أظهر لنا أماكن الضعف في التنوع البيولوجي الغني لكوكبنا – وهو تراث مشترك – ونحن مدينون للأجيال القادمة بحمايته والحفاظ عليه. إن تغير المناخ هو التحدي الحاسم الذي يواجه جيلنا. وسيؤثر هذا التحدي، إذا بقي من دون معالجة، على كل جزءٍ من كوكبنا. ولن يمس أي جانب من جوانب مجتمعاتنا. ونحن بحاجة إلى عمل عاجل وجماعي من جانب جميع أركان النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك مجلس الأمن، إذا أردنا أن نواجه هذا التحدي.

إن كيفية استجابتنا اليوم ستحدد مستقبلنا المشترك غداً، ولدينا جميعاً دور نقوم به. ولن تقصر أيرلندا، إلى جانب بقية الاتحاد الأوروبي، في ذلك. فسوف تنتقل أيرلندا إلى اقتصاد صفري صاف بحلول عام 2050. وأيرلندا، شأنها شأن جميع البلدان الأخرى، تشعر بالفعل بآثار تغير المناخ وتتخذ إجراءات للتخفيف من هذه الآثار. ولكن هذه الإجراءات وحدها لن تحمي مستقبلنا، ونحن نعلم ذلك.

وكما قال رئيس الوزراء جونسون، يجب علينا أن نضاعف استثماراتنا في جهود التكيف وبناء القدرة على الصمود إذا أردنا حماية أفقر الناس وأكثرهم ضعفا من آثار تغير المناخ، لا سيما في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتقع على عاتق البلدان التي تملك وسائل، مثل أيرلندا، مسؤولية التصرف أولا. وفي سياق القيام بذلك، يجب علينا أن ننظر في نوعية تمويلنا المتعلق بالمناخ فيما نعمل على زيادته كميا. وفي هذا الصدد، وفي الفترة التي تسبق الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وما بعدها، يجب أن نستمع إلى أصوات أكثر المتضررين من تغير المناخ ونسترشد بها، لا سيما أولئك الموجودين في أقل البلدان نموا وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ولكن يجب علينا أيضا أن نتجاوز الإصغاء وأن نعزز الدور الحاسم لهذه البلدان في عمليات صنع القرار بشأن المناخ. وفي هذا السياق، سررنا بالعمل عن كثب مع المملكة المتحدة بشأن جدول أعمال التكيف والقدرة على الصمود من خلال مبادرة أقل البلدان نموا من أجل التكيف الفعال والقدرة على الصمود. وتهدف هذه المبادرة، التي تقودها أقل البلدان نمواً، إلى تحقيق زيادة مستدامة في نسبة التمويل المتعلق بالمناخ التي تصل إلى المستوى المحلي لأنشطة التكيف الحيوية من 10 في المائة تقريباً حاليا إلى 70 في المائة بحلول عام 2030.

وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة آثار تغير المناخ على بيئتنا وعلى نظامنا الإيكولوجي العالمي المعقد. ونتطلع إلى المفاوضات التي ستُجرى في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في غلاسكو في وقت لاحق من هذا العام، حيث نأمل أن يتسنى إحراز تقدم حقيقي، استنادا إلى إنجازات اتفاق باريس بشأن المناخ.

إن لتغير المناخ الكثير من الآثار المعقدة، ولا سيما على السلام والأمن الدوليين، وهي مسألة في صميم عمل مجلس الأمن. وهذا هو جوهر مناقشتنا اليوم. ومن الواضح أن تغير المناخ يسبب بالفعل اضطرابات، تؤثر على الناس والأمن واستقرار المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وهذه هي الشهادة التي نسمعها يوميا من جميع أنحاء العالم – من الدول الجزرية الصغيرة ومن الشركاء الأفارقة ومن المناطق المتضررة من حرائق الغابات المدمرة أو الفيضانات.

وفي منطقة الساحل، وخاصة في البلدان المحيطة ببحيرة تشاد، رأينا كيف تقترن النزاعات بالمناخ لتتسبب في الحد من توافر الموارد الطبيعية ومن إمكانية الحصول عليها. ويزيد ذلك من حدة التوترات بين المزارعين وغيرهم، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى اندلاع العنف. وفي جميع أنحاء القرن الأفريقي، تقوض صدمات الجفاف والفيضانات المتعددة والمتكررة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وسبل عيشها، مما يهيئ الدوافع التي تستغلها الجماعات المسلحة في التأثير والتجنيد.

لقد أمر مجلس الأمن بنشر بعثات لحفظ السلام في 8 بلدان من بين البلدان الـ 15 الأكثر عرضة للمخاطر المناخية. وإذا لم يبعث لنا ذلك برسالة، فأنا لست متأكداً ما الشيء الذي يمكنه أن يوصل لنا رسالة كهذه.

إن العلاقة بين المناخ والأمن تتسم بالتعقيد. فعدم الاستقرار السياسي يقوض الجهود الرامية إلى بناء القدرة على تحمل تغير المناخ ويتفاقم تأثير الصدمات المناخية عندما تُصاب المؤسسات بالإجهاد أو تتعطل. ويتعين علينا معالجة هذه الروابط بين المناخ وانعدام الأمن والسلام في سياق جهودنا لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام وفي إطار مسؤوليتنا عن ذلك بوصفنا أعضاء في المجلس. وعلينا مواصلة تعزيز فهمنا الجماعي لهذه الروابط لتمكيننا من اتخاذ إجراءات فعالة.

وتفخر أيرلندا بالانضمام إلى مشروع "مخاطر التجوية" للمساعدة في توجيه عملنا في مجلس الأمن وخارجه. ونحن حريصون على أن نفهم بشكل أفضل ليس مجرد كيفية إسهام تغير المناخ في انعدام الأمن، ولكن أيضا كيف يمكن للإجراءات المتعلقة بالمناخ أن تبني السلام. ونود أن نستخدم هذا الفهم فيما نعطي الأولوية للمناخ والأمن خلال فترة عضويتنا في المجلس. ونتولى بالاشتراك مع النيجر رئاسة فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن، الذي يتألف من أعضاء مجلس الأمن. ويوفر هذا الفريق منبرا حيويا لتبادل المعلومات عن أسباب وكيفية اتخاذ إجراءات بشأن المناخ في سياق بناء السلام والحفاظ عليه. وسنعمل في شراكة مع ناورو وألمانيا، رئيسي مجموعة أصدقاء المناخ والأمن. وبينما يجب على المجلس أن يتخذ إجراء، فإن من الضروري أيضا أن يعمل مع المجتمع الدولي الأوسع نطاقا وهو يفعل ذلك.

إن رسالة أيرلندا الأساسية اليوم مفادها أن إدراج قضايا المناخ في مناقشات مجلس الأمن وإجراءاته سيعزز جهود منع نشوب النزاعات وسيدعم بناء السلام. وبطبيعة الحال، فإن العمل المناخي وحده لن يحقق السلام. ونحن ندرك هذه الحقيقة. ولكن من دون اتخاذ إجراءات بشأن المناخ، سيكون هناك سلام أقل استدامة في أجزاء كثيرة من العالم.

وستتبع أيرلندا نهجا عملي التوجه. وندرك أن حفظة السلام التابعين لنا يستجيبون بالفعل للأزمات المتصلة بالمناخ. وحيثما توجد مخاطر أمنية متصلة بالمناخ، يلزم إسناد ولايات واضحة لعمليات حفظ السلام وتزويدها بموارد كافية.

ونسلم أيضا بالأبعاد الجنسانية لتغير المناخ، حيث تكون النساء والفتيات الأكثر عرضة لآثاره. وهذه الأبعاد حاسمة أيضا في استجابتنا لتغير المناخ، ويجب أن نكفل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في عمليات صنع القرار المتصلة بقضايا المناخ وإدارة الموارد الطبيعية.

ويجب علينا أيضا أن نتحاور بعمق مع الشباب الذين يُظهرون أحيانا تضامنا وقيادة استثنائية بشأن تغير المناخ على نطاق عالمي. ولكن في سياق الاستماع إلى شواغل ورؤى الأجيال المقبلة وفهمها، لا يمكننا أن نتخلى عن مسؤوليتنا عن توفير القيادة اليوم.

كما أن استجابة العالم لحالة الطوارئ المناخية يمكن أن تكون مدعاة للأمل، وهو أمر مطلوب الآن. فالغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ترغب في العمل معا لضمان أن نتصدى لأحد أكبر التحديات التي تواجهها البشرية على الإطلاق. ويمكننا، بل ويجب علينا، أن نعمل بطريقة تعالج التهديدات التي يشكلها تغير المناخ على السلام والأمن العالميين، فيما نعزز التعاون العالمي ونحن نفعل ذلك.

إن تغير المناخ تحد للبشرية جمعاء. ولكنني متفائل، واستناداً إلى كلمات جيمس جويس، ”سأكون غداً، أو في يوم ما من قادم الأيام، ما أؤسسه اليوم“. وبينما نبدأ من جديد اليوم، فلنعمل معا. وهذه سنة هامة بالنسبة للعمل المناخي، ولا سيما في الفترة التي تسبق انعقاد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

المرفق 13

بيان وزير خارجية المكسيك، مارسيلو إبرارد كاساوبون

[الأصل: بالإسبانية]

تشكر المكسيك رئيس وزراء المملكة المتحدة بوريس جونسون على عقد مناقشة اليوم بشأن آثار تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين.

لقد أظهرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أن الأمن الدولي لم يعد من الممكن فهمه في ضوء التهديدات التقليدية وحدها. فالتهديدات متعددة الأبعاد وترتبط بتحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتعين على مجلس الأمن أن يتصدى لتحديات حفظ السلام اليوم في الوقت المناسب.

ويذكرنا الأمين العام مرارا وتكرارا بأن الحرائق والفيضانات وغيرها من الظواهر الجوية القصوى قد تفاقمت في جميع مناطق العالم وأن خطر وقوع كارثة محتملة، مما يعني ارتفاع درجات الحرارة العالمية بأكثر من 3 درجات مئوية، قد ازداد. وبلغ انعدام الأمن الغذائي ونقص المياه ونوبات الجفاف والفيضانات مستويات مثيرة للقلق في عدة مناطق من العالم، وهي تؤثر، على وجه الخصوص، على المجتمعات المحلية الغارقة بالفعل في نزاعات، مما يؤثر تأثيراً خاصاً على المرأة.

يجب التصدي لتغير المناخ في إطار متعدد الأطراف من خلال نهج شامل ومتسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ولن تدخر المكسيك جهدا لضمان نجاح مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقبل المقرر عقده في غلاسكو، وأن يتمكن من تحديد الإجراءات الرامية إلى تحقيق التعافي المستدام بعد الجائحة.

إننا نشيد بعودة الولايات المتحدة إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، والتزامها المتجدد بتدبير فعال آمنت المكسيك به على الدوام، ألا وهو تعددية الأطراف. يتطلب تغير المناخ استجابة دولية منسقة، مع التركيز على حفظ النُظم الإيكولوجية ودعم الالتزامات المتعلقة بالتخفيف والتكيف. وفي هذا الصدد، قدمت المكسيك للتو إسهامها المستكمَل المحدَّد وطنياً للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق باريس.

وفي إطار اللجنة العالمية المعنية بالتكيف، تشجع المكسيك الحلول القائمة على الطبيعة، مثل الهياكل الأساسية المستدامة التي توفر التعافي والقدرة على الصمود والاستثمار من أجل الحد من أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية.

وتشجع المكسيك على تحقيق توازن بين الموارد المالية والاهتمام السياسي والجهود المكرسة للتكيف، بالإضافة إلى تلك الموجهة نحو التخفيف فحسب. وتعتقد المكسيك أن التكيف مسألة ذات أولوية في هذا الصدد نظراً إلى الحاجة الملحة إلى تمكين المجتمعات المحلية والفئات الأكثر ضعفاً من مواجهة آثار تغير المناخ.

وفي هذا الصدد، تشكل الوقاية جزءا أساسيا من سياستنا الشاملة لإدارة المخاطر. وتؤكد المكسيك أيضا أن تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015- 2030، ينبغي أن يدعم ويولد أوجه تآزر وترابط مع الإجراءات المتخذة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، ضمن عمليات أخرى متعددة الأطراف.

ومن شأن إجراء تحليل دقيق للمخاطر الرئيسية وبيئتها الخاصة أن يمكّن مجلس الأمن من أن يحدد في الوقت المناسب الحالات والمناطق التي يمكن أن يكون فيها لآثار تغير المناخ آثار مضاعفة تؤثر على السلام والأمن الدوليين. ومن شأن هذا بدوره إتاحة اتخاذ إجراءات وقائية لتجنب الكوارث الإنسانية أو التخفيف منها.

ولذلك، فإن إنشاء فريق الخبراء غير الرسمي التابع للمجلس لمتابعة الصلة بين تغير المناخ والأمن مناسب من حيث التوقيت، وموضع ترحيب. ويشكل الفريق، الذي تدعمه الدراسات ذات التوجه التعاوني التي أجرتها آلية الأمن المناخي في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، مثالا على نوع الخطوات الملموسة التي ستساعدنا على تعزيز القدرات التي تحتاجها المنظومة.

وقد أوضحت جائحة كوفيد-19 الحالية وأثرها، لا سيما في أكثر السياقات هشاشة، الحاجة الملحة لحماية الناس وسبل عيشهم وضمان بناء السلام المستدام.

ونتفق مع الأمين العام على أن التعافي بعد الجائحة فرصة لإعادة البناء بشكل أفضل، ويجب علينا أن نجري تغييرا تحويليا. ولذلك، تكرر المكسيك التزامها بمكافحة تغير المناخ كأولوية، واستعدادها للعمل في تكاتف لإيجاد حلول عالمية متعددة الأبعاد وهيكلية للقضايا البيئية من أجل بناء مجتمعات أكثر مساواة واستدامة وأكثر قدرة على الصمود.

المرفق 14

بيان وزير البيئة والغابات وتغير المناخ في الهند، براكاش جافاديكار

أود أن أبدأ بياني بتعويذة قصيرة من شوكلا ياجورفيدا.

”ليكن ثمة توازن في الفضاء، والسماء، والأرض! ولتنمو النباتات والأشجار! ولتكن النعم من الله والنعيم في الروح. وليكن هناك توازن في كل شيء وليعمنا السلام جميعا! ويتضح من هذه الرسالة الواردة في الكتاب المقدس فيدا، أن البيئة ملك لجميع الكائنات الحية، لذلك فهي تحتاج إلى الحماية من جانب الجميع ومن أجل رفاه الجميع“.

إن تغير المناخ سمة مميزة لعصرنا. وبدون اتخاذ إجراءات صارمة من جانبنا بشكل جماعي، فإن التكيف مع آثاره سيكون بالتأكيد أكثر صعوبة وأكثر تكلفة، وفي الواقع قد يكون مستحيلا.

لقد تناول المجتمع الدولي مسألة تغير المناخ من خلال آليات مختلفة تتمحور حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس الذي جرى التفاوض بشأنه في هذا الإطار. وهما يمثلان معا جهدا ديمقراطيا عالميا متوازنا بدقة لاتخاذ إجراءات مناخية بطريقة محددة وطنيا تستند إلى مبادئ أساسية معينة متفق عليها – وفي مقدمتها المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف على حدة – والتي يجب أن تشكل أساس كل المناقشات المقبلة بشأن تغير المناخ. ولذلك، وقبل أن نبدأ مناقشة إدراج المناخ في مجال الأمن، يتعين علينا أن نضمن أننا لا نبني مسارا مناخيا موازيا حيث يتم تجاهل هذه الآليات والمبادئ أو عدم أخذها في الاعتبار على النحو الواجب.

يقول التقرير الخاص لعام 2019 الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والمعنون ”تغير المناخ والأرض“، إن الطقس والمناخ الشديدين أو الظواهر البطيئة الظهور قد تؤدي إلى زيادة النزوح وتعطيل السلاسل الغذائية وتهديد سبل العيش ويمكن أن تسهم في تفاقم الضغوط مؤدية لاحتدام النزاعات. وحتى أفضل العلوم المتاحة تقول إن تغير المناخ لا يؤدي إلا إلى تفاقم النزاعات، وليس سببًا لها، ولا يهدد السلام والأمن.

ولا توجد منهجية مشتركة ومقبولة على نطاق واسع لتقييم الروابط بين تغير المناخ والنزاع والهشاشة. والهشاشة وتأثير المناخ خاصان بسياقيهما. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه كل من تقييمات السلام والنزاعات، فضلا عن تقييمات جوانب الضعف، تحديات كبيرة عندما يتعلق الأمر بتوافر البيانات وقياس الأثر.

وفي عدد من السياقات الهشة، حيث تكافح الحكومات من أجل توفير الخدمات الأساسية بسبب مشاكل تتعلق بالقدرة والشرعية، تعزى حالات الطوارئ المزمنة ومخاطر المجاعة إلى حد كبير لاستمرار العنف السياسي الذي يعطل جني المحاصيل وإمدادات المعونة، وليس العوامل المناخية وحدها. وهذا يؤكد الفكرة القائلة بأن الصورة الكاملة للضعف المناخي لا تظهر إلا بتقييم قدرة الدولة على أن تكون المستجيب الرئيسي للمتغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية المترابطة.

وتتعلق الإسهامات المحددة وطنياً إلى حد كبير بالتزامات التخفيف ومتطلبات التكيف التي تحدد مجتمعة ما إذا كانت البلدان ستحقق هدف باريس المتمثل في الحد من زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية إلى أقل بكثير من 2 درجة مئوية. ولا يُطلب من الأطراف أن تبلغ عن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في إسهاماتها. وعلاوة على ذلك، أظهر تحليل متعمق للإسهامات المحددة وطنيا جرى تقديمه في الجولة الأولى

أن الدول الأعضـــاء ترى أن تغير المناخ يشــكل خطرا على رفاه مواطنيها، وعلى اقتصـــاداتها إلى حد ما، ولكنه لا يشكل أبدا خطرا على الاستقرار الاجتماعي أو السيادة الوطنية أو أداء الدولة. ومن بين البلدان الـ 16 التي قدمت مســاهماتها المســتكملة إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشــأن تغير المناخ، بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2020، لم تحدد أي منها تغير المناخ بوصفه خطراً على السلام والاستقرار.

وينبغي ألا تكون فكرة العمل المناخي هي نقل الموعد المقرر لتحقيق الطموح المناخي إلى عام 2050. فمن المهم أن تفي البلدان بالتزاماتها لما قبل عام 2020. ويتعين أن يسـير العمل المناخي جنبا إلى جنب مع إطار الدعم المالي والتقني ودعم بناء القدرات للبلدان التي تحتاج إليه.

ومع أن تغير المناخ ليس هو السبب المباشر أو الجوهري للنزاع العنيف، فإن من المرجح رغم ذلك أن يؤدي تفاعله مع عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية أخرى إلى تفاقم دوافع النزاع والهشاشة وأن يحدث آثارا سلبية على السلام والاستقرار والأمن. ولذلك السبب تحديدا تضمنت الإسهامات المحددة وطنيا للبلدان النامية معلومات عن أنشطة التكيف والحاجة إلى التمويل وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات والشفافية. ولكن في حين أن التزام البلدان المتقدمة النمو بحشـد 100 بليون دولار سـنويا بشـكل مشـترك بحلول عام 2020 لدعم الإجراءات المتعلقة بالمناخ في البلدان النامية ظل أمرا محوريا في اتفاقات المناخ منذ عام 2009، فإن الوفاء بهذا الالتزام ظل بعيد المنال.

إن لآثار تغير المناخ والمخاطر الأمنية المصـــاحبة لها أبعاد جنســـانية مهمة. فالنســـاء والفتيات يواجهن التفاعل بين تغير المناخ والســـلام والأمن بطرق مباشــرة وعميقة.. ونظرا لأن النســـاء هن غالبا من يوفر الغذاء والماء والطاقة لأسـرهن، فإن من المرجح أن يواجهن تحديات متزايدة في الحصـول على الموارد بسبب تغير المناخ.

وغالبا ما تعيش النســاء، بوصــفهن مقدمات رعاية أســاسـيات، في الخطوط الأمامية لتغير المناخ وتكون لهن معرفة وخبرة متميزتان للإسهام في وضـع استراتيجيات تكيف فعالة. فثمة حاجة ملحة إلى تعزيز ودعم المشاركة المجدية للنساء والفئات المهمشـة في عمليات السياسـة والتخطيط المتعلقة بتغير المناخ على الصعيد الوطني.

وقد اتخذت الهند خطوات هامة لمكافحة تغير المناخ، وأوفت بالتزاماتها. فقد شـددت اسـتراتيجياتها للتخفيف من حدة تغير المناخ على نظم الطاقة النظيفة والفعالة؛ وعلى إقامة شبكة نقل عام حضرية خضراء آمنة وذكية ومســـتدامة؛ وغرس الأحراج بأســـلوب مخطط؛ ودمج التفكير الأخضـــر في جميع قطاعات الإنتاج والاستهلاك.

فالهند هي البلد الوحيد الذي يسـير على الطريق الصـحيح بين مجموعة العشـرين للوفاء بالتزاماته المتعلقة بتخفيف آثار تغير المناخ. إننا لا نفي بأهداف اتفاق باريس فحسـب، بل سـنتجاوزها أيضـا. فلدى الهند حاليا برنامج الطاقة الشـمسـية الأسـرع نموا في العالم. وقد وسـعنا نطاق الحصـول على وقود الطهي النظيف لأكثر من 80 مليون أســـرة. وهذا من بين أكبر محركات الطاقة النظيفة على مســـتوى العالم. إن التزاماتنا الأخيرة بتركيب 450 غيغاواط من الطاقة المتجددة والقضـــاء على البلاســـتيك أحادي الاســـتخدام وكهربة السـكك الحديدية بنسـبة 100 في المائة وإنشـاء مصـرف إضـافي للكربون عن طريق اسـتعادة 26 مليون هكتار من الأراضـي المتدهورة من بين تدابير أخرى لم تعمل إلا على زيادة طموحاتنا المناخية.

وتؤمن الهند إيمانا قويا بأن السبيل الوحيد للدفع إلى اتخاذ إجراءات إيجابية مستمرة وطويلة الأجل في مجال تغير المناخ هو من خلال الشراكات عن طريق الاضطلاع بعمل جماعي لإحداث أثر دائم ومستدام. فالتحالف الدولي للطاقة الشمسية والتحالف من أجل الهياكل الأساسية القادرة على الصمود أمام الكوارث مبادرتان من هذا القبيل من جانب الهند تم إطلاقهما لمواجهة تحديات تغير المناخ والتكيف معه.

وثمة فرصة كبيرة للبلدان لإدماج التنمية المنخفضة الكربون في تدابيرها الخاصة بالإنقاذ من مرض فيروس كورونا والتعافي منه واستراتيجيات التخفيف الطويلة الأجل التي من المقرر الإعلان عنها بمناسبة الدورة السادسة والعشرين المستأنفة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2021.

ونقترح – من أجل تحسين إدماج التكيف مع تغير المناخ وبناء السلام – بناء هياكل حوكمة قوية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية للتصدي للمخاطر المتصلة بالمناخ والهشاشة. فمن شأن ذلك أن يحسن تصور الرأي العام لشرعية الحكومة، ليس ذلك فحسب، بل إنه كذلك يُعزز قدرة الدول على التصدي للمخاطر المناخية قبل أن تصبح هشة. وينبغي للبلدان المانحة أن تقدم المزيد من المساعدة المالية والتكنولوجية وفي مجال بناء القدرات لمساعدة الدول الهشة على وضع استراتيجيات التكيف والتخفيف اللازمة لمكافحة آثار تغير المناخ.

لقد قال المهاتما غاندي ذات مرة أن: ”هناك ما يكفي لسد حاجة الجميع ولكن ليس لإشباع طمع الجميع“. فلننتقل إذن إلى نمط حياة أكثر مراعاة للمناخ بالتكيف مع مسار تنمية منخفض الكربون على أساس احتياجاتنا لا جشعنا. ولننظر إلى تغير المناخ باعتباره ناقوس خطر وفرصة لتعزيز تعددية الأطراف والبحث عن حلول منصفة وشاملة لجعل الأجيال المقبلة أكثر اخضرارا ونظافة واستدامة.

ولتكن جميع الكائنات العاقلة في سلام، ونرجو ألا يعاني أحد من المرض ولتعم البشارة الجميع، وأرجو ألا يعاني أحد. السلام، السلام، السلام.

المرفق 15

بيان المبعوث الرئاسي الخاص لشؤون المناخ في الولايات المتحدة الأمريكية، جون كيري

شكرا جزيلا، السيد الرئيس. إنه لشيء رائع أن نراكم، وزير الخارجية، راب. وأشكركم، رئيس الوزراء جونسون، على عقد هذه المناقشة البالغة الأهمية، وبالطبع على قيادتكم وشراكتكم في الوقت الذي نستعد فيه جميعا للمؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على دق ناقوس الخطر بشأن أزمة المناخ في كل فرصة تسنح له. وأشكركم، السيد الرئيس ماكرون ورئيس الوزراء سولبرغ، على قيادتكم المذهلة لأوروبا خلال ما لا يمكن للكثيرين منا إلا أن يعتبره غيابا لا يمكن تبريره من قبل بلدنا عن هذه المناقشة. إننا ممتنون لأوروبا على القيام بهذا الدور.

يسعدني حقا أن أتشرف بالتكلم أمام مجلس الأمن اليوم وأشكر جميع زملائي، وأولئك الذين أسهموا في المناقشة، ونظيري ممثل الهند، الوزير جافاديكار، على تذكيره الهام بالمسائل الأكبر التي نحن بصددها هنا.

واعتقد أن من المهم بصفة خاصة أننا أمام مجلس الأمن لأن أزمة المناخ مسألة أمن بلا منازع. وقد ظلت وزارة الدفاع في بلدنا "البنتاغون" منذ سنوات تصف تأثير المناخ بأنه عامل مضاعف للخطر. والواقع أن هذه من بين أكثر المسائل الأمنية تعقيدا وإلحاحا التي اعتقد أننا واجهناها على الإطلاق. لقد قيل لنا مرارا وتكرارا إنه تهديد وجودي، ومع ذلك، وعلى الرغم من الآثار التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوترات السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة، فإننا بكل أمانة لم نستجب له بعد على الصعيد العالمي بدرجة الاستعجال المطلوبة.

وعندما لا يعود باستطاعة المزارعين كسب عيشهم، وقد ذكر آخرون هذا، لأن الطقس شديد القسوة ولا يمكن التنبؤ به، فإنهم يزدادون يأسا. وعندما يفقد الناس الذين يعانون الفقر أصلا الماء ويطردهم الحر من ديارهم، كما هو الحال بالفعل، فإن جمر النزاع يحترق بشكل أكثر وهجا وبوتيرة أسرع. وتحذرنا الدراسات من أن مئات الملايين من الناس يمكن أن يشردوا. ومن شأن الهجرة الجماعية أن تؤدي إلى أزمة إنسانية، ليس ذلك فحسب، بل إننا نعلم كذلك أنها تقوض السلام والاستقرار إذا لم تُدَر بشكل جيد.

فلذا من المهم جدا مناقشة هذه المسألة هنا في مجلس الأمن، لأننا عندما نتكلم عن أزمة المناخ، فإننا نتحدث عن أمننا الاقتصادي والغذائي – بما في ذلك أمن كل أمة وكل مواطن – وأمن الطاقة، وكذلك، نعم، حتى الأمن المادي.

والدليل، العلم، يصرخ في وجهنا ولكن تماما كما اتخذ البشر الخيارات التي أوصلتنا إلى هذه الحالة، يمكننا أن نتخذ الخيارات التي تنقلنا إلى وضع أفضل. ويمكننا بناء قدرة على الصمود. بل يمكننا أن نتكيف مع العديد من الآثار المتوقعة.

والحقيقة المحزنة هي أنه إذا نظرتم إلى خريطة لأكثر الدول هشاشة في العالم ووضعتم عليها معلومات عن خريطة الدول الأكثر عرضة للتأثيرات المناخية المدمرة، يمكنكم أن تروا بدقة شديدة مدى التداخل هناك. ومن المتوقع أن تكون العديد من المناطق التي نركز فيها على بناء السلام ومنع نشوب النزاعات بؤرا ساخنة – بالمعنى الحرفي للكلمة – في الأزمة المقبلة. ونعلم، كما قالت السيدة الصائم بشكل مؤثر، أن النزاع وأزمة المناخ مرتبطان في أماكن مثل السودان والعديد من الأماكن الأخرى. ولا يمكننا

ببســـــاطة أن نتجاهل الكيفية التي يؤثر بها المناخ على تلك المناطق. بل على العكس من ذلك، يجب أن تتجسد آثار المناخ في كل جانب من جوانب عملية صنع القرار وتقديم التقارير الميدانية في هذه الهيئة.

والخبر السار هو أنه بينما نعمل على بناء القدرة على الصمود في جميع أنحاء العالم والتكيف مع العواقب المناخية التي لا مفر منها بالفعل، لا يزال من الممكن درء أسوأ آثار الأزمة. ويعلم الرئيس بايدن أنه لا يمكنا أن نضــيع الوقت، ولهذا اتخذ قرار الانضـــمام مجددا إلى اتفاق باريس بعد ســاعات فقط من أدائه اليمين الدستورية. ولهذا السبب أيضا حث على اتباع نهج منسق للحكومة بأكملها لمعالجة أزمة المناخ بغية رفع مســتوى المســألة إلى أولوية للأمن القومي ووضــع أميركا على مســار لا رجعة فيه لتحقيق صـــافي الانبعاثات الصـفرية بحلول عام 2050 أو قبل ذلك – وأؤكد أنه مسـار لا رجعة فيه من جانب أي رئيس أو أي ديماغوجي في المستقبل.

ولكن ما من بلد بمفرده يمكن أن يحل أزمة المناخ. وهذا بالضـــبط هو نوع التحدي الذي أنشــئت الأمم المتحدة لمعالجته. وسـيتعين علينا جميعا أن نتعاون، تماما كما فعلنا في باريس، لوضــع أهداف جريئة وقابلة للتحقيق وخرائط طريق واضــــحة لتحقيقها. ولا يكفي أن نحدد هدفا بعيد المنال بعد 30 عاما من الآن ونتظاهر بأننا قمنا بواجبنا. وســيتعين على كل بلد أن يبادر ويرفع مســتوى الطموح. والحقيقة هي أن الدول السبع عشرة الرئيسية المسببة لانبعاثات غازات الدفيئة في العالم تتحمل مسؤولية تجاه بقية العالم عن خفض انبعاثاتها، وهذا يبدأ بالحد من استخدام الفحم على أساس عالمي.

وما من شيء عدا اتخاذ إجراء جريء في هذا العقد يمكنه أن يضع العالم بأسره على الطريق الذي نثق أنه سيوصلنا إلى صـافي الانبعاثات الصـفرية بحلول عام 2050 أو قبل ذلك. وهذا هو السبيل العلمي الوحيد الذي يمكننا أن نحافظ به على إمكانية الحد من احترار هذا الكوكب إلى 1,5 درجة مئوية.

ولماذا يكتســي هذا الأمر كل هذه الأهمية؟ لأن الأدلة الدامغة تؤكد لنا أن أي درجة أكبر من ذلك ستتسبب في آثار كارثية في جميع أنحاء العالم. ولمن يقولون إن العمل المناخي مكلف للغاية، فإن الدراسات المتتـاليـة تؤكـد أن التقـاعس الآن، في هـذه اللحظـة من تـاريخنـا، يقترن بتكلفـة أعلى بكثير من تكلفـة العمل المناخي.

وعلى عكس ما تنطوي عليه معظم التهديدات الأمنية، فإن معالجة أزمة المناخ تشـــكل في الواقع أعظم فرصـــة اقتصـــادية في التاريخ الحديث. فلم تتح منذ الثورة الصـــناعية مثل هذه الفرصـــة لإعادة البناء بشــكل أفضــل – في كل ركن من أركان العالم. ومن المحزن أن عدم القيام بذلك ســيجعلنا نراوح مكاننا – لا لســـبب ســـوى الإهمال والافتقار إلى الإرادة وعدم التعاون – ماضـــين قدما في ما يكاد يشـــبه اتفاقا انتحاريا متبادلا.

إن مؤتم قمة القادة الذي سيستضـيفه الرئيس بايدن في يوم الأرض سيكون لحظة حاسـمة لتحقيق أهدافنا المشتركة. ونعتزم الاستفادة من كل فرصـة تتاح لنا في الأشهر المقبلة لكي نتعاون كافة على معالجة الجوانب العديدة للأزمة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سننضـم إلى بقية العالم لعقد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو. وإنني مقتنع بأن هذا المؤتمر هو بالفعل أملنا الأخير والأفضل لنستأنف السير على المسار الصحيح ونقوم بما ينبغي القيام به.

وفي الوقت نفسه هنا في مجلس الأمن، ستعمل الولايات المتحدة عن كثب مع زملائنا ذوي التفكير المماثل لتركيز اهتمام المجلس على أزمة المناخ وعواقبها على الســـلم والأمن الدوليين. وفي هذا الســـياق،

نهنئ أيرلندا على توليها الرئاسة المشتركة لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن، إلى جانب النيجر. ونحن حريصون على المشاركة مع الفريق والنهوض بأهدافه.

أصدقائي، بالنظر إلى المسار الذي قطعه الكثيرون منا منذ مؤتمر ريو في عام 1992، فإننا مضطرون الآن إلى القيام بما هو أكثر من مجرد الحديث عن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. ويجب علينا أن نتعاون بغية فهمها قبل أن تتسبب في الدمار؛ ويجب علينا أن نضع نظما أقوى للإنذار المبكر؛ ويجب علينا أن ندمج أزمة المناخ في كل جانب من جوانب القطاع العام والخاص وعملية صنع القرار لدينا. وفي مواجهة التحديات التي يؤججها المناخ، يجب علينا أن نتأكد من أن التعاون، وليس النزاع، هو استجابة الملاذ الأول.

ويجادل البعض بأن تغير المناخ ليس من شأن مجلس الأمن. حسنا، حبذا لو كان الأمر كذلك، ولكن الحقيقة هي أن التهديد المتمثل في المناخ تهديد هائل ومتعدد الأوجه لدرجة أنه من المستحيل فصله عن التحديات الأخرى التي يواجهها مجلس الأمن. إننا ندفن رؤوسنا في الرمال معرضين أنفسنا للخطر. لقد حان الوقت للبدء في التعامل مع أزمة المناخ باعتبارها التهديد الأمني الملح الذي تمثله. وهذا هو التحدي الذي تواجهه جميع أجيالنا.

المرفق 16

بيان المبعوث الخاص للصين المعني بتغير المناخ، شيه تشن هوا

ترحب الصين بتولي رئيس الوزراء بوريس جونسون رئاسة المناقشة المفتوحة اليوم وتشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته .

أصبح تغير المناخ تهديداً حقيقيا ملحاً وخطيراً لبقاء البشرية ونمائها وأمنها. وقد أرسى اتفاق باريس، الذي تم التوصل إليه في عام 2015 – وهو معلم بارز في الإدارة المناخية العالمية – الأساس المؤسسي لاتخاذ إجراءات أقوى بشأن المناخ وتعاون عالمي من جانب المجتمع الدولي بعد عام 2020.

وعلى الرغم ن أن الإدارة المناخية العالمية تدخل الآن مرحلة حاسمة من التنفيذ الكامل لاتفاق باريس، فإن استمرار انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يشكل تحديا خطيرا للاستجابة المناخية العالمية. وتأمل الصين أن يعزز المجتمع العالمي تضامنه وأن يتعاون على إبقاء الاستجابة المناخية العالمية في الاتجاه الصحيح. وتحقيقا لتلك الغاية، أود أن أقترح ما يلي:

أولا، ينبغي أن ننفذ بحزم توافق الآراء الدولي. فالإدارة المناخية العالمية ما زالت مهمة طويلة وشاقة. ومحورها هو التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق باريس من أجل تحقيق الأهداف المحددة ومواجهة التحدي المناخي بشكل مشترك. وبالنظر إلى الخلافات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من حيث المسؤولية التاريخية ومراحل التنمية والقدرة على الاستجابة، من المهم التقيد بمبادئ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، والإنصاف وقدرات كل بلد على حدة، وكذلك احترام ودعم البلدان في تحديد مساهماتها المحددة وطنيا في ضوء ظروفها الخاصة، بدلا من اتباع نهج واحد يناسب الجميع.

وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزامها بقيادة خفض الانبعاثات والوفاء بالتزاماتها بتقديم المزيد من الدعم المالي والتقني لمساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها. وينبغي للبلدان النامية أيضاً أن تتخذ إجراءات مناخية استباقية بأقصى ما في وسعها.

ثانيا، ينبغي أن نعزز بنشاط الانتعاش الأخضر. إن كوفيد-19 تذكير جديد بأن بني البشر يجب أن يحترموا الطبيعة ويتبعوا قوانينها. وإذ نعيد البناء بعد الوباء، ينبغي لنا أن نتجنب الطريق القديم المتمثل في الأخذ دون عطاء والسعي إلى تحقيق النمو لكن بدون توفير الحماية والاستغلال دون الإصلاح. ويجب علينا أن نطور بقوة صناعات جديدة في مجالات الطاقة وصناعات خضراء وبيئية وأن نسعى إلى الابتكار الذي يحفز التحولات الخضراء والمنخفضة الكربون. وينبغي أن نعزز النظم الإيكولوجية التي تحترم الطبيعة وتحمي التنوع البيولوجي العالمي وتعزز الدفاع عن الأمن الإيكولوجي العالمي. وينبغي أن ندعم اتباع نمط حياة أخضر لتعزيز الانسجام بين البشر والطبيعة.

ثالثا، ينبغي أن نسعى بقوة إلى تحقيق التنمية المستدامة. فتغير المناخ في جوهره مسألة إنمائية. والتنمية المستدامة هي المفتاح الرئيسي لحل جميع المشاكل والقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات. ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان في المناطق المتأثرة بالنزاعات وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية على بناء قدراتها الإنمائية. وتُشجَّع البلدان على جعل الاستجابة المناخية جزءاً من خططها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واتخاذ تدابير متعددة الجوانب لتحقيق تقدم موازٍ ومنسق في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر وخلق فرص العمل وتعزيز الثروة وحفظ النظم الإيكولوجية والاستجابة المناخية.

رابعا، علينا أن نواصل الالتزام بتعددية الأطراف. فنحن البشر مجتمع واحد يتقاسم مستقبلا مشتركا في مواجهة تحدي المناخ. وينبغي تعزيز التعاون الدولي من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ باعتبارها القناة الرئيسية، وفي سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. ويجب على أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمنسقين المقيمين، الاستجابة الفعالة استناداً إلى ولاية كل منهم، لاحتياجات البلدان المعنية في التصدي لتغير المناخ وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تقديم دعم محدد الأهداف وفقاً لذلك. ويجب أن يقع أي دور يقوم به مجلس الأمن في مجال تغير المناخ في نطاق اختصاصه.

وقد لعبت الصين دورا رئيسيا في إبرام اتفاق باريس وهي تبذل أيضا جهودا مستمرة لتنفيذه.

ونحن ملتزمون بالوفاء بالمسؤوليات التي تعهدنا بها. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، أعلن الرئيس شي جينبينغ أن الصين ستستهدف بلوغ ذروة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قبل عام 2030 وتحقيق هدف تحييد أثر انبعاثات الكربون قبل عام 2060، وهو التزام أشاد به المجتمع الدولي على نطاق واسع في مؤتمر قمة الطموح المناخي المعقود في ديسمبر/كانون الأول الماضي، وحدد الرئيس شي جينبينغ سلسلة من التدابير الجديدة المتعلقة بمساهمات الصين المحددة وطنياً. وحددت البلدان المتقدمة في معظمها إطاراً زمنياً مدته 50 إلى 60 عاماً للانتقال من ذروة انبعاثات الكربون إلى تحييد أثر انبعاثات الكربون. والصين مستعدة للقيام بجهود مضنية وتحقيق هذا الهدف خلال 30 عاما. وهذا دليل على كثافة الجهد وطموح العمل المناخي الذي تقوم به الصين.

ونحن ملتزمون بتحقيق التنمية الخضراء. وفي عام 2020 خفضت الصين كثافة انبعاث الكربون فيها بنسبة 48,4 في المائة عن مستوى عام 2005، وهو عام الأساس الذي حددته الصين للمساهمات المحددة وطنيا. وبحلول نهاية عام 2019 كان الوقود غير الأحفوري يمثل نسبة 15,3 في المائة من استهلاكها من الطاقة الأولية. والواقع أن البلد قد حقق أهدافه لعام 2020 قبل الموعد المحدد.

وتشهد مساحة الغابات في الصين زيادة طوال 30 عاماً متتالية، بزيادة قدرها 4,5 بليون متر مكعب عن مستوى عام 2005 وتتجاوز هدف عام 2020. ولدى الصين الآن أكبر عدد من مركبات الطاقة المتجددة في العالم، وظلت لسنوات عديدة رائدة على النطاق العالمي في مجال الطاقة المتجددة من حيث عدد براءات الاختراع والاستثمار والقدرة بعد التركيب وتوليد الطاقة. وتمثل طاقة الرياح والفولطاضوئية في الصين أكثر من 30 في المائة من مجموع هذه الطاقة في العالم.

ونحن ملتزمون بالتعاون الذي يحقق المنفعة للجميع. وأطلقنا معا الائتلاف الدولي للتنمية الخضراء التابع لمبادرة الحزام والطريق بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمساعدة بلدان المبادرة المعنية على تطوير مشاريع الطاقة المتجددة، بما في ذلك مشاريع طاقة الماء والرياح والطاقة الفولطاضوئية. وعملت الصين أيضا مع بلدان نامية أخرى في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب إنشاء مناطق نموذجية منخفضة الكربون وتنفيذ مشاريع للتخفيف والتكيف سعيا إلى تحقيق التنمية الخضراء. وستستضيف الصين هذا العام الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. ونتطلع إلى أن نناقش مع جميع الأطراف الأخرى استراتيجيات جديدة لإدارة التنوع البيولوجي في العالم لما بعد عام 2020.

ونحن مقتنعون بأنه عندما تتحد جهود جميع البلدان من أجل التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق باريس، ومن أجل نظام تعاوني ومنصف ومتوازن ومربح للجميع لحوكمة المناخ، ومن أجل التنمية المستدامة،

سـيتسـنى لنا تحويل كوكبنا إلى حيزٍ مفتوحٍ شـامل نظيف جميل ينعم بالسـلام الدائم والأمن العالمي والرخاء المشترك.

المرفق 17

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي، فاسيلي نيبنزيا

[الأصل: بالروسية]

نشكر الأمين العام والسيدة الصائم على إحاطتيهما.

إن تغير المناخ هو أحد التحديات العالمية التي تواجهها البشرية اليوم. وللتغلب على الآثار السلبية لتغير المناخ، فإن على المجتمع الدولي اتباع نُهُج منسقة وشاملة لا تهدف إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة فحسب، بل إلى تنفيذ تدابير تكيف فعالة أيضا. وهذه الجهود، بما في ذلك على مستوى الخبراء، هي جزء من الجهود المشتركة التي يجب بذلها لأجل تحقيق التنمية المستدامة. وهي تجري في محافل متخصصة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة – لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ونرحب بقرار الولايات المتحدة المتعلقة بالعودة إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ولم يتطرق مجلس الأمن ولو لمرةٍ واحدة إلى مسألة تغير المناخ في سياق تداعياته على السلم والأمن الدوليين بل نظر في حالات خاصة ببلدان محددة في مجموعة من الدول والمناطق في القارة الأفريقية خصوصا، حيث قيل إن تغير المناخ والكوارث الطبيعية تشكلان تهديدا رئيسيا للاستقرار علاوة على أنهما السبب الجذري للمشاكل ذات الصلة. وأشير أيضا إلى تزايد خطر النزاعات مع توقع أثر هذه السيناريوهات على المنظور العالمي. ونتفق على أن من شأن تغير المناخ والمشاكل البيئية أن يؤديا إلى تفاقم النزاعات. ولكن هل هما السبب الجذري لتغير المناخ؟ وهذا أمر مشكوك فيه إلى حد كبير.

أولا، لا يمكن النظر في الصلة بين المناخ والنزاع إلا فيما يتعلق بحالات محددة في البلدان والمناطق. وليس هناك ما يدعو إلى الإشارة إليها بصورة عامة وفي سياق عالمي وبالإضافة إلى ذلك، لتأكيد أنه ربما يكون مثل هذا الترابط التلقائي خطيرا. وإلى جانب ذلك، لا تنطوي كل النزاعات على تهديدات للسلم والأمن الدوليين التي يتصدى لها مجلس الأمن.

ثانيا، إن افتراض أن تغير المناخ هو السبب الجذري للمسائل الأمنية يعني الفشل في تحديد أسبابه الحقيقية واتخاذ الطريق الخاطئ عند محاولة حل تلك المسائل.

ثالثا، يجب ألا نغض الطرف عن عوامل أساسية أخرى ربما تكون أكثر خطورة. وأشير هنا إلى الظروف السياسية والاجتماعية – الاقتصادية في بلدان ومناطق محددة، والتي تفاقمت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. لقد كشف الفيروس عن أوجه عدم المساواة بين الدول وداخلها وزاد من الفقر والمجاعة، ولا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وتزيد القيود الانفرادية غير القانونية من تلك المشاكل حتى عندما يختار الذين يفرضونها تجاهل الضرر الواضح الذي تسببه.

وعندما تشدد الدول المانحة على مسألة المناخ فإنها كثيرا ما تحجم عن مناقشة الطابع المعقد للتحديات التي تواجه التنمية المستدامة. ويشمل ذلك رفض المشاركة في تبادل التكنولوجيا، وفي "الحمائية" الإيكولوجية. ولكن أليس من الأفضل للجهات المانحة أن تركز على الوفاء بالتزاماتها المالية المتفق عليها وضمان الوصول إلى أفضل التكنولوجيات لزيادة القدرة على الصمود والتكيف، فضلاً عن المساعدة في تنفيذ مشاريع التثقيف في مجال المناخ؟

وهذا هو جوهر النهج الوقائي المتوازن الذي يراعي الأبعاد الثلاثة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. والواقع أن المناقشات بشأن جدول أعمال المناخ في مجلس الأمن تبدو مفيدة ومجدية سياسيا. بيد أن العمل الحقيقي لتعزيز التنسيق الدولي على هذا المسار يكون عمليا أكثر في الواقع عندما يتم في إطار هيئات متخصصة مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بطبيعة الحال.

وإذ أعود إلى مشكلة تغير المناخ في سياق السلم والأمن الدوليين، لا يسعنا إلا أن نذكر أن النزاع في حد ذاته يقلل قدرة الدول على تعزيز الصمود والتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ، فضلا عن تحويل مواردها المحدودة أصلا.

ويُشار إلى منطقة الساحل كمثال إرشادي حديث لمنطقة يؤثر فيها تغير المناخ تأثيراً مباشراً على الاستقرار. ولكن يجب ألا نغفل الأسباب التي أدت إلى تفاقم المخاطر الأمنية هناك. ومن بينها الإجراءات الطوعية التي اتخذتها بعض الدول والتي أدت إلى تغيير النظام في ليبيا والأثر البيئي للقصف الجوي والقذائف من قبل حلف شمال الأطلسي وغيرها من الآثار على البنية التحتية للنفط. وهذا مثال على التضحية بالبيئة لمصلحة الجغرافيا السياسية، ويمكننا أن نذكر أمثلة عديدة مماثلة.

وتعتقد روسيا أن هناك حاجة ملحة للتصدي لتغير المناخ. غير أن ذلك ينبغي أن يتم باستخدام آليات مكلفة تحديداً بالقيام بذلك. ومن المهم التركيز على التنفيذ الفعال للالتزامات المتفق عليها دوليا في إطار اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، مع زيادة مستوى طموحها تدريجيا. وفي الوقت نفسه، في مرحلة التعافي بعد الجائحة، يجب ألا نخفف من الجهود العالمية والوطنية الأوسع نطاقا لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية من أجل التنمية المستدامة.

المرفق 18

بيان رئيس ملاوي، لازاروس مكارثي شاكويرا

أتشرف بأن أُدلي بهذه الملاحظات باسم مجموعة أقل البلدان نموا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى صاحب المقام الرفيع دولة بوريس جونسون على توجيه دعوة إلى وفد بلدي، بصفته رئيسا لمجموعة أقل البلدان نموا، لمخاطبة مجلس الأمن.

لقد ثبت أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تشكل أزمة موهنة لأقل البلدان نمواً - إذ تؤثر على القطاعات الصحية والاجتماعية والاقتصادية. ومن الواضح تماما أن السعي إلى معالجة الاضطرابات التي سببتها الجائحة قد أدى إلى تهميش العديد من المشاكل الإنمائية القائمة من قبل. وسيكون لذلك آثار خطيرة على قدرة أقل البلدان نموا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن المرجح أن تزيد حالة الطوارئ المناخية من حدة المنافسة على الموارد وتهدد وجود مئات الملايين من البشر. وتتخذ العلاقة بين تغير المناخ والأمن أشكالا عديدة. اللاجئون بسبب المناخ هم من يتركون ديارهم بسبب النزاعات الناجمة عن ندرة المياه، والأعاصير، والتصحر، والظواهر الطبيعية الأخرى المتصلة بالمناخ. وعلى سبيل المثال، تكثر المعارك من أجل المراعي في أفريقيا.

وتتحمل أقل البلدان نمواً وطأة آثار تغير المناخ، رغم أن ما تسببه من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لا يتجاوز 0,34 طن متري للفرد الواحد مقارنة بـ 10,4 أطنان مترية للفرد في البلدان المرتفعة الدخل. إن عشرات الملايين من شعوبنا يُدفعون إلى الفقر المدقع، مما يزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة. وتبين التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي أن الناتج العالمي سينمو في عام 2021 بنسبة 5,5 في المائة، في حين أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بما فيها أقل البلدان نموا، لن تنمو إلا بنسبة 3,2 في المائة - مما يزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة.

إن تغير المناخ، مثل جائحة كوفيد-19، لا يعرف الحدود ولا العرق. ولا يزال يؤثر على البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء بصورة عشوائية. وترحب مجموعة أقل البلدان نمواً بجميع المناقشات بشأن الأمن المناخي، ولكنها تصر على إيجاد حلول ملموسة تهدف إلى تعزيز التكيف مع تغير المناخ وقدرة الجميع على الصمود، مع التركيز بشكل خاص على أشد البلدان ضعفاً. وتود مجموعة أقل البلدان نموا أن تسلط الضوء على النقاط التالية لينظر فيها المجلس بغية التصدي لتغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن.

أولا، إن المهمة المباشرة الماثلة أمامنا هي التعافي من جائحة كوفيد-19. وينبغي مواءمة هذه العملية مع مسار تحول للحد من زيادة درجات الحرارة العالمية بما لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية، تمشيا مع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ثانيا، يجب أن نحد ارتفاع درجات الحرارة العالمية عند مستوى لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية. إن الالتزامات الحالية بخفض الانبعاثات غير كافية إلى حد يرثى له في البلدان المتقدمة النمو، ويجب على البلدان النامية المتقدمة أن تتقدم بتخفيضات طموحة في الانبعاثات في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومما يشجعنا أن الولايات المتحدة انضمت

مجددا بشكل رسمي إلى اتفاق باريس بشأن المناخ يوم الجمعة الماضي، مما ولّد مزيدا من الزخم في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ.

ثالثاً، قدّر تقرير الأمم المتحدة عن الفجوة القائمة في تمويل إجراءات التكيف أن تكاليف التكيّف من المرجح أن تكون، بحلول عام 2030، في حدود تتراوح بين 140 بليون دولار إلى 300 بليون دولار سنوياً. ولا تزال زيادة إمكانية الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ، بما في ذلك من أجل التكيف والخسائر والأضرار، أمراً بالغ الأهمية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بتقديم 100 بليون دولار سنوياً في شكل تمويل بشأن المناخ، بطريقة يمكن التنبؤ بها. وفي هذا الصدد، نكرر الدعوة إلى تخصيص 50 في المائة من الصندوق الأخضر للمناخ للتكيف، وتخصيص 50 في المائة من تلك الأموال لأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الضعيفة في أفريقيا. وندعو إلى قطع المجتمع الدولي لتعهدات ملزمة بهذا الهدف الكمي في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا. وينبغي لمجلس الأمن أن يشجع التكيف بوصفه نموذجا للوقاية، مع تعزيز الإطار الدولي لمعالجة الخسائر والأضرار.

رابعا، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تنقل بنشاط وبشكل مجد التكنولوجيات المراعية للمناخ لمساعدة أقل البلدان نموا على بناء قدراتها على التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ والتعجيل بالتنمية الخضراء.

خامساً، إن مبادرة أقل البلدان نمواً من أجل التكيف الفعال والقدرة على الصمود، التي أُعلن عنها في مؤتمر قمة العمل المناخي في أيلول/سبتمبر 2019، ترفع من مستوى الطموح المناخي لأقل البلدان نمواً. ونكرر التزامنا بالرؤية المتمثلة في توفير مسارات إنمائية قادرة على التكيف مع المناخ بحلول عام 2030، والوصول بصافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050.

سادسا، ينبغي لجميع الوكالات المسؤولة عن صرف التمويل المتعلق بالمناخ أن تكفل تدفق الموارد إلى المجتمعات المحلية. لقد أظهرت التقارير السابقة أن المجتمعات المحلية في أقل البلدان نمواً لم تستفد سوى بأقل من 20 في المائة من مجمل التمويل. ونشكر الصندوق الأخضر للمناخ ونشجع على إجراء المزيد من الإصلاحات الرامية إلى صرف الموارد المالية في الوقت المناسب وتبسيط منهجيات الموافقة على المشاريع المؤهلة.

وفي الختام، نتطلع إلى مزيد من المناقشات بشأن مختلف خطط اتفاق باريس قبل انعقاد مؤتمر الأطراف السادس والعشرين. ونتطلع أيضا إلى تعاون مختلف أصحاب المصلحة والخبراء المعنيين بالمناخ ومشاركتهم بشكل فعال في عملية مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده في الدوحة في الفترة من 23 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2022. ويستضيف بلدي حاليا اجتماعات الاستعراض الإقليمي الأفريقي لأقل البلدان نموا، وأشكر الأمم المتحدة وجميع المنظمين والمشاركين في هذا الصدد.

المرفق 19

بيان رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشـــركات في أنتيغوا وبربودا، غاســـتون ألفونسو براون

أتشرف بأن أدلى بهذا البيان باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

لا يخطئن أحد – فالتهديد الوجودي الذي يشـــكله تغير المناخ على بقائنا ليس أمرا للنظر فيه مستقبلا، بل هو واقع راهن.

إن تغير المناخ وآثاره السلبية يشكلان تهديدا للسلام والأمن في جميع أنحاء العالم. إن تزايد تواتر وشـدة الأعاصـير المدارية والجفاف وارتفاع مسـتوى سـطح البحر والتصـحر، كلها عوامل تؤدي إلى تشـريد السكان، وهي عوامل تؤدي إلى نشوب نزاعات على الصعيدين الوطني والدولي في جميع أنحاء العالم.

وعلى مدى السـنوات الثلاثين الماضـية، كان تحالف الدول الجزرية الصـغيرة هو المدافع الوحيد باسـتمرار عن المناخ. وعلى مدى تلك المدة، مارسـنا الضـغوط من أجل اتخاذ إجراءات طموحة من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس بشـأن تغير المناخ، التي لا تزال اليوم المحافل الدولية الرئيسية لتحديد الاستجابة العالمية لتغير المناخ.

وبصفتي رئيس التحالف، أود أن أسلط الضوء على التهديدات التي كثيرا ما تُـغفل التي تواجهها دولنا الجزرية الصغيرة النامية، وعلى وجه التحديد في ضوء هشاشتنا، وعلى وجه أخص، ضعفنا.

إن سـلام وأمن الدول الجزرية الصـغيرة النامية غير مسـتقرين، وهما معرضـان بشـدة للتدمير على جبهات متعددة – أحيانا في لحظة، سـواء نتيجة ارتفاع مسـتوى سـطح البحر الذي يلتهم مجتمعاتنا وأقاليمنا الساحلية والمنخفضـة أساسا، وحالات الجفاف الأكثر حدة وتواترا، وتحمض المحيطات، مما يقوض إمداداتنا المائية وأمننا الغذائي؛ أو حتى الأعاصير المدارية الأكثر حدة وتواترا، مما يجعل دولنا غير صالحة للسكن.

والسـيناريو الأخير ليس افتراضـياً بالنسـبة لبلدي. وأقل ما توصـف به تجربتنا في إجلاء المواطنين والمقيمين في الجزيرة الشقيقة، بربودا، في أعقاب إعصار إيرما هو أنها فاجعة.

ولو غيّر الإعصــار مســاره قليلاً، لكان قد أهلك أنتيغوا أيضــاً، مما سـينجم عنه مذبحة مماثلة لما حدث في أعقاب الحرب. وعندما أسترجع الأحداث السابقة، أرتجف من التفكير في الذي كان من الممكن أن يحدث لجميع ســكان بلدي وما هي الخطة والنظام الدوليان اللذان كان يمكن لبلدي اللجوء إليهما في أعقاب مثل هذه الهجمة على سلامنا وأمننا.

ولا تزال جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه اعتداء مستمر من تغير المناخ، يقوض سلامنا وأمننا، بما في ذلك أمننا الاقتصـــادي؛ وطاقتنا ومياهنا وأمننا الغذائي؛ وأمننا القومي؛ وســـلامتنا الإقليمية وسيادة دولتنا؛ وحق شعوبنا في تقرير المصير.

ونتيجة لذلك، فإنني أنا وزملائي، قادة الدول الجزرية الصغيرة النامية، مُضطرون للحكم في ظروف بالغة الصــــعوبة ناجمة عن تغير المناخ وعوامل أخرى. ومما يزيد من هذه التحديات الاســـتجابة الدولية للأسباب الجذرية للتهديدات التي يتعرض لها سلامنا وأمننا، وهي استجابة مجزأة، وبصراحة تامة غير كافية.

وقد لاحظت الدول الجزرية الصغيرة النامية وجود ثغرة صارخة في سعي المجتمع الدولي إلى تحقيق أوسع تعاون ممكن من جانب جميع البلدان من أجل استجابة فعالة وملائمة. ونغتنم هذه الفرصة، بوصفنا فئة ضعيفة بشكل خاص أسهمت بأقل قدر في تغير المناخ، لتذكير الدول بأننا جميعاً نتحمل مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة للتصدي لتغير المناخ وآثاره الضارة وما يرتبط به من خسائر وأضرار. إن مواصلة عملنا دون استجابة عالمية منصفة ومنسقة وكافية تترك الدول الجزرية الصغيرة النامية في حالة من عدم اليقين بشأن حياة سكاننا وسبل عيشهم.

وهذا لا يعني أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا ترى قيمة في العمل الوقائي. بل على العكس، فإننا نفهم وما زلنا نشارك في إجراءات التكيف – إلى أقصى حد ممكن بالموارد المحدودة المتاحة لنا – كوسيلة للتحضير للآثار السلبية لتغير المناخ.

إن السعي إلى بناء القدرة على تحمل تغير المناخ له أهمية قصوى بالنسبة لنا. وهناك حاجة كبيرة إلى الدعم من البلدان المتقدمة النمو من خلال المنح والتمويل بشروط ميسرة وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا من أجل تحقيق هذه القدرة على التكيف.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالإجراءات الوقائية، لا يمكننا أن نتجاهل الضرورة الحاسمة التي تدعو جميع الدول الأطراف إلى تقديم مساهمات محددة وطنيا طموحة ومنصفة وقائمة على الأدلة، والأهم من ذلك أن تنفذ هذه المساهمات، تمشياً مع أهداف اتفاق باريس لعام 2015 بشأن تغير المناخ. ومن المهم للغاية أن تؤكد جميع الدول الأطراف من جديد التزامها القاطع بدعم اتفاق باريس واتخاذ إجراءات جريئة وحاسمة من أجل تعزيز طموحاتها المناخية لتحقيق تحييد أثر الكربون.

وفي ضوء جائحة مرض فيروس كورونا وما ينجم عنها من التعرض لمجموعة كاملة من المخاطر المركبة التي يمكن أن تزيد من تفاقم أوجه الضعف والتحديات القائمة، بما في ذلك تغير المناخ، نود أن نؤكد أن المساءلة البيئية وصون تراثنا الطبيعي أمران حاسمان للبشرية ولبقاء كوكبنا.

ومع ذلك، هناك حدود علمية لما يمكننا، نحن الدول الجزرية الصغيرة النامية، أن نكيفه. وعلينا كمجتمع دولي أن نقوم في الوقت نفسه بتخطيط وتفعيل منظومة لمعالجة الخسائر والأضرار التي لا مفر منها التي تؤدي إلى اجتثاث سلام وأمن الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ولذلك، يتعين علينا أن نقدم حلولاً منصفة تتماشى مع الالتزامات والحقوق الدولية للبلدان من أجل التصدي بصورة منهجية للقضايا الصعبة مثل التشريد الناجم عن تغير المناخ، بما في ذلك معاملة اللاجئين والمشردين داخلياً بسبب المناخ وفقدان الأراضي. إن وجود خطة ونظام دوليين حقيقيين للتصدي لزعزعة السلام والأمن الدوليين المتصلين بتغير المناخ سيسمح باستمرار صونهما. ومن خلال الاعتراف بأننا نعيش في اقتصاد عالمي مترابط، سيفيد هذا النهج المنظم والمنسق جميع الأطراف المعنية بتوفير قدر من اليقين بشأن الاستجابة العالمية المطلوبة.

إنني أدرك تماماً أن هذه المواضيع صعبة. ولكن في هذا الشأن أسأل: ''إن لم يكن نحن، فمن سيتصدى لذلك، وإن لم يكن الآن، فمتى؟“

وفي هذا الصدد، أثني على رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن لشهر شباط/فبراير لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن المخاطر المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين.

وثمة أهمية قصوى لأن نواصل معالجة هذه المشكلة. ويتطلب تغير المناخ حلولاً شاملة للجميع على صعيد الحوكمة، تشمل تعديل المعايير القديمة ودمج أفكار جديدة.

وبما أن تغير المناخ لا يزال يهدد السلام والأمن، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تطالب باتباع نهج عمل الجميع كيد واحدة. ولذلك، نشجع مجلس الأمن على مواصلة استضافة مناقشات مفتوحة رفيعة المستوى بشأن الأمن المناخي تشمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والعلماء والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نرى استحداث أداة لتقييم المخاطر المتصلة بالمناخ، تُبنى على مدخلات من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتكفل في آن واحد الوقاية من الأحداث المناخية والاستجابة لها.

أخيراً، طوال السنوات الثلاثين الماضية، ما فتئت الدول الجزرية الصغيرة والدول المنخفضة تدق ناقوس الخطر، مرسلة إشارة استغاثة. إننا نفقد أراضينا وسكاننا ومواردنا، ووجودنا ذاته على المحك – وكل ذلك بسبب تغير المناخ.

ويواجه العالم أيضاً هذا التهديد – لا من الأسلحة بل من تغير المناخ، وهو عدو غير مرئي نتفق جميعاً على أنه حقيقي. ومن المحزن أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تقف في الخط الأمامي لهذه الحرب. ونناشد المجلس أن يأخذ هذا التهديد على محمل الجد تماما قبل فوات الأوان.

المرفق 20

بيان الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في ألمانيا، هايكو ماس

يشرفني أن أخاطب المجلس باسم الأعضاء الـ 54 في مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، وهي مجموعة واسعة ومتنوعة من البلدان من جميع القارات. ويوحدنا شاغل مشترك – تغير المناخ هو التهديد الوجودي لعصرنا.

مرة أخرى، كان العام الماضي أكثر السنوات سخونة على الإطلاق. إننا نشهد عواصف وجفافاً وفيضانات لم يسبق لها مثيل. وتهدد النظم الإيكولوجية المتدهورة وانقراض الأنواع الأمن الغذائي وبقاءنا على المدى الطويل. وسيعاني أكثر الناس فقراً وضعفاً أشد المعاناة، لأن البلدان الهشة تتأثر تأثراً غير متناسب بتغير المناخ وهناك دول جزرية بأكملها معرضة لخطر الزوال.

إن شباب العالم يطالبون باتخاذ إجراءات. وإذا لم نتصرف، فإننا نعرض مستقبلهم وسلامتهم ورفاههم وصحتهم للخطر. وأشكر رئيس الوزراء جونسون على قيادته. ويمكنه أن يعتمد على دعمنا قبل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي ستعقد في غلاسكو، ويسعدنا أن نرحب بالولايات المتحدة مرة أخرى في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ونتطلع إلى انخراط الإدارة الجديدة مجددا.

لقد حدد الاتحاد الأوروبي وبلدان عديدة أهدافاً أكثر طموحاً في الأشهر الأخيرة، ولكن لا يزال يتعين عمل المزيد لجعل المؤتمر السادس والعشرين للأطراف ناجحاً حقاً. ويجب على منظومة الأمم المتحدة بأسرها أن تبذل جهداً متضافراً لجعل العمل المناخي على رأس أولوياتها. وأشكر صديقي أنطونيو غوتيريش على قيادته في هذا الصدد.

إن الأدلة واضحة. فآثار تغير المناخ تؤجج النزاعات وتجعل من الصعب بناء السلام وتؤثر سلباً على المساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. ولن تكون أي دولة أو مجتمع بمنأى عن تغير المناخ، ولكننا نستطيع بل ويجب علينا أن نعزز قدرتنا على الصمود. وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في هذا الصدد. ويمكنها أن تبني على التقدم الذي أحرزناه بالفعل، على سبيل المثال من خلال إنشاء آلية الأمن المناخي.

ويجب أن ترقى منظومة الأمم المتحدة بأسرها إلى مستوى التحدي في جميع المحافل ذات الصلة. إن مسألة "المناخ والأمن" تندرج قطعا ضمن جدول أعمال مجلس الأمن، مما يجسد "التبعات الرئيسية في [...] السلم والأمن الدولي" الملقاة على عاتق المجلس.

وقد أُحرز بعض التقدم بالتصدي لتغير المناخ في ولايات محددة كثيرة ومن خلال إنشاء فريق خبراء غير رسمي مؤلف من أعضاء مجلس الأمن. ولكن هذه ليست سوى البداية. وفي تموز/يوليه الماضي، تكلم أصدقاؤنا من ناورو هنا باسم مجموعة الأصدقاء المعنيين بالمناخ والأمن وقدموا إلى المجلس "خطة عمل" (S/2020/751، المرفق 21).

واليوم، ندعو مرة أخرى إلى أن يقدم الأمين العام تقارير منتظمة عن الآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ؛ وإلى تعيين ممثل خاص معني بشؤون المناخ والأمن؛ وإلى بذل جهود الوقاية والوساطة وبناء السلام بصورة مراعية للمناخ؛ وإلى تدريب جميع موظفي الأمم المتحدة المعنيين بشأن آثار تغير المناخ على

السـلام والأمن والأزمات الإنسـانية؛ وأخيراً، إلى زيادة التعاون مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

وفي العام الماضـــي، ترجم 10 أعضـــاء في مجلس الأمن، بما في ذلك ألمانيا، تلك الخطة إلى مشروع قرار. والآن، هو الوقت المناسب لطرح نص قوي مجددا على الطاولة واعتماده.

ونحن على استعداد للعمل مع أعضاء المجلس من أجل التوصل إلى قرار يجسد النقاط التي أشرت إليها للتو. ومن شـــأن اتخاذ قرار قوي أن يُظهر للعالم أن مجلس الأمن يبدي قيادة بشـــأن أحد أخطر التهديدات التي يتعرض لها السـلام والأمن في عصـرنا. فليس لدينا وقت نضـيعه. فلنترجم أقوالنا إلى أفعال؛ ولنعمل معا. ولنفعل ذلك الآن.

المرفق 21

بيان الممثلة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، أديلا راز

أود أولا أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة على استضافة هذه الجلسة ذات الأهمية الحيوية وعلى تأييد النظر في العلاقة بين المناخ والأمن في المجلس.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسير ديفيد أتينبارا والسيدة نسرين الصائم على بياناتهم الثاقبة. وبينما تعصف آثار أزمة المناخ بالعالم النامي على نحو متزايد، فإن الحاجة ملحة إلى إجراء مناقشات شاملة واتخاذ إجراءات بشأن التداخل الذي لا يمكن إنكاره بين المناخ والأمن.

وكما تعلمون جميعا، فإننا تضررنا بشدة جراء أكثر من أربعة عقود من النزاع. ولكن بالإضافة إلى ذلك، فإن أفغانستان هي أيضا من بين بؤر التداخل بين تغير المناخ وانعدام الأمن، وهي تُصنف باستمرار باعتبارها واحدة من أكثر الدول ضعفا أمام آثار أزمة المناخ الحالية. ومن المؤكد أن انعدام الأمن هو نتيجة لتغير المناخ وأحد العوامل المساهمة فيه.

ومن السهل أن ندرك كيف أن 40 عاما من الحرب جعلت أفغانستان أكثر عرضة لتغير المناخ. فقد دمرت رأس المال المادي والبشري، وهو الأمر الذي يحد اليوم من قدرتنا على التكيف. كما أسهمت الحرب وتسارع وتيرة تغير المناخ والاحترار العالمي إسهاما مباشرا في إزالة الغابات، مما زاد من تعرض الناس للكوارث الطبيعية وأسهم في تقلص الأراضي الصالحة للزراعة. وعلاوة على ذلك، يحد انعدام الأمن من قدرتنا على اجتذاب الاستثمارات الخاصة من أجل التكيف مع المناخ.

ولكن تغير المناخ أخذ أيضاً يتجلى كعامل مضاعف للخطر. وقد أسهم، في بعض الحالات، في النزاع بشكل مباشر ولا يزال يسهم في ذلك. وكما ورد بوضوح في الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان 2021-2025، فإن المخاطر المحتملة الناجمة عن المناخ والمتشابكة مع النزاع وانعدام الأمن تشكل تحدياً خطيرا يهدد أسس الاستقرار والاقتصاد والأمن الغذائي في أفغانستان ويمكن أن تشكل تحديات كبيرة للمكاسب القطاعية التي تحققت خلال السنوات الـ 19 الماضية.

اسمحوا لي الآن أن أبرز ثلاث طرق محددة كان لآثار تغير المناخ من خلالها تأثير على تزايد انعدام الأمن في أفغانستان، وستظل تؤثر عليه. أولا، إن تغير المناخ يفاقم من الفقر ويهيئ الفرص للجماعات الإرهابية لاستغلال المحتاجين وتجنيدهم في صفوفها. وقد أدت زيادة ندرة الموارد والآثار الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ إلى إجبار بعض الشباب والأفغان الضعفاء، وأحياناً، الأطفال على التصرف بدافع اليأس والانضمام إلى صفوف الجماعات الإرهابية لتلبية أبسط الاحتياجات. وهؤلاء أناس يشعرون بأنه ليس لديهم خيار، ولكن لهم الحق في الواقع في أن يحلموا بمستقبل من السلام، وليس بمستقبل من اليأس والنزاع.

ثانيا، يشير التحليل إلى أن ندرة المياه والأراضي، التي تفاقمت بسبب تغير المناخ، هي أحد الدوافع الرئيسية للنزاعات المحلية والمجتمعية. وتقدر إحدى دراسات الأمم المتحدة أن نسبة 93 في المائة من المنازعات المحلية تتصل بالنزاعات على الأراضي والمياه. ولم تشهد أفغانستان بعد ذلك النمط من النزاعات الواسعة النطاق بين المجتمعات الرعوية والزراعية التي لوحظت في أماكن أخرى. ولكن مع تغير المناخ، فإن

خطر نشــوب نزاعات مماثلة في أفغانســتان ســيزداد، وفي بعض المناطق، فإن ندرة المياه أدت بالفعل إلى تأجيج النزاعات المحلية.

ثالثا، هناك أثر ملحوظ لتغير المناخ والمخاطر البيئية على قدرة الأفغان الأفراد على الصمود وعلى ضــعفهم، مما يطيل أمد حالات الطوارئ الإنســانية ويســهم في تدهور بيئة النزاع. فعلى ســبيل المثال، في أعقاب نوبات الجفاف التي شـهدها عام 2018، والتي تفاقمت بسـبب تغير المناخ، ارتفعت مسـتويات ديون العديد من الأسر بشكل كبير. وفي المقابل، أدت زيادة مستويات الديون إلى تزايد ضعف هذه الأسر وجعلت الكثيرين أقل قدرة على تحمل الصدمات الجديدة وزادت من احتمالات نكوصـهم إلى آليات ضـارة للتكيف في مواجهة الأزمات.

إن موارد الحكومة تنوء بعبء حماية شــعبنا من الهجمات اللاإنســانية التي تشــنها الجماعات الإرهابية. ونفهم أننا إذا لم نخفف من آثار تغير المناخ ونتكيف مع عواقبه، فإننا سـنفشـل فعليا في ضـمان أمن بلدنا. وهكذا، نعتقد أنه يجب علينا أن نواصـل مناقشـة العلاقة بين المناخ والأمن وأن نستمر في تحليل أفضـل السـبل للتصـدي للديناميات المناخية في إطار اسـتجاباتنا الأمنية. ويجب أن نسـعى إلى إيجاد حلول إقليمية تسـتند إلى نماذج دولية. ونطلب إلى المجلس أن يواصـل مناقشـاته بشـأن أمن المناخ وأن يواصـل النظر في الآثار التي تترتب على ذلك في أفغانستان وكيفية التخفيف منها.

المرفق 22

بيان البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

إن تغير المناخ ظاهرة معقدة لها آثار متعددة الأبعاد وهي تؤثر على تنمية المجتمعات. وعلاوة على ذلك، فإنه فضلا عن آثار تغير المناخ على النظم الطبيعية، يؤثر بشكل كبير على النظم البشرية، مما يزيد من حدة أوجه الضعف والثغرات القائمة.

وإلى جانب الصلة المحتملة لتغير المناخ بجدول أعمال الأمن الدولي، توجد بالفعل سياقات وأدوات مختلفة جدا لمعالجة كل مسألة. إن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، هي صون السلام والأمن الدوليين. أما القضايا الأخرى، بما فيها المسائل المتصلة بالتنمية المستدامة، مثل تغير المناخ، فهي مسؤولية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وقد خصصت خطة التنمية المستدامة لعام 2030، من جانبها، 17 هدفا للتنمية المستدامة تربط بين الأبعاد الثلاثة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – للتنمية المستدامة. وفي المجال البيئي، أعربت الدول الأعضاء عن تصميمها على حماية كوكب الأرض من التدهور، بما في ذلك من خلال الاستهلاك والإنتاج المستدامين والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية واتخاذ خطوات عاجلة للتصدي لتغير المناخ بطريقة تلبي احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة.

وعلاوة على ذلك، أعادت الجمعية العامة تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بما في ذلك مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة. كما أكدت الجمعية من جديد أن لكل دولة سيادتها الكاملة والدائمة على كامل تراثها ومواردها الطبيعية وعلى نشاطها الاقتصادي، وأنها تمارس تلك السيادة في حرية تامة.

ولمنع عواقب تغير المناخ من أن تؤدي إلى نشوب نزاع اجتماعي أو اقتصادي، هناك حاجة إلى ضمان التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات التي تعهدت بها الدول في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فضلا عن التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى تعزيز التعاون الكافي والمرن فيما بين مختلف الهيئات وفقا للولايات التي أسندها الميثاق للوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للمنظمة. ويجب ألا يتم هذا التعاون بطريقة تضيف مسألة تغير المناخ إلى جدول أعمال مجلس الأمن.

ونؤيد التعاون وتعبئة الموارد من أجل الوقاية والتكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ، باعتبار أن ذلك يشكل أساسا لتفادي حالات النزاع الناجمة عن تغير المناخ التي يمكن أن يكون لها تأثير على الأمن الدولي. ولذلك، يجب أن نضاعف جهودنا من أجل التصدي لتغير المناخ من خلال الهيئات والعمليات والأدوات المتخصصة ذات الصلة في مجال التنمية المستدامة، بدون تقويض ولاياتها أو تفويض المسؤوليات إلى محافل أخرى.

المرفق 23

بيان البعثة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة

جرى النظر في مجموعة متنوعة من المحافل في مسألة تغير المناخ وما ينجم عنها من مخاطر على السلم والأمن الدوليين. لقد حان الوقت لإجراء هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن الآن.

وتكتسب الجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ زخماً، وتتزايد الطموحات الرامية إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وسيتعين أن تتبعها قريباً إجراءات مماثلة من أجل بلوغ الأهداف الدولية المتعلقة بالمناخ والتنمية المستدامة جنباً إلى جنب. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الجهود العالمية المبذولة حتى الآن والتخفيضات اللازمة للحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى مستوى أقل بكثير من 2 درجة مئوية.

إن تغير المناخ مسألة شاملة ينبغي معالجتها من زوايا عديدة. ويتعين على المجتمع الدولي ومجلس الأمن على وجه الخصوص أن يكونا على استعداد للتعامل مع المخاطر المتصلة بالأمن الناجمة عن ذلك.

وكانت النمسا، بوصفها دولة محايدة وعضوا في الاتحاد الأوروبي، نشطة في صياغة استراتيجيات الاتحاد الأوروبي وسياساته والأعمال القانونية ذات الصلة في الميدان ذي الصلة بإدارة الأزمات والأمن والدفاع؛ وتغير المناخ والانتقال في مجال الطاقة؛ وإدارة مخاطر الكوارث؛ والحوكمة العالمية ودعم تعددية الأطراف. إن الاتفاق الأوروبي الأخضر وتدابير الانتعاش الأخضر ضرورية للجمع بين العمل المناخي الفعال والانتقال العادل. وبغية تعزيز ذلك على الصعيد العالمي، اعتمد الاتحاد الأوروبي مؤخرا استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن دبلوماسية المناخ والطاقة.

وفي ظل هذه الخلفية، تود النمسا أن تتطرق إلى الأسئلة التوجيهية المطروحة على المناقشة الحالية على النحو التالي: يتطلب بناء القدرة على الصمود بفعالية وعلى الصعيد العالمي، عملا متضافرا من جانب الحكومات والمناطق والشعوب والمجتمعات. وينبغي النظر في تدابير القدرة على الصمود والتكيف على نحو شامل وعبر قطاعات متعددة، بما في ذلك التعليم والصحة. ويتعين إشراك جميع الأفرقة ذات الصلة في عمليات صنع القرار وفي التنفيذ. ومن شأن ذلك أن يعزز مشاركة الأمم والدول والجماعات المجتمعية، وبالتالي، يمنع نشوب النزاعات.

كما أن لتعزيز القدرة على الصمود إزاء الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، وتعزيز القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ والتعافي منها بسرعة، أهمية كبيرة بالنسبة لأمن إمدادات الأغذية والطاقة. ويشكل الإمداد الآمن والمستدام والمرن والميسور التكلفة بالغذاء والطاقة، العمود الفقري لاقتصاداتنا ويسهم في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ويعد التخطيط المتكامل للموارد والقدرة على الصمود مهمًا لضمان توفير تلك الخدمات. وهناك جانب خاص يجب ملاحظته وهو أنه في العديد من البلدان، تعتبر القوات المسلحة من بين أكبر مستهلكي الطاقة، وفي أغلب القوات المسلحة، لم تكن تدابير توفير الطاقة على رأس جدول الأعمال. ولذلك، فإن العمل السريع والشامل في هذا المجال هام للغاية، وينبغي تعزيز أفضل الممارسات.

كما أن التضامن الدولي، ولا سيما مع الدول الهشة، مهم أيضا لتعزيز القدرة على الصمود حيثما كانت غير موجودة. وسيخفض التكيف الناجح مع تغير المناخ الضغط على الناس من أجل الهجرة بعيدا عن ديارهم من أجل البقاء. ويشكل تغير المناخ وما ينتج عنه من تدهور في موارد الماء والأراضي والغذاء عوامل تحول في الهجرة غير النظامية التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب النزاعات. ويحاول التعاون الإنمائي النمساوي معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والهجرة غير النظامية.

ويعتبر تغير المناخ موضوعا متداخلا، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار في جميع مجالات التعاون الدولي. وستمضي بلدان أخرى في العمل بطريقة مماثلة. وسيساعد التنسيق الفعال بين الجهات المانحة على تعزيز أوجه التآزر. غير أن التنمية التقليدية والتمويل المتعلق بالمناخ لا يمكن إلا أن يحفزا التحول الضروري نحو القدرة على الصمود. إن مواءمة التدفقات المالية مع أهداف اتفاق باريس أمر أساسي. كما أن معالجة تغير المناخ تسير جنبا إلى جنب مع منع وعكس اتجاه فقدان التنوع البيولوجي، مع حماية البيئة بشكل عام، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن هيكل الحوكمة المناخية العالمية – أي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ – ليست مصممة للتعامل مع النزاعات. وينبغي أن نهدف إلى تعميم أبعاد مخاطر النزاعات المتصلة بالمناخ في المحافل التي تتناول المسائل الأمنية، ولا سيما مجلس الأمن. ومع ذلك، يعد عمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بخصوص القدرة على الصمود والتكيف، فضلاً عن التخطيط الوطني بشأن هاتين المسألتين، مهما للغاية لتهيئة بيئة لا تتفاقم فيها مخاطر النزاع بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ، وبالتالي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في المناقشات المتعلقة بالنزاع والأمن عموماً.

ويتطلب تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية وسائل مناسبة. ويجب أن يأتي ذلك من الميزانيات الوطنية والاستثمار الخاص والدعم الدولي – لكن ليس ضمن الإطار الضيق للتمويل المناخي وحده، بل من خلال مجموعة واسعة من المصادر. ومن شأن جعل تدفقات التمويل متسقة مع المسار نحو خفض انبعاثات غازات الدفيئة والتنمية القادرة على التكيف مع المناخ الإسهام إلى حد كبير في التخفيف من مخاطر النزاعات المتصلة بالمناخ.

وفي حين أن إحدى المهام البارزة لمجلس الأمن هي التصرف فيما يتعلق بالتهديدات التي تطال السلام وانتهاكاته، وأعمال العدوان، فإن مسؤوليته الأساسية تقع على نطاق أوسع في صون السلم والأمن الدوليين، وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ويشمل ذلك اختصاصه في التحقيق في أي حالة، مثل تغير المناخ وآثاره الضارة، التي قد تؤدي إلى خلاف دولي – مثلاً بسبب الهجرة غير النظامية بفعل المناخ؛ والتنافس على المياه والموارد الشحيحة الأخرى الذي يفاقمه تغير المناخ؛ وطرق بحرية جديدة بسبب تغير المناخ؛ أو تغيير مسارات الأنهار الحدودية – من أجل تحديد الخطر الذي يواجهه السلام والأمن الدوليان. إن المناقشة الحالية هي بالفعل جزء من مثل هذا التحقيق. وسيشكل ما ينتج عن ذلك من زيادة في الوعي بين الدول الأعضاء بخطر الصراع المتصل بالمناخ، دافعا إضافيا لزيادة الطموحات والإجراءات المتعلقة بالمناخ.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لمجلس الأمن أن يدعو المنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى تناول مسألة المناخ والأمن. وقد تم القيام بذلك بالفعل جزئيا. ومن شأن مواصلة الحوار بشأن تغير المناخ وإدراجه في جدول أعمال الأمن أن يعززا الفهم المشترك للمسائل المعنية، وبالتالي تعزيز اتباع

نهج مشترك في معالجتها. وعلاوة على ذلك، يمكن للمنظمات الدولية والإقليمية أن تعمل كمحافل لوضع تدابير لبناء الثقة تهدف إلى تيسير التعاون والتصدي للنزاعات المحتملة المتصلة بالمناخ.

لقد ظلت الأدوار الجنسانية نمطية على مدى قرون عبر ثقافات كثيرة، ولا سيما في حالات النزاع. والمجتمعات القائمة على المساواة بين الجنسين والتي يتم فيها تمكين النساء والفتيات من المشاركة الكاملة والمتساوية في عمليات صنع القرار في مجالات التنمية المستدامة وفي الإجراءات المتعلقة بالمناخ وفي منع نشوب النزاعات وتسويتها، مجتمعات أكثر استقرارا. وتولي النمسا اهتماما كبيرا لكل من القرار 1325 (2000) والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ككل والقضية الأوسع نطاقا المتمثلة في تحسين إدماج النساء والفتيات في العمليات الاقتصادية والمجتمعية المنتجة. ويؤدي تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتحديد النتائج والمؤشرات الجنسانية، على وجه الخصوص، دورا هاما في مشاريع وبرامج التعاون الإنمائي النمساوي. وفي الوقت نفسه، يكتسي إشراك الرجال والفتيان أهمية لتحقيق المساواة بين الجنسين. ومن المهم جدا في ذلك الصدد استهداف تحقيق التنمية الشاملة للجميع وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ على المستويات المحلية وإشراك مجتمعات بأكملها وضمان انضمامها، الأمر الذي يسهم كذلك في إدماج الأقليات. ويتيح ذلك أيضا فرصة للاستفادة على أفضل وجه من المعارف التقليدية في التصدي لتغير المناخ.

ومن الجدير بالذكر أن لتغير المناخ آثار سلبية محددة على النساء والفتيات. وقد أشارت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في التوصية العامة رقم 37، إلى أنه من الضروري اتخاذ إجراءات للتخفيف من الآثار الضارة المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ على النساء والفتيات والتكيف معها. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن مجلس حقوق الإنسان في قراره 40/11 أن "تعزيز احترام ودعم وحماية أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم النساء والمدافعون عن حقوق الإنسان من السكان الأصليين"، أمر أساسي لكل من حقوق الإنسان وحماية البيئة.

ومن حيث آثار تغير المناخ والنزاعات على النساء والفتيات والمساهمة المحتملة التي يمكن أن تقدمها النساء والفتيات في العمل المتعلق بالمناخ وحل النزاعات وبناء السلام، فإن هناك ما يدعو إلى إدماج تغير المناخ والأمن في جدول أعمال مجلس الأمن الأوسع نطاقا.

وعلاوة على ذلك، من المهم أيضا إدماج تغير المناخ والأمن في الجهود الرامية إلى حماية المدنيين، ولا سيما في ظل خلفية التوترات والنزاعات المتزايدة المتصلة بالمناخ.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لمجلس الأمن أن يدعو الأطراف في نزاع متصل بتغير المناخ إلى تسوية نزاعهم عن طريق التفاوض أو التحقيق أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية أو اللجوء إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يختارونها. وتعتزم النمسا تعزيز قدرتها على تيسير الوساطة، على سبيل المثال فيما يتعلق بالمنازعات المتعلقة بالمياه. والأكثر من ذلك، يمكن لمجلس الأمن أن يوجه الهيئات والمنظمات الأخرى لإجراء دراسات وأنشطة إنذار مبكر وقائية تحليلية محددة الأهداف تتعلق بتغير المناخ والأمن.

وعلى خلفية العواقب الإنسانية المدمرة لحرب نووية، بما في ذلك المجاعة الناجمة عن تغير المناخ، ظلت النمسا منذ فترة طويلة من أشد المنتقدين للأسلحة النووية. وكما أشير في المذكرة المفاهيمية (S/2021/155، المرفق)، فإن مجلس الأمن نفسه قد اعترف في مناسبات عديدة بأن منع نشوب النزاعات المستقبلية أكثر فعالية من الاستجابة لتداعياتها. وكما ورد في تقرير مشترك بين الأمم المتحدة والبنك الدولي،

فإن منع نشوب النزاعات الفعال طويل الأجل يتطلب اتخاذ إجراءات تمهيدية بشأن المخاطر قبل أن تتحول إلى أزمات.

وترى النمسا أنه ينبغي بالتالي إيلاء الاعتبار الواجب للعواقب البيئية الخطيرة لأي تفجير للأسلحة النووية، سواء عن طريق الصدفة أو سوء فهم أو عن قصد. فوجود الأسلحة النووية يحمل في طياته الخطر الكامن المتمثل في وقوع كارثة بيئية – شتاء نووي بتأثير شديد على إنتاج الأغذية الأساسية في أجزاء كبيرة من العالم. ومن ثم فإن الأسلحة النووية تنطوي على احتمال كبير بأن تؤدي إلى المزيد من النزاعات المتصلة بالمناخ. ولذلك فإن التدابير التي تخفض ترسانات الأسلحة النووية أو تقلل من احتمال استخدامها أو كلا الأمرين تتصدى كذلك لمخاطر النزاعات المتصلة بالمناخ والاستجابات لها.

وظل اتساع نطاق الآثار المترتبة على انفجار الأسلحة النووية يحظى باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة. فالمجتمع الدولي أكثر وعيا الآن بالعواقب القصيرة والطويلة الأجل لتفجيرات الأسلحة النووية على الصحة العامة والبيئة والاختلال المناخي والأمن الغذائي والهجرة والمسائل المتصلة بالتنمية والهياكل الأساسية، من بين أمور أخرى. كما إن مختلف المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى تفجير متعمد أو عرضي للأسلحة النووية، مثل الخطأ البشري والإهمال وسوء التقدير والأخطاء التقنية ومواطن ضعف الأسلحة النووية وهياكلها الأساسية، أصبحت كذلك محل تركيز متزايد.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب العواقب البيئية والبشرية المباشرة وغير المباشرة الطويلة الأمد للتجارب النووية. وقد ترك تاريخ التجارب النووية إرثا مدمرا للمجتمعات المتضررة، تاركا أراضيها ملوثة وغير صالحة للسكن. لقد حان الوقت لإغلاق الباب أمام التجارب النووية، وإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، لكي تستجيب بقوة لأية استعدادات لإجراء المزيد من التجارب.

ولذلك ينبغي لمجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تشارك في مناقشات واسعة النطاق بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية، وأن تتخذ تدابير عاجلة للحد من المخاطر النووية وأن تكفل الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأن تلتزم بوقف أي تجارب نووية وأن تحافظ عليه، ريثما تدخل هذه المعاهدة حيز النفاذ.

إن هذه النقاط توضح حقيقة أننا بحاجة إلى معالجة مجموعة من المسائل واتخاذ خطوات عديدة. ومن المؤكد أن للدول الأعضاء الأخرى تعليقاتها وأفكارها الخاصة. فتعددية الأطراف القوية والفعالة هي أفضل نهج للتعامل مع هذه القضايا العالمية. وترحب النمسا بالمناقشة الحالية بشأن المناخ والأمن وتتطلع إلى مواصلة المشاركة في هذه المسألة في إطار مجلس الأمن.

المرفق 24

بيان الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رباب فاطمة

أشكر رئاسة المملكة المتحدة على عقدها مناقشة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن ”صون السلام والأمن الدوليين: المناخ والأمن“. وأشكر الأمين العام على مشاطرة رؤيته الملهمة.

إن بنغلاديش من أقل المسهمين في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على الصعيد العالمي. ومع ذلك، فإننا نبرز بين أكثر البلدان عرضة للتأثر بتغير المناخ في العالم. فبنغلاديش، وفقا لمؤشر ”جيرمانووتش“ للمخاطر المناخية، هي سابع أكثر الدول تضررا بسبب الظواهر الجوية الشديدة القسوة. وفي خضم تفشي جائحة مرض فيروس كورونا، تعرضنا لإعصار أمفان الشديد وفيضانات موسمية متكررة. إن تغير المناخ مسألة وجودية بالنسبة لنا. فيمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى متر واحد فقط إلى إغراق خُمس بنغلاديش.

وقد تولينا مؤخرا رئاسة منتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ الذي يضم 48 عضوا. ونتوقع، بوصفنا رئيسا، أن نحرز تقدما بشأن المسائل الحيوية لبلدان المنتدى في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في غلاسغو.

وتعتقد بنغلاديش اعتقادا راسخا أن تغير المناخ والكوارث ذات الصلة مسألة إنمائية ويجب معالجتها في سياق التعاون الإنمائي الدولي. ويتعين على البلدان الكبيرة المسببة للانبعاثات أن تعمد إلى التخفيف السريع لغازات الدفيئة. كما ينبغي توفير موارد كافية ودعم تكنولوجي للبلدان الأكثر ضعفا للتصدي للتحديات.

ما زال تمويل المناخ أمرا يبعث على الأسى، لا سيما بالنسبة للبلدان الأكثر ضعفا. ويجب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث نصا وروحا.

ونسلم بالمخاطر المتعددة الأوجه التي تشكلها الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، ولا سيما في حالات تشرد السكان على نطاق واسع. وفي ذلك السياق، نؤكد على الحاجة إلى إقامة علاقة مبنية على الأدلة بين تغير المناخ والسلام الدولي. ويحدد تقرير التقييم الخامس للفريق الدولي المعني بتغير المناخ أن ”الأدلة على تأثير تغير المناخ وتقلّبه على أعمال العنف ما زال مطعونا فيها“. لكنه يقر بآثار تغير المناخ على الأمن البشري، ولا سيما على الفئات المهمشة أصلا. وينبغي أن نكون حذرين بشأن اتباع نهج يثير القلق إزاء تلك المسألة. وأود أن أشاطركم بعض الأفكار المحددة في هذا الصدد.

أولا، إننا نعتبر تغير المناخ عاملا مضاعِفا للمخاطر قد يؤثر على مختلف أبعاد الأمن البشري في البلدان المعرضة لتغير المناخ. وقد يتسبب في مخاطر جديدة أو يزيد من تفاقم المخاطر القائمة عن طريق تقويض الأمن الغذائي والأمن المائي وأمن الطاقة وأمن سبل العيش، وما إلى ذلك. ومن الضروري تهيئة فرص لكسب الرزق البديل وتشجيع إيجاد حلول محلية لهذه المشاكل الملحة، ولا سيما لمنع تشرد السكان أو الحد منه إلى أدنى حد.

ثانيا، ينبغي أن نراعي تداعيات تغيُّر المناخ على سبل العيش المستدامة ونزوح السكان والصدمات الاجتماعية والاقتصادية، بمساعدة من منظور للتنمية والأمن البشري. ويجب على الأمم المتحدة أن تتخذ نهجا قائما على الأدلة يعتمد على مصادر المعلومات الوطنية ودون الوطنية لكي تتصرف على النحو المناسب.

ثالثا، في حالة النزاع، قد تتفاعل آثار تغير المناخ مع عوامل أخرى للهشاشة مما يؤدي إلى زيادة تفاقم تحديات الأمن البشري. ويمكن للجنة بناء السلام، بولايتها المتمثلة في بناء السلام والحفاظ عليه، أن تضطلع بدور حاسم في هذه السياقات. وسيكون مفتاح ذلك الدور هو منع نشوب النزاعات قبل احتدامها.

رابعا، من المهم تعزيز أوجه التآزر بين عناصر السلام والتنمية والجهات الفاعلة الإنسانية. والقراران التوأمان بشأن بناء السلام والحفاظ عليه – القرار 2282 (2016) وقرار الجمعية العامة 262/70 – يشددان على هذا النهج الشامل. ولا بد من تجنب الإفراط في إضفاء الصبغة الأمنية على الخطاب المتعلق بتغير المناخ. ومن الضروري عدم تحويل أي موارد عن الجهود العالمية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

وأخيرا، فإن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 يشجع الأمم المتحدة على تعميم تنفيذ اتفاق باريس في الخطط الاستراتيجية للصناديق والبرامج. ولذلك، لا بد من إدراج العناصر الرئيسية لأولويات المناخ لدى الحكومات الوطنية، بما في ذلك المساهمات المقررة وطنيا، في التخطيط القطري للأمم المتحدة.

المرفق 25

بيان البعثة الدائمة لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

نشكر المملكة المتحدة على مبادرة جلسة اليوم، ونؤيد البيان الذي أدلي به باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، (المرفق 20).

ونشاطر جميع أعضاء مجلس الأمن تقريبا الذين يطالبون المجلس بأداء دور أكثر نشاطا في التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. فهو المؤسسة الوحيدة للأمم المتحدة التي لديها ولاية لصون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يضطلع بتلك الولاية.

ولا يحترم تغير المناخ الحدود الوطنية، شأنه في ذلك شأن ما يتسبب فيه من الظواهر الجوية القصوى الأكثر تواترا . إن حالات الجفاف وانعدام الأمن الغذائي ونزوح السكان وفقدان التنوع البيولوجي وذوبان الأغطية الجليدية القطبية كلها تزيد بالفعل من التوترات الاجتماعية والسياسية. ويظهر وباء فيروس كورونا كيف أن التحديات العالمية تحتاج إلى استجابات عالمية، بما في ذلك من مجلس الأمن.

وترى بلجيكا أن مجلس الأمن ينبغي أن يتخذ ثلاثة إجراءات ذات أولوية فيما يتعلق بالمناخ والأمن. أولا، تعميم مراعاة مخاطر المناخ في جميع جداول أعماله؛ ثانيا، تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي؛ وثالثا، طلب تقرير منتظم من الأمين العام لتحسين أساسنا الإعلامي.

أولا، تعميم مراعاة المنظور الجنساني، الذي كان أولوية رئيسية لبلجيكا خلال ولايتها الأخيرة. إن مجلس الأمن يقر على نحو متزايد بالكيفية التي يؤثر بها تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين. ونتيجة لذلك، فقد كلفت بعثات الأمم المتحدة تدريجياً بأن تأخذ في الاعتبار المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وتدعم الحكومات الشريكة في إدارتها. وفي الوقت الراهن، يمكن اعتبار 13 قرارا من قرارات مجلس الأمن قرارات مراعية للمناخ. ونشجع المجلس على مواصلة العمل في هذا الصدد ونتوقع أن تكون التقارير المنتظمة على الصعيد القطري مراعية للمناخ. وينبغي أن تكون لدى بعثات الأمم المتحدة قدرة مكرسة من حيث الموظفين والتدريب على حد سواء لتنفيذ هذه الولايات.

ثانيا، نرحب بزيادة إضفاء الطابع المؤسسي على هذا الموضوع داخل المجلس من خلال إطلاق فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن. وسيتيح ذلك للأعضاء إجراء تقييم أكثر منهجية للأهمية التي تكتسيها المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ حسب البلد والمنطقة. وهناك حاجة ماسة إلى قرار مواضيعي بشأن المناخ والأمن لتوفير أساس قانوني أقوى لمشاركة المجلس. وتحتاج الأمم المتحدة أيضا إلى مركز لتبادل المعلومات المؤسسية يحشد الخبرات الموجودة ويتيحها لمجلس الأمن. ونؤيد بقوة آلية الأمن المناخي في ذلك الصدد، وقد أسهمنا في تعزيزها.

ثالثا، نكرر طلبنا الذي طال أمده بتقديم تقرير شامل منتظم للأمين العام. وينبغي أن يقيّم ذلك التقرير آثار تغير المناخ على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، وأن يسمح لنا بالتركيز على أكثر البلدان والمناطق تضررا. وينبغي أن يتضمن تقييما يراعي الفوارق بين الجنسين لمؤشرات الإنذار المبكر بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، فضلا عن توصيات محددة باتخاذ إجراءات من جانب أجهزة الأمم المتحدة للتصدي لتلك المخاطر.

وعلاوة على ولاية المجلس، يتعين على المجتمع العالمي أن يكثف عمله على وجه السرعة فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالمناخ. وخطط التكيف الوطنية ينبغي أن تدمج المخاطر الأمنية. والمساهمات المحددة وطنيا ينبغي أن تجسد مستوى الطموح اللازم للحد من ارتفاع درجة الحرارة عند 1,5 درجة مئوية، تمشيا مع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وينبغي القيام بأكثر من ذلك فيما يتعلق بالتمويل المتعلق بالمناخ.

ومنذ عام 2013، أنفقت بلجيكا أكثر من 700 مليون يورو لدعم العمل المناخي في بلدان الجنوب. وقد ضاعفنا مساهمتنا في الصندوق الأخضر للمناخ، ونلتزم بزيادة تمويلنا المتعلق بالمناخ بشكل كبير في السنوات المقبلة، مع التركيز على التكيف وأقل البلدان نموا. وهدفنا هو الوصول إلى 100 مليون يورو في السنة.

إن تغير المناخ قائم الآن ولا يمكن لأي دولة أن تواجهه بمفردها. وينبغي أن نعزز الشراكات بين الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. إن الأجيال الحالية والمقبلة تتطلع إلينا من أجل اتخاذ إجراءات قوية ومتضافرة. ويجب علينا ألا نخذلها.

المرفق 26

بيان الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، رونالدو كوستا فيليو

أود أن أشكر المملكة المتحدة على مبادرتها بعقد هذه المناقشة وإتاحة الفرصة لنا لمواصلة تعزيز تبادل الآراء بشأن المناقشة الجارية بشأن المناخ والأمن. كما تتيح لنا الاستفادة من المناقشات السابقة بشأن هذا الموضوع، مثل المناقشة التي جرت في 24 تموز/يوليه 2020 (انظر S/2020/751). وكما أبرزت البرازيل في تلك المناسبة (انظر S/2020/751، المرفق 22) وتكرر الآن، على الرغم من أن المناقشات المفتوحة محمودة وبنّاءة، فيجب علينا أن نحذر من مغبة تأطير مسألة تغير المناخ من منظور أمني.

فالتحديات البيئية ينبغي ألا تنفصل عن مناقشات التنمية المستدامة، حيث يمكن تقييمها على نحو أفضل بالاقتران مع المسائل الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة. وإضفاء الطابع الأمني على جدول الأعمال المتعلق بالمناخ سيكون غير مرغوب فيه وغير مجد. وفي مناقشة محورها الأمن، نميل إلى تهميش الجوانب الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية بالتركيز على العناصر العسكرية. ونتيجة لذلك، فإن التحديات البيئية ستكون معرضة دائماً لخطر التصدي لها بأدوات غير ملائمة، مثل التدابير العسكرية أو القسرية. ولا يمكن للأدوات العسكرية أن تتصدى للتحديات البيئية وتحقق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإنها ستهدر الجهود المتعددة الأطراف والموارد المتعلقة بمشكلة لا يمكن حلها بالقوة.

وبروح تبسيط وترشيد جدول الأعمال المتعدد الأطراف، يجب أن نسعى إلى تجنب الازدواجية في العمل وضمان احترام الولايات والمسؤوليات المحددة. وإعادة تخصيص جدول الأعمال المتعلق بالمناخ لمجلس الأمن لن يشجع الممثلين فيما يتعلق بموضوع يهم جميع أعضاء الأمم المتحدة، وله نظامه المتعدد الأطراف المكرس والأكثر تمثيلاً .

والنظام الدولي الذي شكلته اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس بشأن تغير المناخ يوجز المناقشات بشأن هذا الموضوع، استنادا إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة لكنها متباينة وقدرات كل دولة على حدة. سيؤدي التحول في جدول أعمال المناخ إلى صرف غير مرغوب فيه للاهتمام والموارد عن المبادرات التي وُضِعت على مدى عقود من الزمن ومن المرجح أن تؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية عن طريق استخدام نُهُج أكثر ملاءمة.

وفي بعض الأحيان توفر المناقشات بشأن هذا الموضوع صلات سببية خاطئة بين المناخ والنزاع. وربما يؤدي استخدام مصطلحات مثيرة للجدل مثل "الصلة بين المناخ والأمن" و "المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ" إلى تعزيز الافتراض الخاطئ بأن تغير المناخ يؤدي تلقائيا إلى النزاع، ما يعني تجاهل السياق المحدد للنزاع والجذور المعقدة المترابطة التي غالبا ما تكون منشأ له.

وتتطلب الظروف التي قد تؤدي بالمجتمع إلى مسارات النزاع فهماً متعمقاً لمختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في سياق خصوصياتها الفريدة. ولذلك ينبغي لنا أن ننظر في منشأ النزاعات بأقصى درجات الحذر قبل أن نصنف التحديات البيئية على أنها تهديدات مباشرة للسلم والأمن الدوليين.

ويجب تناول مسألة التنمية المستدامة على نحو شامل. وإذا أردنا تحقيق التنمية المستدامة، يجب تحليل بُعدها البيئي بالاقتران مع بعديها الآخرين، وهما ركائزهما الاجتماعية والاقتصادية. وأود أن أشير إلى

أن المذكرة المفاهيمية التي أعدت لجلســـة اليوم (S/2021/155، المرفق) والتي أُحيلت كمرفق للرســـالة المؤرخة 17 شباط/فبراير لم ترد فيها عبارة ”التنمية المستدامة“. وعلى الرغم من بعض الاعترافات بالضغوط الاجتماعية الاقتصادية وغيرها من المصطلحات ذات الصلة، فإن إغفال هذا المفهوم الأساسي لهذه المناقشة يطرح نقطة محددة مفادها أن عدسة الأمن ليست هي الأنسب للنظر في مسائل تغير المناخ.

بل ينبغي معالجة تغير المناخ بأدوات إنمائية في ســـياق خطة التنمية المســـتدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المسـتدامة. ويتطلب تغير المناخ إتباع نُهج سـياسـية واقتصـادية واجتماعية متزامنة بدلاً من الاستجابات الأمنية.

ومن الأفضـل أن تنفق الطاقة التي تحولها البلدان المتقدمة لضـمان جدول أعمال المناخ في تعزيز الآليات المالية الرامية إلى دعم الإجراءات المعززة المتعلقة بالمناخ.

وكما اقترحت بعض الدول الأعضاء في المناقشة السابقة التي جرت في تموز/يوليه 2020، ينبغي لمجلس الأمن أن يتناول مسـائل تغير المناخ على أسـاس كل حالة على حدة في سـياق التهديدات الحقيقية للسلام والأمن الدوليين. ومن حيث المبدأ، ينبغي أن يمتنع عن السعي إلى وضـع صـيغة واحدة شاملة واحدة لجميع الحالات فيما يتعلق بالموضوع المقترح.

المرفق 27

بيان البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

يسرنا أن هذه المسألة الهامة لا تزال تحظى بأولوية قصوى في جدول أعمال مجلس الأمن. ونحن ممتنون لإحاطة الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والبروفيسور يوهان روكستروم، العالم البيئي، ومجموعات المجتمع المدني، والنشطاء الشباب في مجال المناخ، الذين قدموا رؤى قيّمة وسمحوا لنا بتعريف هذه المسألة علاوة على تحديد نطاقها وآثارها.

وتجري هذه المناقشة في وقت حاسم نظرا للحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات طموحة بشأن تغير المناخ، ولا سيما في السياق الصعب الذي تشكله جائحة فيروس كورونا. لقد قدمت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أدلة علمية على الطموح المطلوب للحفاظ على درجة الحرارة العالمية إلى ما دون 1,5 درجة مئوية فوق مستوياتها ما قبل الثورة الصناعية. ولا يتطلب تحقيق هذا الهدف طموحاً أكبر في جهود التخفيف فحسب، بل يتطلب أيضا اتباع سياسات تكيف طويلة الأجل. وقد بيّن لنا العلم أن ارتفاع درجات الحرارة العالمية سيلحق ضررا بالغا بالنظم الإيكولوجية البحرية وخدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها المحيطات نتيجة للعمليات مثل التحمض وتناقص الأكسجين وارتفاع مستوى سطح البحر. وتُعدُّ كل هذه العوامل تهديدات كبيرة لرفاه الكثير من المجتمعات المحلية وتتطلب منا اتخاذ إجراءات وقائية فعالة.

وليس بلدي غريبا عن التهديدات الأمنية لتغير المناخ. وما تزال شيلي عرضة لسبعة من المعايير التسعة التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولذلك آثار كبيرة على تحديد التهديدات لأمننا الوطني. فعلى سبيل المثال، ونظرا لطول المنطقة الساحلية في شيلي، فنحن معرضون جدا لآثار تغير المناخ بسبب ارتفاع مستويات سطح البحر. وفي الوقت نفسه، فإن من شأن ندرة الموارد البحرية والبرية، المتأثرة بتغير الأنماط المناخية، أن تطرح تحديات للأمن الغذائي وسلاسل الإمداد والسيطرة على الأنشطة غير المشروعة.

وأخيرا، نعتقد أنه يمكن لجهود الأنشطة المتصلة بالدفاع وما يرتبط بها من صناعات وتخطيط للسياسات الأمنية أن تسعى إلى خفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة والمساهمة في التكيف مع تغير المناخ. وتتمثل أفضل الطرق لمنع الآثار الأمنية لتغير المناخ أو الحد منها في اتباع سياسات طموحة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وكلما زدنا من خفض انبعاث غازات الدفيئة اليوم، كلما قلّت تكلفة التكيف التي سندفعها غداً. وكلما زادت فعالية سياساتنا في مجالي التكيف والمرونة كلما قل الضغط على سكاننا في حالات شدة الظواهر المناخية أو بطئها.

وتود شيلي، بصفتها رئيسة الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أن تؤكد الحاجة إلى زيادة الطموح فيما يتعلق بالإجراءات المناخية. وإذ نقترب من انعقاد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو، من الضروري أن تقدم البلدان مساهمات جديدة محددة وطنيا تهدف إلى تحقيق أهداف عليا على أساس التضامن والحاجة إلى مساعدة أضعف الفئات السكانية.

وفي الأجل القريب، يجب أن تعزز نظمنا الأمنية الوطنية التعاون الدولي وأن تتخذ تدابير لبناء الثقة المتبادلة على نحو يمكّننا من تنسيق الإجراءات للتخفيف من الضغوط المحتملة المرتبطة بحوادث المناخ. وما زال يُنظر إلى الاحترار العالمي على أنه واقع لا مفر منه وينبغي أن يقودنا ذلك أيضا إلى قبول المهمة الضرورية المتعلقة بالعمل معا للتصدي له.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد من جديد على أن تغير المناخ يُعدُّ المشكلة الأكثر إلحاحا التي تواجه جيلنا. وهناك دليل علمي قاطع فيما يتعلق بالأثر السلبي الذي أحدثه النشاط البشري على المناخ، مما يُلزِمنا باتخاذ إجراءات فورية من شأنها أن تجعلنا أكثر قدرة على الوقاية بدلا من مجرد رد فعل. ولكن يجب علينا أن نفترض أن تحديات تغير المناخ لا يمكن حلها بالإجراءات الفردية وأنها تتطلب التزاما من قبل الجميع. ولذلك، فإن التعاون الدولي والعمل المتعدد الأطراف وبناء الثقة أمور هامة لتعزيز إدارة تغير المناخ ومنع الحالات التي تؤثر على الأمن.

المرفق 28

بيان البعثة الدائمة لقبرص لدى الأمم المتحدة

يساور قبرص القلق إزاء عدم استعداد المجتمع الدولي للتصدي للتحديات الوجودية الناشئة عن تغير المناخ، لا سيما وأنها بلد صغير تأثر بالفعل بتغير المناخ دون أن يسهم فيه مساهمة كبيرة. ونود أن يدرج مجلس الأمن عوامل الخطر المتصلة بالمناخ عند النظر في حالات النزاع وأن يدرس ما يلي فيما يتصل بأسباب النزاع المحددة أو العوامل التي تعززه.

فيما يتعلق بتشريد السكان، يجب أن يكون مجلس الأمن أكثر حزما في المطالبة بعودة الأشخاص المشردين بسبب النزاعات كمبدأ عام. وحيثما ينجم التشرد عن حالة نزاع تسببت فيها كارثة مناخية ويصبح المكان غير صالح للسكن، يتعين على المجلس أن يعمل مع الدولة المعنية وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل ضمان تقديم المساعدة الإنسانية أولا. ثانياً، نقل السكان المشردين إلى منطقة آمنة؛ ثالثا، إشراك دول أخرى إذا لم تكن الحلول العملية في الدولة نفسها ممكنة.

وفيما يتعلق باللاجئين بسبب المناخ، فإن وضع صك دولي بشأن اللاجئين بسبب المناخ سيصبح أمراً حتمياً، تحسباً للحالات التي تصبح فيها دول بأكملها غير صالحة للسكن. وفي حين أن هذا الصك نفسه لن يصدر عن المجلس، فإن على المجلس أن يُقنع الأعضاء بضرورة وضع التزامات على الدول يجب على المجلس أيضا أن يسهم لاحقا في دعمها.

وفيما يتعلق بموضوع الهجرة بسبب المناخ بوصفها تهديدا أمنيا، فإن الأزمات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية القائمة التي تتسبب في حركات الهجرة من المتوقع أن تزداد زيادة كبيرة مع تغير المناخ، وكذلك ستتضاءل قدرة بلدان العبور وبلدان المقصد على استيعاب الوافدين. هذا بالإضافة إلى التهديد الشديد لسلامة وأمن المهاجرين. وتحسين حياة الناس في بلدان المنشأ هو الحل الفعال الوحيد، والمجلس في وضع فريد للقيام بذلك، نظرا لأن العديد من بلدان المنشأ هي دول تشهد نزاعات.

وفيما يتعلق بالتوترات بسبب الموارد، فإن التوترات هي نتيجة محددة لندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي. ومع تزايد وضوح المناطق الأكثر تضررا بهذه الآثار الناجمة عن تغير المناخ، يمكن للمجلس أن ينظر في اتخاذ إجراءات وقائية، بما في ذلك بأن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن احتمالات نشوب النزاعات، وأن يُفوض بإيصال المساعدة الإنسانية لنزع فتيل التوترات إلى أن يتسنى التوصل إلى حلول أكثر دواما.

وفيما يتعلق بالأدوات الموجودة في خدمة الوقاية، ربما تكون أهم أداة متاحة للمجلس في الوقت الحاضر هي قدرته على دعوة الدول الأعضاء إلى استخدام آليات، بما فيها الآليات القضائية، من أجل التسوية السلمية للمنازعات الناشئة عن ظواهر تغير المناخ أو التي تتفاقم بسببها.

وفيما يتعلق بالنزاع المسلح وحماية البيئة، فإن قبرص، بوصفها بلدا يخضع جزء من أراضيه للاحتلال، مُنعت من حماية البيئة في جميع أنحاء إقليمها، وحكم عليها بأن تكون في موقع المتفرج بينما تتسبب السلطة القائمة بالاحتلال في التدهور البيئي دون أي مساءلة. وفي حالات النزاع الدولي هذه، يكون للمجلس دور لا غنى عنه في كفالة احترام الدولة المسؤولة للبيئة في الأراضي التي تمارس فيها السيطرة الفعلية.

وإذ نبتعد أكثر عن هدف 1,5 درجة مئوية، نحتاج إلى الاستعداد بشكل أفضل تحسبا للعواقب الحتمية. وينبغي للدول الأعضاء، إلى جانب مجلس الأمن، أن تعتمد نهجا أكثر شمولا إزاء الأمن وأن تقيّم على الصعيد الوطني مخاطر نشوب النزاعات بسبب ظواهر تغير المناخ التي يتوقع أن تصيبها على وجه التحديد.

المرفق 29

بيان البعثة الدائمة للجمهورية التشيكية لدى الأمم المتحدة

تؤيد الجمهورية التشيكية البيان الذي قدمته مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن (انظر المرفق 20)، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

تشكر الجمهورية التشيكية رئيس الوزراء جونسون على عقد هذه المناقشة. ونقدر قيادة المملكة المتحدة في هذا الموضوع الهام. في عام 2007، عندما جرت أول مناقشة على الإطلاق لمجلس الأمن بشأن المناخ والأمن (انظر S/PV.5663)، ترأست الجلسة وزيرة خارجية المملكة المتحدة السابقة مارغريت بيكيت.

إن آثار تغير المناخ على السلم والأمن تصبح واضحة بصورة متزايدة. ومن ثم فإن ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي وفقدان سبل العيش والنزوح الجماعي والتنافس على الموارد، التي يتسبب فيها تغير المناخ أو يفاقمها، تزيد من خطر انعدام الأمن والنزاع. ويمكنها أيضا أن تبطئ أو تعوق بناء السلام. وفي البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، يمكن أن تتسبب في الدوران في حلقة مفرغة سلبية. وثمة حاجة إلى إدماج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ بشكل منهجي في عمل مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال التقارير المنتظمة التي يعدها الأمين العام وتعميم مراعاة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في ولايات مجلس الأمن واستراتيجياته وإجراءاته.

إن التصدي للمخاطر المتصلة بتغير المناخ التي تهدد السلام والأمن مهمة معقدة. إن التوجيهات التي تقدمها آلية الأمن المناخي قيمة. والخطوة التالية التي ينبغي أن تتبعها هي تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة معني بالمناخ والأمن، يساعد على تحسين التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة. ومن المهم تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقليل المخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ إلى أدنى حد.

وتشكل أدوات وممارسات التكيف مع تغير المناخ جزءاً حاسماً من العلاقة بين الشؤون الإنسانية والتنمية والأمن. فهي تعزز قدرة المجتمعات المحلية والبلدان على الصمود في وجه المخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ. ويكتسي إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 أهمية خاصة في هذا السياق. وقد أدرجت النهج التي أوصى بها الإطار في المساعدة الإنمائية الرسمية للجمهورية التشيكية. وتنفيذها يعزز التماسك الاجتماعي للمجتمعات المحلية ويدعم بناء السلام.

إن المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سيكون أهم اجتماع من اجتماعات المناخ منذ اعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وعلينا أن نكون طموحين فيما يتعلق بنتائجه. إن جائحة مرض فيروس كورونا الحالية فرصة لبناء اقتصادات أكثر اخضرارا واستدامة وشمولا. وينبغي أن يظل التخفيف والتكيف وبناء القدرة على الصمود على رأس جدول أعمال مؤتمر الأطراف السادس والعشرين لأنها تسهم في الحد من المخاطر، بما في ذلك المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

وتدعم الجمهورية التشيكية التعاون والعمل العالميين اللذين يستهدفان تغير المناخ وآثاره على الأمن. وقد حان الوقت للنهوض بهذا البرنامج في مجلس الأمن وترجمة هذه المناقشة إلى عمل ملموس.

المرفق 30

بيان وزير خارجية الدانمرك، جيبي كوفود

يسرني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي: آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج.

إن التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ أمر أساسي للحفاظ على السلام. ونود أن نقترح أربعة إجراءات رئيسية على الدول الأعضاء ومجلس الأمن والأمم المتحدة.

أولا، في البلدان المتضررة من العبء المزدوج لتغير المناخ والنزاع، يجب أن تكون المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ جزءا من السياسات والخطط الوطنية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وينبغي أن يكون العمل المناخي مراعيا لظروف النزاع؛ وينبغي أن تكون التدخلات في النزاعات مراعية للمناخ. ويشمل ذلك النظر في المخاطر المناخية في أنشطة منع نشوب النزاعات وبناء السلام وكفالة ألا يكون التعافي الاقتصادي بعد انتهاء النزاع قائما على استخدام وإدارة الموارد الطبيعية بشكل غير مستدام.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تفويض عمليات الأمم المتحدة للسلام وتوفير الموارد لها لكي تنظر في المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، عند الاقتضاء. ويشمل ذلك تعزيز التعاون مع المجتمع المدني ومنظمات الطقس والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية بشأن التحليلات التي تراعي المناخ والإنذار المبكر. وينبغي أن نستفيد من العمل الجيد الذي تقوم به آلية الأمن المناخي في هذا الصدد. ونأمل أيضا أن نرى مشاركة أوثق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام.

ثالثا، يمكن أن يؤدي تقديم الأمين العام لتقرير دوري عن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ إلى تحسين قدرتنا على اتخاذ إجراءات بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. وهناك أيضا روابط مع حقوق الإنسان، والتطرف العنيف، والمساواة بين الجنسين، والتشريد، والهجرة غير النظامية.

أخيرا، ودعما لإطار المرأة والسلام والأمن، يجب أن ننهض بمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في تحديد المخاطر المتصلة بالمناخ والتصدي لها. تؤدي النساء والفتيات أدوارا رئيسية في إيجاد حلول مستدامة في القطاعات المعرّضة للتأثر بتغيّر المناخ، مثل الزراعة والصحة والمياه. إنهن غالبا ما يتأثرن بشكل غير متناسب بتغير المناخ وانعدام الأمن. ومن الأهمية بمكان تطبيق نهج تحويلي جنساني إزاء التدخلات المناخية والأمنية.

وفي الختام، يشكل تغير المناخ التحدي الحاسم في عصرنا. وتعاني السياقات الهشة والمجتمعات الضعيفة من أكبر الأثر، ولكن معالجة المشكلة مسؤولية جماعية. وهي تتطلب التعاون وتجديد تعددية الأطراف والتضامن.

المرفق 31

بيان الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة، كريستيان إسبينوزا كانياريس

[الأصل: بالإسبانية]

أود أن أبرز العمل الذي قامت به المملكة المتحدة خلال رئاستها لمجلس الأمن لشهر شباط/فبراير 2021. وأشيد أيضاً بتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة بشأن المخاطر المتصلة بالمناخ على السلام والأمن، وهي مناقشة تأتي في الوقت المناسب تماما في سياق رئاسة المملكة المتحدة للمؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

لقد مرت سبعة أشهر على بدء المناقشة بشأن المناخ والأمن (انظر S/2020/751)، التي اعترفنا فيها بأن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات في عصرنا، باعتبار أن آثاره السلبية تقوض قدرة جميع البلدان على تحقيق التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، شهد المجتمع الدولي أن الآثار على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، فضلاً عن إساءة استعمال الأحياء البرية والاتجار غير المشروع بها، يمكن أن تزيد من انتقال الأمراض الحيوانية المنشأ والمعدية، مثل مرض فيروس كورونا.

وخلال المناقشة التي جرت في مجلس الأمن في 17 شباط/فبراير (انظر S/2021/157)، أتيحت لنا الفرصة لعرض منظورنا بشأن أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على السلام والأمن الدوليين، حيث تناولنا مدى تنفيذ القرار 2532 (2020) الذي اتخذه مجلس الأمن قبل سبعة أشهر.

تولد الآثار السلبية لتغير المناخ - فقدان التنوع البيولوجي، والتصحر والجفاف، وارتفاع مستويات سطح البحر، وزيادة حدة الكوارث الطبيعية - مشاكل اجتماعية واقتصادية من قبيل انعدام الأمن الغذائي ومشاكل النظام الصحي والبطالة وانعدام سبل العيش، ضمن أمور أخرى. والعواقب الإنسانية لتغير المناخ كارثية أيضاً، إذ تشمل إزهاق ملايين الأرواح وتشريد السكان وانعدام الأمن الوظيفي والاستغلال والتعرض للتهميش، مما يؤثر تأثيراً أكبر على أضعف الفئات، بمن في ذلك النساء والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة.

إن تغير المناخ هو عامل مضاعف للأخطار التي تهدد السلام. وهو يقوض، في حالات كثيرة، النسيج الاجتماعي ويهيئ أرضية خصبة للتطرف العنيف والجريمة المنظمة.

وفي الوقت نفسه، أود أن أشدد على أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الحكومي الدولي الرئيسي الذي يتمتع بالخبرة والقدرات اللازمة للتفاوض على الاستجابة العالمية لتغير المناخ. غير أن مناقشات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة تكمل تحسين فهم الصلات بين تغير المناخ والسلام والأمن الدوليين، وذلك للاستفادة من أوجه التآزر بين مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة في إطار ولاياتها.

ونعتقد أن مستوى الطموح اللازم لمكافحة تغير المناخ يتطلب زيادة توفير وسائل التنفيذ - من الموارد المالية الكافية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا - لدى البلدان النامية. كما أؤكد من جديد مبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والحق في التنمية.

وتشجع إكوادور على الوقاية وبناء القدرات والمرونة بوصفها عناصر أساسية للحد من مخاطر الكوارث لضمان الوقاية ولإعادة البناء بشكل أفضل على النحو المبين في إطار سينداي للحد من أخطار الكوارث للفترة 2015-2030، مع آليات للإنذار المبكر للتصدي للمخاطر المتصلة بالمناخ.

وتعتبر إكوادور أيضاً أن التكيف مع تغير المناخ مسألة ذات أولوية تتطلب تمويلاً كافياً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ومن المستصوب إجراء مزيد من الدراسة للصلات بين تغير المناخ والسلام والأمن، وستظل مساهمات المؤسسات الوطنية والمنسقين المقيمين في هذا الصدد ذات قيمة كبيرة.

وفي الختام، أكرر ما ذكره بلدي في المناقشة التي جرت في مجلس الأمن يوم 6 كانون الثاني/يناير، بشأن السياقات الهشة (انظر S/2021/24). إننا نتفق على أن السلام والتنمية يعزز أحدهما الآخر. وعلينا أن نمضي قدماً الآن في استجابة دولية منسقة. وتقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره مسؤولية مواجهة المخاطر الأمنية التي يشكلها تغير المناخ والتغلب عليها.

المرفق 32

بيان البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا لمبادرة المملكة المتحدة، بوصفها رئيسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير.

ونحن ثابتون في التزامنا بالتصدي للتحديات التي يشكلها تغير المناخ، ونعتقد أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، لا تزال هي المنصات التي تضطلع بالولاية الأصلية وتبشر بالحلول اللازمة لمعالجة أزمة المناخ بجميع مظاهرها.

وتدرك مصر تماماً الآثار الخطيرة لتغير المناخ وتدهور البيئة على معيشة البشر وكوكبنا. وتجدر الإشارة إلى أن الهشاشة الاقتصادية والاعتماد على الموارد عنصران أساسيان في الصلة بين تغير المناخ وسبل العيش المستدامة في البلدان النامية.

ويتجلى تغير المناخ، بعدة طرق، من خلال تزايد وتيرة الظواهر الجوية الشديدة وضخامتها، مثل موجات الحرارة والأمطار التي لم يسبق لها مثيل والعواصف الرعدية والأحداث الناجمة عن الأعاصير أو الأعاصير الحلزونية أو المدارية، مما يجعل البلدان عرضة للخطر بشكل متزايد، ولا سيما البلدان النامية. وقد تتجلى آثار تغير المناخ أيضاً في ارتفاع مستويات سطح البحر والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي. ولذلك فإن جهود التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ حاسمة بالنسبة لاحتياجات التنمية المستدامة ولمعالجة الأضرار التي تسببها هذه الآثار.

وعلاوة على ذلك، فإن آثار تغير المناخ والنزاعات تعرض للخطر علاقة متعددة الأبعاد ومعقدة حيث أظهرت الممارسة أن تغير المناخ يمكن أن يؤدي في كثير من الأحيان إلى تفاقم المخاطر المتصلة بإنتاج الطاقة والأمن الغذائي وتوافر المياه والتنمية الاقتصادية وأوجه عدم المساواة الاجتماعية. وفي حين نقدر أهمية الخطاب المتعلق بأمن المناخ، الذي يؤكد على التهديد الناجم عن تغير المناخ، لا يمكننا أن نهمل خطاب الأمن الاقتصادي والتهديد الذي يشكله تغير المناخ على التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من أن أفريقيا هي القارة التي تسهم أقل إسهام في الانبعاثات العالمية، وفقاً لما أفاد به الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، فقد كانت ولا تزال أكثر القارات تأثراً بتغير المناخ. وقد أظهرت البيانات أن تغير المناخ له تأثير متزايد على القارة، ويسهم في انعدام الأمن الغذائي والضغط على الموارد المائية. وتفاقم الوضع أكثر بسبب عواقب جائحة فيروس كورونا. وفي هذا الصدد، فإن خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 تعترف بأن تغير المناخ يشكل تحدياً رئيسياً لتنمية القارة.

وفي هذا السياق، تعتبر مصر من بين أكثر البلدان تضرراً من عواقب تغير المناخ. وندرة المياه هي أكثر الأزمات إثارة للقلق وقد تؤدي إلى آثار اجتماعية واقتصادية وأمنية شديدة.

وما زلنا ملتزمين التزاماً كاملاً بالجهود العالمية الرامية إلى معالجة آثار تغير المناخ. وقد عملنا على صياغة مبادرة التكيف الأفريقية لتمثيل مساهمة أفريقيا في الجهود العالمية في مجال التكيف. كما شاركت مصر والمملكة المتحدة في رئاسة مسار التكيف والمرونة في مؤتمر قمة العمل المناخي لعام 2019 والجهود المتواصلة لتعزيز هذا المسار الذي توج بإعلان معالي السيد بوريس جونسون، رئيس وزراء المملكة

المتحدة، عن إنشـــاء ائتلاف العمل على التكيف، وذلك خلال مؤتمر قمة التكيف مع تغير المناخ الذي عقد في هولندا في 25 كانون الثاني/يناير.

ومن شـــأن تلبية احتياجات التكيف في البلدان النامية أن تتيح إحداث آثار وقائية ضـــد المخاطر المناخية، تحمي مكاسب التنمية.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسـؤولية هامة في التصـدي للمخاطر التي يشـكلها تغير المناخ. إن توفير وسائل كافية لدعم التنفيذ في البلدان النامية هو من السبل الرئيسية التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها دعم التصـدي للمخاطر ذات الصـلة. وهذا الدعم، بالإضـافة إلى كونه التزاماً يقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ، فإنه بالغ الأهمية لضـــمان قدرة البلدان النامية على التكيف والتخفيف.

وفي هذا الصـــــدد، تشـــير التقديرات الأخيرة إلى أن أفريقيا لم تتلق في الفترة بين عامي 2004 و 2011 سوى 132 مليون دولار من آليات تمويل المناخ المخصـصـة لدعم التكيف. وهذا غير كاف بالمرة نظرا لحاجة أفريقيا إلى أكثر من 40 بليون دولار سـنويا حتى عام 2030. ومن دون الدعم الدولي لوسـائل التنفيذ، بما في ذلك التمويل، سيستمر تضاعف التهديدات الناجمة عن تغير المناخ.

في الختام، نود أن نؤكد الحاجة الملحة إلى التصـدي لتحديات تغير المناخ بنهج شـامل يهدف في جوهره إلى تحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية مع ضمان استقرارها وازدهارها.

المرفق 33

بيان البعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تقع السلفادور في إحدى المناطق الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ. وفي عام 2020، وبينما كانت الحكومة تتصدى لجائحة مرض فيروس كورونا، كان عليها أن تحول الموارد وأن تركز على حالة الطوارئ الوطنية بسبب الآثار المدمرة للعواصف المدارية أماندا وكريستوبال وإيوتا، التي ألحقت الضرر بنحو 000 30 أسرة من جراء الفيضانات وأحدثت خسائر مادية بلغت 200 مليون دولار أمريكي. إن الخسائر في الأرواح البشرية والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وزيادة خطر الكوارث هي آثار يتعين على السلفادور أن تتصدى لها عاما بعد آخر.

وتدرك السلفادور أن تغير المناخ في حد ذاته لا يتسبب في النزاعات العنيفة، ولكن آثاره يمكن أن تهدد سبل العيش وتخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، بل ويمكن أن تشكل حافزا لاندلاع النزاعات.

إن التحديات متنوعة وهي تشكل تعقيدات، تتطلب الاستفادة من الخبرات والقدرات في مجال تغير المناخ وتعزيزها. وفي هذا الصدد، من الضروري إنشاء آليات تشاركية تشمل جميع القطاعات، بما فيها مؤسسات الحوكمة العالمية، من أجل تنسيق وتمويل الإجراءات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره على جميع المستويات.

ومن الضروري أيضا زيادة التنسيق والاتساق بين جهود الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، بما في ذلك عمل منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها. وللسلفادور مصلحة قوية في تعزيز تبادل المعلومات على نحو أكثر سلاسة بين جميع الجهات الفاعلة في المنظمة، مما سيمكننا من اتخاذ قرارات أفضل.

وفي سياق عمل المنظمة، ندعو إلى التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن السلام والأمن وتغير المناخ وغيرها من الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة، مثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، بما في ذلك الاتفاقات بشأن خفض انبعاثات الكربون العالمية بحلول عام 2030 وتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050.

وسيكون عام 2021 سنة حاسمة لمواجهة آثار تغير المناخ. وتشكل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومؤتمر القمة المعني بالتنوع البيولوجي والحوار الرفيع المستوى بشأن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، من بين أحداث أخرى، محافل ستساعدنا على ترجمة الإرادة السياسية إلى إجراءات ملموسة.

إن التحديات خاصة بالمنطقة التي تواجهها. ولذلك، تعتقد السلفادور أن للهيئات الإقليمية دورا أساسيا في ذلك الجهد، وذلك، على سبيل المثال، من خلال اختبار الاستجابة للكوارث والقدرة على الصمود في مواجهتها والتكيف معها. وندعو الدول والمنظمات التي يمكنها القيام بذلك إلى أن تستثمر الموارد

والتمويل حتى يتسنى تنفيذ سياسات المناخ والاستدامة في جميع المناطق، ولا سيما المناطق الأكثر ضعفا. ويشمل ذلك تمويل الصندوق الأخضر للمناخ والتعهد بتعبئة 100 بليون دولار للعمل المناخي.

وفيما يتعلق بآليات مجلس الأمن لصون السلام والأمن الدوليين، تؤكد السلفادور الحقيقة التي عرضها الأمين العام ومفادها أن 7 من بعثات حفظ السلام العشر توجد في بلدان هي من الأكثر عرضة لتغير المناخ. ولذلك، ترحب السلفادور بإشراك ست بعثات على الأقل من بعثات حفظ السلام لعناصر معنية بتغير المناخ. ونعتقد أن هذه الممارسة ينبغي أن تستمر عند تجديد ولايات جميع بعثات السلام والبعثات السياسية الخاصة. ويمكن أن تتضمن التقارير الدورية لتلك البعثات تحليلا للمخاطر والعواقب والآثار الإنسانية على أرض الواقع، من بين جوانب أخرى، لتكون بمثابة إسهام وأساس يمكن بناء عليه تعزيز البعثات في المستقبل.

وتعرب السلفادور عن قلقها لأن أكثر القطاعات ضعفا هي الأكثر تعرضا للعنف وأوجه الضعف أمام تغير المناخ. ويتأثر الأطفال والشباب والنساء بشكل غير متناسب بالنزاعات والآثار المدمرة لتغير المناخ على السواء. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ تدابير تراعي خصائص واحتياجات كل فئة على أرض الواقع.

إننا نعتبر العمل المناخي فرصة لتعزيز جداول أعمال مجلس الأمن المتداخلة، مثل تلك المتعلقة بحماية المدنيين، والمرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن. ويجب أن يشكل الشباب والنساء جزءا من الآليات التي تهدف إلى إيجاد إجابات ومعالجة آثار تغير المناخ.

أخيرا، ستواصل السلفادور التركيز على ترجمة التحليل والمناقشات إلى عمل. ونكرر دعوتنا إلى تعاون جميع أصحاب المصلحة السياسيين في تشكيل استجابات شاملة، حتى تتمكن الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة من التصدي على نحو أفضل للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

المرفق 34

بيان الممثل الدائم لفيجي لدى الأمم المتحدة، ساتيندرا براساد

أهنئكم، سيدي الوزير، وحكومة المملكة المتحدة على تولي رئاسة مجلس الأمن. وأشكركم على عقد مناقشة مجلس الأمن الأكثر أهمية في عصرنا، أي بشأن التهديدات المتزايدة والمتنامية للسلام والأمن الدوليين الناجمة عن أزمة المناخ.

ويسرني، باسم رئيس وزراء فيجي، صاحب المقام جوزايا فوريك باينيماراما، أن أقدم ملاحظات أمام مجلس الأمن في هذا الصباح. ونعرب عن تأييدنا للبيانات التي أدلى بها صاحب المقام غاستون براون، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا ورئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة (المرفق 19)؛ ووزير خارجية ألمانيا الاتحادية باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن (المرفق 20)؛ والممثل الدائم لتوفالو بصفته رئيس منتدى جزر المحيط الهادئ والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ (المرفق 61).

إن هذه المناقشة التي يعقدها مجلس الأمن هي مناقشة عصرنا. ولا ينبغي أن يكون هناك من هو أكثر وعيا وإدراكا لمدى سرعة وكيفية تأثير أزمة المناخ بلا هوادة على السلام والنزاعات في جميع أنحاء العالم. فالتهديد أو التهديدات المتعددة الناجمة عن أزمة المناخ تولد نزاعات جديدة على الصعيد العالمي وتجعل النزاعات القائمة أكثر استعصاء على الحل. وفي كل مرة يحدث ذلك، لا يتحمل مجلس الأمن وحده، بل منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بعض المسؤولية.

ويتزايد حاليا ما يترتب عن الأزمة المناخية من آثار ونتائج أمنية على الدول الجزرية الصغيرة النامية عبر منطقة المحيط الهادئ الزرقاء. إنه يتزايد بشكل خطير، ويتطلب انخراطا عاجلا ومناسبا من جانب مجلس الأمن.

وإذ أخاطب مجلس الأمن اليوم، تعمل حكومة فيجي ووكالاتها المعنية بالاستجابة للكوارث وبحريتها وجيشها جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، في ترميم المنازل وإعادة بناء سبل العيش وإعادة الخدمات إلى المجتمعات في جميع أنحاء الجزر الفيجية التي تتعافى من إعصار آنا المداري الذي ضرب فيجي قبل أسبوعين فقط. ويمكن للمرء أن يقول إن هذا أمر طبيعي لبلد يقع في جنوب المحيط الهادئ خلال موسم الأعاصير. ذلك صحيح فعلا.

ولئن كانت حكومة فيجي تعمل مع الأمم المتحدة وشركائها الإنمائيين على تقديم الإغاثة إلى المجتمعات المتضررة من الإعصار الاستوائي "آنا"، فإنها تستجيب كذلك للمجتمعات المحلية والأسر التي تتعافى من الإعصار المداري "ياسا" الذي ضرب جزر فيجي قبل شهر فقط. وقد تضررت بهذا الإعصار جميع المجتمعات والأسر. وهذا أقلّ قليلا من العادي.

ولئن كانت حكومة فيجي تعمل مع شركائها الإنمائيين على التعافي من الإعصارين الاستوائيين "آنا" و "ياسا"، فإنها تعمل في الوقت نفسه على دعم المجتمعات التي تضررت من الإعصار المداري الوحشي "هارولد" الذي ضرب فيجي في وقت سابق من هذا العام. وهذا بالتأكيد لا يمكن أن يكون عاديا. فمن المؤكد أنه لا يمكن لأي بلد أن يستمر في تحمل هذا الدمار عاما بعد عام. ومن المؤكد أنه لا يمكن تحمله خلال عام تعين فيه على البلد كذلك أن يواجه جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

ولئن كان ذلك هو الحال في فيجي، فإن الشـــيء نفســـه ينطبق على العديد من الدول الجزرية الصغيرة. ولهذا السبب نمثل نحن الدول الجزرية الصغيرة بشكل جيد في مناقشة مجلس الأمن هذا الصباح. ويتطلب تزايد انعدام الأمن الناجم عن تواصـــل الهجوم الذي لا هوادة فيه لأزمة المناخ - من آثارها الكارثية إلى آثارها البطيئة الحدوث، مثل فترات الجفاف الأطول وارتفاع مستوى سطح البحر - اهتمام مجلس الأمن بطريقة جديدة تماما.

وقد ساهمت فيجي باعتزاز في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لأكثر من 40 عاما. وقد جلبت إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ الســلام ســنوات من الخبرة المتراكمة والرؤى الثاقبة عن الكيفية التي تؤجج بها أزمة المناخ عدم الاســـتقرار وتولد النزاعات وتؤجج التوترات. فتلك مهارات هامة تُعزز عمليات الأمم المتحدة للسـلام. وقد قدم الأمين العام إحاطة إلى مجلس الأمن بأن معظم عمليات الأمم المتحدة للسـلام تقع بالفعل في مناطق تواجه ضغوطا مناخية شديدة. وهذا ليس من قبيل الصدفة؛ إنه نتيجة طبيعية. وفي جميع تلك الحالات تؤدي إحدى نتائج التوتر المناخي الواضحة، مثل ندرة المياه والتدهور البيئي الشديد، إلى تأجيج النزاعات. وفي كل حالة من تلك الحالات، يزيد الإجهاد المناخي من صـــعوبة الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام.

لقد كلف مجلس الأمن بحفظ الســـلام في العلاقات فيما بين البلدان. وعلى نحو أكثر تواترا تؤثر الضـغوط المناخية وأزمة المناخ، بقدر أكبر من التأكيد والمزيد من الضـراوة، على اسـتقرار البلدان. وبالمثل، يغذي الإجهاد المناخي الضغوط المتزايدة على الأمن والسلام بين البلدان.

وقد علق الأمين العام غوتيريش أنه لا يمكننا تأجيل العمل المناخي في الوقت الذي نتصـــدى فيه لكوفيد-19، لأن أزمة المناخ ليست معلقة. وفيجي وجزر المحيط الهادئ في طليعة أزمة المناخ. إنها تعيش وتعاني الآثار، يوما بعد يوم.

وهناك ضـــغط متزايد على الاقتصـــاد الأزرق من ارتفاع درجة حرارة المحيطات، مما يتسـبب في هجرة الأرصدة السمكية إلى مياه أكثر برودة، الأمر الذي يدمر معيشتنا ويضر باقتصادنا. وتعني زيادة تواتر الكوارث أن البنية التحتية للاقتصـاد الأزرق المتمثلة في الأرصـفة ومحاط السـفن ومهابط الطائرات والقوارب والاستثمارات في تربية المائيات تتعرض للتدمير بشكل أكثر تواترا، وينبغي إعادة بنائها بصورة أكثر تواترا.

وتمثل إعادة توطين المجتمعات الســـاحلية أكثر التحديات ترويعا. ففي الأســـبوعين الماضـــيين وحدهما، طلب شـيوخ قريتين في جزيرة فانوا ليفو في مركز الإعصـار الأخير من رئيس وزراء فيجي أن يعيد توطينهم. وسـتتم إعادة توطين قريتي كوجيا ونابافاتو. فكم قرية إضـافية في جميع أنحاء فيجي وجميع أنحاء المحيط الهادي يتعين أن يعاد توطينها من دون أن تكون لها يد في الأسباب التي تؤدي إلى ذلك؟

ويجب على تلك البلدان أن تتحمل وحدها في الغالب تكلفة إعادة التوطين تلك، بالإضـــافة إلى عبء التعافي من كوفيد-19 والكوارث المناخية. لا بد من حدوث خسائر.

فإعادة توطين المجتمعات السـاحلية يزيد الضـغط على المناطق والأقاليم الحضـرية. ويكون نقل المجتمعات دائما على حساب الأرض وغيرها من الحقوق المضمنة في الممارسات العرفية التقليدية.

ونقل مجتمعات بأكملها داخل البلد، وتوطين عدد أكبر من السـكان من بلدان أخرى أمر متوقع الحدوث في منطقة المحيط الهادئ. فقد أتاحت فيجي فرصـا لكيريباتي وتوفالو، وهما جارتاها، للانتقال إلى فيجي، إذا رغبتا في ذلك. ويظل ذلك الالتزام قائما.

لقد أصـبحت الهجرة الناجمة عن تغير المناخ سـببا ضـروريا ومشـروعا لإعادة التوطين فيما بين الدول. ويجب أن تنفذ إعادة التوطين تلك دائما بعناية. ويحتاج مجلس الأمن إلى الوصـول إلى فهم أعمق لكيفية بدء الشـبكات غير الرسـمية، والإجرامية في كثير من الأحيان، في العمل في ذلك الفضـاء لأن ممارسـات الدول والقانون الدولي يخذلان المجتمعات المجهدة بالظروف المناخية التي تحتاج إلى إعادة التوطين.

وتتساءل بعض الدول: لماذا مجلس الأمن؟ لماذا يجب أن تكون تلك مسألة من اختصاص مجلس الأمن؟ والجواب بدهي. فقد انتقل الإجهاد المناخي في الدول الجزرية الصـغيرة في المحيط الهادئ من كونه مضـاعِفا للخطر إلى تحد للسـلم والأمن. ولهذا السـبب، فإن مناقشـة مجلس الأمن هذه بالغة الأهمية. وسأضيف أيضا أن هذه المناقشة أساسية لمستقبل مجلس الأمن ولمنظمة الأمم المتحدة ككل.

وقد رحبنا بالتقدم المحرز في آلية الأمن المناخي. وترحب فيجي بتقارير الأمين العام عن الجوانب الأمنية للإجهاد المناخي.

وتشـارك فيجي زملاءها هذا الصـباح في السـعي إلى تعميم الجوانب الأمنية للإجهاد المناخي في جميع عمليات السـلام. وتشـارك فيجي الدول الأعضـاء في السـعي إلى اسـتجابة موحدة من الأمم المتحدة لتعميم منظورات السلام والأمن في جميع الاستثمارات الإنمائية في البلدان المعرضة بشدة للتضرر من تغير المناخ. وتشـارك فيجي الزملاء في السـعي إلى زيادة كبيرة في تقديم التقارير المتعمقة إلى مجلس الأمن وجميع الأجهزة الأخرى المعنية بالعواقب المترتبة على تغير المناخ في مجال السلام والأمن.

وقد تكون الآثار المترتبة على الإجهاد المناخي على السلام والأمن، بالنسبة للعديد من البلدان، من اعتبارات المسـتقبل القريب. أما بالنسـبة لفيجي والدول الجزرية الصـغيرة في المحيط الهادئ، فإنها اعتبارات اليوم. ولا يحتاج المرء سوى إلى التواصل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان التي ظلت باستمرار في وضـع بعثات منذ ما يقرب من شـهرين تقيم وتضـمد الجراح وتواسـي مجتمعا تلو الآخر إذ تحاول أن تتطلع بأمل إلى مستقبل أفضل من أنقاض كل ما كانت تملك على مدى سنوات وعقود.

ولهذا السبب قلت إن هذه هي أهم مناقشة لمجلس الأمن في عصـرنا. ونتوقع استجابة من مجلس الأمن تناسب العصر وتعطي الأمل للبلدان والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، حيث أصبح السلام والأمن الآن مهددين بشكل أساسي وبلا هوادة بسبب أزمة المناخ.

المرفق 35

بيان البعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة

أشكر رئاسة المملكة المتحدة على تنظيمها مناقشة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى وعلى وضع مسألة المناخ والأمن الحاسمة على رأس جدول أعمال مجلس الأمن. كما أعرب عن خالص شكري لمقدمي الإحاطات على إسهاماتهم في هذه المسألة.

إن المخاطر المتصلة بالمناخ على السلم والأمن الدوليين حقيقية وملحة. وفي حين يشكل تغير المناخ تهديدا للسلم والأمن الدوليين عموما، فإن عواقبه المباشرة الشديدة تشعر بها المجتمعات الساحلية والدول الجزرية الصغيرة التي تواجه بالفعل واقعا كئيبا يتمثل في إعادة توطين سكانها بعيدا عن ديارهم بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر وتدهور الأراضي. وفي الوقت نفسه يلحق تغير المناخ ضررا أكبر في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة أو متأثرة بالنزاعات، مما يؤدي إلى التنافس على الموارد الطبيعية النادرة والتشريد الجماعي وتفكيك التماسك المجتمعي والتطرف.

وبما أن نطاق تغير المناخ واسع ومعقد، يجب أن تكون استجابتنا له كذلك. وقد بينت حالة الطوارئ المستمرة الناجمة عن مرض فيروس كورونا للعالم بأسره أن اقتصار الحلول المطلوبة على نطاق المنظومة بأسرها على إجراءات أحادية الجانب أمر غير مجد ويسبب المزيد من الضرر. ونرحب في هذا السياق بالتزام مجلس الأمن المتزايد بالتصدي للمسائل الأمنية المتصلة بالمناخ في السنوات الأخيرة، بما في ذلك من خلال إدماج التحليل الأمني المتصل بالمناخ في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة له.

ونعتقد أنه يجب إعطاء الأولوية للنهج الوقائي عند وضع جدول أعمال المناخ لدى مجلس الأمن. ولكي تكون الوقاية فعالة ينبغي للمجلس أن يكون على علم تام بالمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ على النطاق العالمي. ونتوقع في هذا الصدد أن يؤدي فريق الخبراء غير الرسمي لمجلس الأمن المعني بالمناخ والأمن، الذي أنشئ مؤخرا، جنبا إلى جنب مع آلية الأمن المناخي التي شُكلت في عام 2018 إلى تحسن كبير في قدرات المجلس في مجالي المعلومات والتحليل المتعلقين بالآثار المترتبة عن تغير المناخ على السلام والأمن.

ثانيا، يجب أن نعجل باتخاذ الإجراءات الجماعية للحد من الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة وتعزيز التكيف مع الآثار المناخية ودعم الانتعاش الأخضر والمرونة. وقد جُسّدت جميع الأهداف المذكورة أعلاه في الصكوك المتعددة الأطراف القائمة المتاحة لنا بالفعل. وتشكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وبرنامج التنمية المستدامة لعام 2030 صكوكا متعددة الأطراف يعزز بعضها بعضا لمنع تغير المناخ والتصدي له. ونرى في هذا السياق أن المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ منعطفاً حاسماً للعمل المناخي العالمي.

وأخيرا، يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعزز التزاماتها على الصعيد الوطني. ولهذا الغرض أعطت جورجيا الأولوية للهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، كما قامت بتحديث مساهمتها المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس. ووفقاً لتلك المساهمة، تعهدنا بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2030 إلى 50-57 في المائة مقارنة بمستوياتها في عام 1990. علاوة على ذلك أنشأنا في عام 2020 اللجنة الوزارية المتعددة التخصصات المعنية بتغير المناخ لأجل تعزيز إدارة

المناخ في البلد ودعم تنفيذ اتفاق باريس. وبالإضـــافة إلى ذلك أودعت جورجيا في 16 حزيران/يونيه صــك قبول تعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو.

وفي الختام أود أن أكرر تقديرنا لاهتمام مجلس الأمن المتزايد بالصــــلة بين المناخ والأمن. وأؤكد مجددا التزام جورجيا بالجهود المتعددة الأطراف لمنع المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والتصدي لها.

المرفق 36

بيان وزير خارجية اليونان، نيكولاوس – جورجيوس دندياس

إن تغير المناخ أحد أكبر التحديات في عصرنا، وهو تهديد معقد ومتعدد الأبعاد يزيد من تفاقم الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وعلاوة على ذلك، يمكنه بوصفه مضاعفا للتهديد أن يؤثر على السلام والاستقرار والأمن مما يزيد من خطر الجوع والفقر.

والواقع أن آثاره لم تعد احتمالا بعيد المنال، بل واقعا حاضرا. وتزيد التغيرات المناخية من وتيرة الظواهر الجوية الشديدة وتأثيرها، الأمر الذي يعرقل حياة الملايين من الناس وربما يؤدي إلى نزاعات حول الموارد المحلية علاوة على النزوح.

وفي بلدي، اليونان، وفي جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكل حرائق الغابات الكارثية وتناقص الموارد المائية والفيضانات الموسمية التي تطول مدتها على نحو متزايد تهديدا خطيرا للقطاعات الحيوية مثل الزراعة ومصائد الأسماك والسياحة.

ومن الواضح أنه ليس هناك بلد بمنأى عن العواقب المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ. ولذلك فإن تعزيز التعاون المتعدد الأطراف أمر أساسي للتصدي لها ولزيادة التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، فضلا عن تعزيز قدرة نظمنا الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية على الصمود.

وأصبح الارتقاء بالطموح المناخي وتكثيف العمل عليه الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وتتطلع اليونان إلى المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقده في غلاسكو في وقت لاحق من هذا العام، وتهدف، في جملة أمور، إلى التخلص التدريجي من جميع محطات توليد طاقة الليغنيت بحلول عام 2028 وزيادة استخدامها لمصادر الطاقة المتجددة بقدر كبير، علاوة على خفض انبعاثات غازات الدفيئة عن مستويات عام 2005 بنسبة 56 في المائة بحلول عام 2030. في هذا السياق، ونظراً إلى أهمية التنفيذ الكامل لاتفاق باريس من جانب الجميع، فإننا نرحب ترحيباً حاراً بقرار إدارة بايدن الانضمام مجدداً إلى ذلك الاتفاق الهام. وتؤيد اليونان تماما الهدف الطموح للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمناخ لعام عام 2030 وهدف الحياد المناخي بحلول عام 2050.

وبما أن التحديات المناخية والأمنية شاملة لعدة قطاعات، فمن الضروري اتباع نهج كلي لمعالجة أبعادها في الوقت نفسه. ويتعلق هذا النهج بالتكامل والجمع بين الإجراءات والسياسات المتعلقة بالمناخ والأمن والتنمية لضمان أفضل النتائج الممكنة التي يتم إنجازها على مستويات متعددة. ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في هذا الصدد.

وعلاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى تحسين قاعدة معارفنا بما يؤدي إلى تحسين تقييم المخاطر ووضع سياسات أكثر فعالية على المستوى الميداني. وفي الوقت نفسه، يتعين إدماج الشواغل المتعلقة بأمن المناخ في نظم الإنذار المبكر ومنع النزاعات لمنع الأزمات في المستقبل بطريقة أكثر فعالية.

وإذا فشلنا في خفض الانبعاثات وبناء قدرتنا على التكيف، سيصبح تأثير تغير المناخ أكثر شدة ويؤدي إلى انعدام الأمن وعدم الاستقرار. ومن خلال الاستثمار في جهود الصمود والتكيف مع التخفيف من آثار تغير المناخ وربط الإجراءات المناخية بشكل صريح اليوم بغد أكثر أمنا، سيمكننا تعزيز استجابتنا لتغير المناخ مع ضمان مستقبل أكثر أمنا وسلاما وازدهارا للسكان وكوكبنا على حد سواء.

المرفق 37

بيان البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

تود غواتيمالا أن تشكر المملكة المتحدة، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، على عقد هذه الجلسة المفتوحة الرفيعة المستوى عن طريق التداول بالفيديو بشأن "صون السلام والأمن الدوليين: المناخ والأمن". ونشكر كذلك جميع مقدمي الإحاطات على عروضهم.

ترحب غواتيمالا بعقد هذه الجلسة المفتوحة مع مراعاة أن تغير المناخ يؤثر على أشد البلدان ضعفا أكثر من أي وقت مضى. وخلال العام الماضي اقترنت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بالعديد من الأحداث البيئية الأخرى المدمرة التي تمثل تهديدات وجودية وخسارة في الأرواح وسبل العيش، وتسبب ضررا للتراث الطبيعي والثقافي. ولذلك من الضروري أن تتخذ المنظمة نهجا متعدد الجوانب لمعالجة هذه المسألة.

ونؤكد مجددا أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ما تزال الهيئة الرئيسية التي تتصدى لتغير المناخ، وأنه يجب على أجهزة الأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تواصل أداء أدوارها الهامة. وتوفر الاتفاقات البيئية الدولية الأساس القانوني الذي ينشئ منبراً للجمع بين المشاركة التمثيلية وإنشاء صناديق التمويل لمعالجة المشكلة. وفي رأينا أن من الملح أن نمضي إلى مرحلة التشغيل الكامل.

ويجب علينا كمجتمع دولي أن نفي بالتزاماتنا بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. بيد أن آثار تغير المناخ ستظل قائمة، ولهذا السبب من الملح التركيز بقوة على خطة التكيف وتعزيز القدرة على الصمود. ومن أجل التصدي لهذه الظاهرة، من الضروري اتخاذ تدابير مناسبة ومستدامة في الوقت المناسب، تراعي مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، حيث يشارك فيها السكان بأسرهم، وكذلك جميع المؤسسات، وفقاً لولاية كل منهم.

وينبغي إدماج المنظورات المناخية إدماجاً شاملاً في دعامة السلام والأمن في الأمم المتحدة. ونظراً لمسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي له أن يدرج تقييمات الأمن المناخي في جميع التقارير الصادر بها تكليف عن الحالات المدرجة في جدول أعماله وأن يكون قادراً على التحليل المنهجي للتنبؤات الجوية، وتحديد مواطن الضعف، وتحديد المخاطر بمساعدة التوقعات المناخية الإقليمية والوطنية ونظم الإنذار المبكر القوية.

عند النظر في التجربة في الميدان وحده، فإن تغير المناخ لا يتسبب في نشوب نزاع عنيف. غير أنه يوجد ضغوطاً كبيرة، لا سيما في الحالات الهشة، حيث لا تملك الحكومات سوى وسائل محدودة لمساعدة سكانها على التكيف. ويمكن أن تتضافر المخاطر المرتبطة بتغير المناخ مع مخاطر العنف وتفاقمها من خلال عوامل مثل انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه والصدمات الاقتصادية والهجرة.

إن منع نشوب النزاعات يحتاج إلى منظور طويل الأجل ويتطلب اتخاذ إجراءات بشأن المخاطر قبل ترجمتها إلى أزمات. ومن المهم توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لمنع نشوب النزاعات. ويمكن أن يساعد بناء القدرة على الصمود ودعم التكيف على منع مخاطر النزاع ودعم بناء السلام والاستقرار.

وفي هذا الصدد، نكرر موقفنا بأن الجهد الرئيسي يجب أن يكون في الوقاية وليس في رد الفعل. ونؤيد بقوة دور لجنة بناء السلام ونهجها المتكامل. ونرى أن من المهم تعزيز الإجراءات البيئية في إطار

أنشطة اللجنة، وضمان مراعاتها للنزاعات البيئية الاجتماعية والاحتياجات الإنسانية، مثل انعدام الأمن الغذائي وتدفقات الهجرة، فضلاً عن القيام بتدخلات تحترم الموارد الطبيعية. ويمكن لعملها أيضاً أن يسهم في تعزيز جهود التكيف، من خلال تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والتجارب والدروس المستفادة؛ تعزيز الترتيبات المؤسسية؛ وتعزيز المعرفة العلمية؛ وتحسين فعالية إجراءات التكيف وديمومتها.

وأخيراً، من الواضح أن هناك علاقة تكافلية في جوهرها بين تغير المناخ والأمن – فكل تهديد يؤدي إلى تفاقم الآخر. وحتى عندما يسهم التدهور البيئي وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي في توليد النزاعات، فقد يكون لها أيضاً دور هام في حلها. ويوفر العمل المناخي والتنمية المستدامة فرصاً لا تضاهى لبناء مجتمعات أكثر إنصافاً ومرونة وسلاماً.

المرفق 38

بيان اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تعرب اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن تقديرها للمناقشة التي جرت اليوم في الوقت المناسب، والتي عقدت بمبادرة من رئاسة المملكة المتحدة وبرئاسة رئيس الوزراء بوريس جونسون.

في أيلول/سبتمبر الماضي، قدم رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر السيد بيتر ماورير إحاطة إلى مجلس الأمن برئاسة النيجر بشأن الآثار الإنسانية للتدهور البيئي على السلام والأمن (انظر S/2020/929). وقال للمجلس إن العديد من المجتمعات المحلية القادرة على الصمود في بعض أكبر عمليات اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعاني الآن الأمر ينمن أجل البقاء - إذ تواجه الضغط التراكمي للنزاعات المسلحة وتغير المناخ والتدهور البيئي والتشريد. واليوم، أضافت جائحة مرض فيروس كورونا المستمرة نطاقاً آخر إلى التحديات التي تواجه المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع.

يتأثر المتضررون من النزاع المسلح بشكل غير متناسب بالصدمات المناخية والتدهور البيئي. ويشمل ذلك 66 مليون شخص تقدر اللجنة الدولية أنهم يعيشون حالياً خارج نظم الحكم العادية في مناطق تسيطر عليها جماعات مسلحة غير حكومية. تزيد النزاعات بشكل حاد من هشاشة المؤسسات والخدمات الأساسية والبنية التحتية والحوكمة التي تتسم بأهمية حاسمة في تعزيز قدرة الناس على التكيف مع تغير المناخ والبيئة.

يجب أن نتكيف. وفيما يتعلق بهذه النقطة، نود أن نتشاطر ثلاث ملاحظات وتوصيات.

يجب أن تتجاوز الجهود المبذولة لوضع استجابات تلبي احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً التدابير الأمنية القاسية وتشمل الأمن البشري الأوسع نطاقاً، مثل الآثار الناجمة عن النزاعات والصدمات المناخية والبيئية مجتمعة على سبل عيش الناس والحصول على الغذاء والماء والخدمات الأساسية. وعند مناقشة أثر تغير المناخ على النزاعات المسلحة والضعف والمخاطر، فإن التوصل إلى فهم واسع النطاق لعواقب تغير المناخ على أمننا الجماعي أمر أساسي.

ولكي تكون جهود التكيف والمرونة فعالة بالنسبة للعديد من الدول الهشة، يجب أن تكون حساسة للنزاع. يمكن أن تؤدي زيادة الاستثمار في الإجراءات الوقائية والتوقعية في الدول الهشة في نهاية المطاف إلى الحد من النتائج الإنسانية المشتركة لتغير المناخ والنزاع المسلح. وفي الوقت الراهن، يتسم العمل المناخي بالضعف بشكل خاص في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

وكثيراً ما تضر النزاعات المسلحة بالبيئة الطبيعية، مما يحد من المرونة والتكيف مع تغير المناخ أو يعوقهما. ويمكن أن يؤدي احترام القانون الدولي الإنساني إلى الحد من التدهور البيئي، وبالتالي الحد من الأضرار والمخاطر التي تتعرض لها المجتمعات المتضررة من النزاع، بما في ذلك بسبب تغير المناخ.

المرفق 39

بيان القائم بأعمال إندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محمد كورنيادي كوبا

نشكر المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. ونتوجه بالشكر أيضاً إلى الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة.

إن تغير المناخ خطر داهم يهددنا جميعا. وكما قال الرئيس جوكو ويدودو في مؤتمر قمة التكيف مع تغير المناخ في الشهر الماضي، فإن الدول الأرخبيلية والجزرية، مثل إندونيسيا، معرضة للخطر بشكل خاص. فقد تسبب ارتفاع مستويات سطح البحار، وتَّحمُّض المحيطات، والظواهر الجوية الشديدة في معاناة اجتماعية واقتصادية للشعوب. ويمكن أن تكون المصاعب والكوارث الناجمة عن المناخ عوامل مضاعِفة تؤدي إلى تفاقم النزاعات وإطالة أمدها.

وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يبرز ثلاث نقاط ذات صلة.

أولاً، إن تأثير تغير المناخ على الأمن هو تأثير سياقي إلى حد كبير، ولكن ما هو واضح هو أن تغير المناخ يفاقم من مخاطر الكوارث. وتؤثر المخاطر المتصلة بالمناخ بطرق مختلفة على المجتمعات المحلية المختلفة. وقد يكون لمجموعة من العوامل المحلية دور في ذلك. وتشمل هذه العوامل إدارة الموارد، وعدم المساواة الاقتصادية، وتوافر الموارد. ومن الضروري القدرة على إجراء تحليل قائم على الأدلة، مع مراعاة السياق المحلي، فضلاً عن أحدث المعلومات المناخية، وكذلك القدرة على التعامل مع البيئة المتغيرة. ومن ثم، ينبغي إيلاء نفس الأهمية للتكيف كما للتخفيف. وسيكفل ذلك اتباع نهج شامل والعمل عن وعي تام في وضع استجابة عملية وفعالة، يلزم أن تكون مصممة حسب السياق، وتأخذ في الاعتبار الروابط الوثيقة بين المناخ والكوارث.

ثانيا، إن تعزيز العمل المتضافر والمتماسك والمنسق على جميع المستويات أمر بالغ الأهمية. فالطابع المتعدد الأبعاد والمعقد لآثار تغير المناخ على الأمن وبناء السلام يبرر اتباع نهج الأمم المتحدة برمتها. وينبغي أن يعزز عمل مجلس الأمن بعضه بعضا، مع تجنب أي ازدواجية مع مسارات العمل الحالية بشأن المناخ في منظومة الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، يجب أن نكفل التنفيذ الفعال لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، والعمل العلمي الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، فضلا عن العمليات الأخرى ذات الصلة التي تحقق منافع مشتركة في مجالات المناخ والحد من مخاطر الكوارث وصون السلم والأمن. ومن الأهمية بمكان قيام شراكة عالمية معززة وحقيقية في هذا الصدد. ويجب دعم قدرات البلدان المتضررة، سواء في مجال التكيف مع المخاطر الأمنية المتصلة بتغير المناخ أو التخفيف من آثارها.

وانطلاقا من مبدأ عدم إعادة اختراع العجلة، نحتاج إلى تعظيم دور آلية الأمن المناخي في توفير تقييم في الوقت المناسب للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ ولاستراتيجية إدارتها.

ثالثا، يجب أن نترجم الأقوال إلى أفعال، والطموحات إلى تنفيذ. ويحدونا الأمل في أن تؤدي المناقشة والنظر في المخاطر المتصلة بالمناخ إلى اتخاذ إجراءات ملموسة، في مجالي التكيف والتخفيف على حد سواء. ولذلك يتعين على الأطراف أن تفي بمسؤولياتها المشتركة ولكن المتباينة بموجب اتفاق

باريس. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصـل دعم البلدان في تنفيذ مسـاهماتها المحددة وطنيا من خلال وسائل التنفيذ الملائمة.

ويجب علينا أن ندعم العمل القوي والمنصف والفعال للآليات السوقية وغير السوقية، مثل المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. ويشـمل ذلك كفالة اليقين بالنسـبة للدول المشاركة بشأن الترتيبات القائمة على النتائج.

كما أننا بحاجة إلى دعم البلدان المتضررة في تعزيز قدرات السلطات الوطنية والمحلية. ويمكن أن يكون ذلك أمرا حاسما في الحيلولة دون تفاقم مواطن الضعف القائمة وتحولها إلى نزاعات.

وأخيرا، نعرب عن تأييدنا للمملكة المتحدة بوصـفها البلد المضـيف للمؤتمر السـادس والعشـرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيُعقد في غلاسكو، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. وفي الوقت الذي تجابه فيه البلدان الآثار المتعددة الأبعاد لمرض فيروس كورونا، يجب أن يتمكن المؤتمر من إحراز التقدم في التنفيذ الفعال لاتفاق باريس، مع كفالة الانتعاش العالمي الشامل. وهكذا، يجب أن يؤدي المؤتمر إلى شراكة عالمية حقيقية، بما في ذلك وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها المالية المتعلقة بالمناخ، وتعزيز فرص حصول الجميع على تكنولوجيا التكيف والتخفيف.

المرفق 40

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكاني كيميهيرو

أرحب بهذه المناقشة المفتوحة بشأن المناخ والأمن، التي يرأسها دولة السيد بوريس جونسون، رئيس وزراء المملكة المتحدة، بوصفها خطوة مهمة على الطريق نحو المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأشكر الأمين العام على كلمته.

واسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن وجهة نظر اليابان بشأن الصلة بين تغير المناخ والنزاعات. فلتغير المناخ آثار خطيرة، وإن تكن غير مباشرة، على السلام والأمن. والكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ والتدهور البيئي عوامل مضاعفة للمخاطر القائمة، مما يزيد من شدة الهشاشة ويؤدي إلى نشوب النزاعات.

ولكن اليابان ترى أنه من الأهمية بمكان النظر إلى تغير المناخ والهشاشة من زاوية الأمن البشري. ويجب أن نركز على الناس عند تحليل أثر تغير المناخ على النزاعات، عن طريق إيلاء اهتمام وثيق للعبء المفروض على جميع شرائح المجتمع، بمن فيها النساء والشباب والمهمشون. وباختصار، يجب أن تتمحور استجابتنا حول الإنسان، وأن تكون محددة السياق، وشاملة.

إن الآثار الضارة لتغير المناخ، التي تتراوح بين موجات الحرارة والجفاف والأمطار الغزيرة وارتفاع مستوى سطح البحر، تؤثر بشدة على الناس في منطقة الساحل وتشكل تهديدات وجودية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي مواجهة هذه العواقب وغيرها من العواقب الخطيرة، يلزم اتخاذ تدابير طموحة من أجل خفض انبعاثات الكربون على الصعيد العالمي. وتهدف اليابان إلى تحقيق صاف صفري لانبعاثات الكربون بحلول عام 2050. وسنعلن عن هدف طموح لعام 2030 بحلول موعد المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ولكن في سياق السلم والأمن، فإن الإجراءات الفورية المطلوبة هي تلك المتعلقة بالتكيف وبناء المؤسسات.

أولاً، فيما يتعلق بالتكيف من أجل مواجهة الكوارث المرتبطة بالمناخ، يشكل إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 الأداة الأكثر فعالية لبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وما فتئت اليابان تدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال إطار الجماعة الكاريبية - اليابان، واجتماع قادة جزر المحيط الهادئ. ومن المقرر عقد الدورة التاسعة لذلك الاجتماع هذا العام.

وعلاوة على ذلك، وبغية التصدي لتدهور الأراضي المتصل بالمناخ في أفريقيا، ما فتئت اليابان تدعم جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود أمام تغير المناخ من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. وفي إطار المبادرة الأفريقية لمكافحة التصحر لتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ في منطقة الساحل والقرن الأفريقي، التي أطلقت خلال مؤتمر طوكيو السادس المعني بالتنمية في أفريقيا المعقود في نيروبي في عام 2016، تدعم اليابان مشاريع الإدارة المستدامة للغابات والإدارة المتكاملة لموارد المياه، فضلا عن تدابير مكافحة التصحر وتعزيز الإنتاجية الزراعية.

وفيما يتعلق بالتمويل المخصص للمناخ، خصصت اليابان لأغراض التكيف نحو 50 في المائة من مساعداتها من المنح الثنائية المتصلة بالمناخ. ومن المتوقع أن تفي اليابان بالتزامها بتوفير التمويلين

العام والخاص في مجال المناخ للبلدان النامية بقيمة 1,3 تريليون ين (حوالي 11,8 بليون دولار) في عام 2020.

ثانيا، فيما يتعلق ببناء المؤسسات، حيث تكون المؤسسات الوطنية والمحلية ضعيفة لدرجة تمنعها من حماية السكان المدنيين، يمكن أن يصبح التدهور البيئي دافعا لعدم الاستقرار. ومن شأن المؤسسات والنُظم التي تقدم المساعدة والخدمات إلى المحتاجين أن تعزز بدورها ثقة الشعب في الحكومة وتسهم في استدامة السلام.

إن القارة الأفريقية تعاني آثارا شديدة لتغير المناخ، وهي ليست دائما على استعداد جيد لإدارة المخاطر المتصلة بالمناخ على السلم والأمن الدوليين والتصدي لها. وستواصل اليابان دعم جهود البلدان الأفريقية لبناء المؤسسات في إطار مبادرة ”النهج الجديد للسلام والاستقرار في أفريقيا“، التي أُطلقت خلال الدورة السابعة لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا في عام 2019.

ختاما، أود أن أشدد على أنه يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رائد في تعزيز التعاون الدولي من أجل اتخاذ إجراءات قوية للتصدي لجميع جوانب المخاطر المتصلة بالمناخ. وستكون اليابان شريكا نشطا في هذا المسعى.

المرفق 41

بيان البعثة الدائمة للاتفيا لدى الأمم المتحدة

تدرك لاتفيا الخطر المتأصـــل لتغير المناخ بوصـــفه تهديدا غير تقليدي للأمن الإقليمي والدولي. فتغير المناخ يحتل ترتيبا متقدما باطراد على قائمة أكثر التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين إلحاحا، ويجب على مجلس الأمن أن يوليه الاهتمام الواجب.

وينبغي ألا تكون جائحة مرض فيروس كورونا ذريعة لتحويل الانتباه أو تأجيل اتخاذ إجراء. وبدلا من ذلك، فإنها ينبغي أن تزيد من الوعي بالروابط بين احترار المناخ والطبيعة التي تتعرض للضـغط والوجود اليومي كما نعرفه، وينبغي الترحيب بالانتعاش كفرصة لإعادة البناء على نحو أفضل وأكثر مراعاة للبيئة.

وأفضـل طريقة للتقليل من التهديدات التي تشكلها مخاطر هشاشـة المناخ هي العمل بسرعة على الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على الصـــعيد العالمي. ولاتفيا ملتزمة بالوصـــول إلى الحياد المناخي بحلول عام 2050 وترحب بالالتزامات الطموحة بنفس القدر. ومن المهم للغاية أن تقدم جميع البلدان أهدافا أكثر طموحا في مجال المناخ في مساهماتها المحددة وطنيا الجديدة والمحدثة بينما نستعد لعقد المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو.

وليس من قبيل المصـــادفة أن تكون البلدان الأكثر تأثرا بتغير المناخ أكثر عرضـــة للنزاعات وعدم الاسـتقرار. فتغير المناخ يضـخم مواطن الضـعف القائمة ويهدد بتقويض المكاسـب التي تحققت على مدى عقود. ويؤدي تغير المناخ وتدهور البيئة إلى زيادة الضغوط على النظم الإيكولوجية ويطرحان تحديات للأمن الغذائي والمائي، مما يثير من ثم مخاطر التشـــريد والجوع والفقر والعنف وتقلب الظروف الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

ولذلك، فإن التخطيط والتنفيذ الشاملين للسياسات المتعلقة بزيادة قدرات البلدان على التكيف يؤديان دورا أســـاســـيا في تقليل المخاطر المرتبطة بتغير المناخ إلى أدنى حد مما يقلل، بالتالي، إلى أدنى حد من احتمالات نشـوب النزاعات وزعزعة الاسـتقرار. ومن شـأن الاسـتعداد للآثار الضـارة لتغير المناخ ووضـع الهياكل الأســاســية وغيرها من تدابير التأهب لمواجهة المخاطر التي لا مفر منها أن يســاعد البلدان على التقليل من أوجه ضعفها.

ولا يمكن أن تتم الاسـتجابات بمعزل عن بعضـها بعضـا. ولئن كان تحديد أهداف وطنية طموحة واتخاذ إجراءات عملية عاجلة أمرين ضـروريين، فإن قدرتنا على التصـدي لتغير المناخ وآثاره الضـارة على الأمن العالمي تتوقف على التعاون المتعدد الأطراف والجهود المتعددة الأطراف.

وتؤمن لاتفيا إيمانا قويا بأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه مسؤولية جماعية. وإذ أن عام 2021 عام حاسم بالنسبة للعمل المناخي، كذلك هو عام حاسم لمستقبل الأمن العالمي.

ويتعين على مجلس الأمن أن يظهر قدرا أكبر من القيادة في التصـــدي لتغير المناخ بالمزيد من الطموح والصـــلابة. وهناك الكثير من الأعضـــاء في المجلس وحده تعاني بلدانهم من الآثار المباشـرة لتغير المناخ، ويمكن الاستفادة من خبرتهم كلبنة أساسية في تعميم مراعاة المناخ والأمن في عمل المجلس. وعلاوة على ذلك، لما كان لتغير المناخ آثار أفقية واســـعة النطاق، فإن من شـــأن إدراج المناخ والأمن في جدول أعمال المجلس، بما في ذلك ما يتعلق بجهوده لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام، أن يسمح باتباع نهج أكثر

تركيزا وكفاءة إزاء العديد من المسائل المواضيعية. وينبغي لفريق الخبراء غير الرسمي الجديد المعني بالمناخ والأمن أن يعمل على اتخاذ إجراءات أكثر حسما من قبل المجلس.

ومن الناحية العملية، هناك خطوات يمكن اتخاذها بالفعل. فعلى سبيل المثال، ينبغي للمجلس أن يبحث عن سبل لمعالجة البصمة البيئية التي تتركها بعثات الأمم المتحدة والحد منها وتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة.

ونشيد بالحاجة الماسة التي يستشعرها الأمين العام للتعامل مع تغير المناخ، فضلا عن المبادرات الفردية والإقليمية فيما يتعلق بهذه المسألة. وينبغي لنا أن نواصل إضافة أدوات للتصدي للتهديدات التي يشكلها تغير المناخ في مبادرات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتظل لاتفيا ملتزمة التزاما قويا بالأهداف الطويلة الأجل لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ. فهو يوفر الإطار المتعدد الأطراف الذي لا غنى عنه لتنظيم العمل المناخي العالمي. ونشيد في هذا الصدد بقيام حكومة الولايات المتحدة المعينة حديثا بإعادة ترتيب أولوياتها والارتقاء بترتيب تغير المناخ والأمن في سلم الأولويات، بما في ذلك إعادة انضمامها رسميا إلى اتفاق باريس.

المرفق 42

بيان الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، أمل مدللي

نهنئ المملكة المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر ونشيد بالشقيقة تونس على رئاستها في الشهر الماضي.

إن الحضور الرفيع المستوى لهذه المناقشة المفتوحة يعزز إيماننا بأن تغير المناخ، على حد تعبير السير ديفيد أتينبارا، هو "أكبر تهديد للأمن يواجهه البشر المعاصرون على الإطلاق".

ونعرب عن تقديرنا في هذا الصدد لرئيس الوزراء البريطاني، دولة السيد بوريس جونسون، على ترؤسه هذه المناقشة المفتوحة وللأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته أمام المجلس، إلى جانب غيره من مقدمي الإحاطات.

لقد أثر تغير المناخ في بلدي، الذي يعاني أصلا من أزمة اقتصادية واجتماعية حادة، على أحد رموز لبنان القديمة، وهو شجرة الأرز الأيقونية التي تزين علمنا الوطني وفخر لبنان الوطني. فأشجار الأرز، التي يذكر الكتاب المقدس أن سليمان اشتراها لبناء الهيكل في القدس، هي الآن ضحية لارتفاع درجة الحرارة وحرائق الغابات.

كما إن تغير المناخ أضر بصناعة لبنانية عمرها قرون: صناعة النبيذ. فقد ألحقت درجات الحرارة الأعلى التي سُجلت في العام الماضي في لبنان والانخفاض المستمر في هطول الأمطار خسائر فادحة بعمل صانعي النبيذ، مهددة سبل عيشهم. وتفاقم هذا بالطبع بسبب الحالة الراهنة، لا سيما نتيجة للجائحة.

كما إن الجفاف في أجزاء أخرى من المنطقة يهدد الأرواح ويصير على نحو متزايد دافعا للنزاع على الموارد المائية ويزيد من انعدام الأمن الغذائي. وهو مثال آخر من الأمثلة العديدة، في جميع أنحاء العالم على التهديد الوشيك الذي يشكله تغير المناخ.

وينبغي لمجلس الأمن، المُكلف بصون السلام والأمن، أن يعمل على كفالة زيادة إدماج الاعتبارات المناخية في استراتيجيات نُهج منع نشوب النزاعات وبناء السلام. إن تحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ هو أحد أكثر الطرق فعالية نحو تحقيق الأمن المناخي.

ويمكن لمجلس الأمن كذلك أن يحدد المجالات الأكثر عرضة للخطر من النزاعات المتصلة بالمناخ من خلال التعاون القائم مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من أجل منع نشوب النزاعات على نحو أفضل.

وثمة حاجة إلى اتباع نهج أكثر استباقية في مجالات أوجه الضعف والمخاطر لتجنب وقوع المزيد من الأضرار. إننا نعلم أن ندرة الموارد هي أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى نشوب النزاعات، ومن هنا تأتي الحاجة إلى بناء القدرة على الصمود ودعم التكيف من خلال تعزيز التمويل.

والهدف الأساسي لزيادة القدرة على الصمود هو ضمان عدم هجرة الشعوب إلى المناطق الغنية بالموارد بسبب فقدان سبل العيش جراء الأحداث المناخية. ويهدف التكيف – سواء كان من خلال المحاصيل القادرة على التكيف مع تغير المناخ للحفاظ على الأمن الغذائي أو إدارة المياه لضمان توافر المياه في فترات الجفاف – إلى حماية سبل العيش والاقتصادات والبنية التحتية من الآثار المناخية المتوقعة.

ولا تعالج المســاهمات المحددة وطنيا وخطط التكيف الوطنية، في صــورتها الحالية، آثار الكوارث المناخية هذه باعتبارها عوامل تمكينية لزيادة مخاطر النزاع. ولذلك، يمكن أن تعالج خطط التكيف الوطنية طائفة أوسع من المخاطر التي يمكن التكيف معها والاستعداد لها، بما في ذلك مخاطر النزاع. وسيكون هذا الأمر خاصــا ببلد محدد أو منطقة بعينها، حيث أن جميع الدول لا تواجه نفس أنماط المخاطر. ففي الشـرق الأوسـط على سـبيل المثال، وهي منطقة تعاني من ندرة المياه، يرتبط الإعداد لتجنب نشـوب النزاع ارتباطا وثيقا بأمن الغذاء والمياه واستدامتهما.

ويؤثر تغير المناخ على المجتمعات المحلية الضـعيفة بقدر أكبر، ولا سـيما النسـاء. وهناك جهود عالمية لجعل الإجراءات المتعلقة بالمناخ أكثر اسـتجابة للاعتبارات الجنسـانية، لا سـيما عندما يتعلق الأمر بالقدرة على التكيف.

ويتمثل الهدف من الاستجابة للاعتبارات الجنسانية في تمكين المرأة وجعلها أكثر قدرة على مواجهة الصـدمات. ولذلك، فإن التكيف مع تغير المناخ يتيح فرصـة للحد من تعرض المرأة لأوجه الضـعف الناجمة عن النزاع.

وتجري مناقشـــة اليوم في وقت تولت فيه المملكة المتحدة، بالشـــراكة مع إيطاليا، رئاســـة المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في نهاية هذا العام، وبعد خمس سنوات تقريبا من التوقيع على اتفاق باريس في مقر الأمم المتحدة.

وإذا كان المؤتمر السادس والعشرون سيكون اختباراً آخر لتعددية الأطراف، فإنه سيمثل أفضل أمل أخير بالنسـبة لنا كما قال المبعوث الرئاسـي الخاص لوزير شـؤون المناخ جون كيري في الولايات المتحدة. ووافق الأمين العام، السـيد أنطونيو غوتيريش أيضـا، على أن هذه مناسـبة من شـأنها أن تكون صـالحة أو ضـارة لكوكبنا. فلنغتنم هذه اللحظة ونرتقي إلى مسـتوى مسـؤوليتنا عن التعايش السـلمي مع كوكب الأرض لإنقاذ البشرية بإنقاذه أولا.

المرفق 43

بيان الممثل الدائم لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة، كريستيان فينافيزر

أشكركم، سيدي الرئيس، على توجيه انتباه مجلس الأمن إلى هذه المسألة الأمنية المستمرة الواضحة في عصرنا. تقدّر ليختنشتاين التزام المملكة المتحدة الطويل الأمد بالتصدي للصلات بين المناخ والأمن منذ نيسان/أبريل 2007 عندما كانت أول دولة طرحت هذا الموضوع في هذا الجهاز. وتستند هذه المناقشة أيضا إلى المناقشات المفتوحة التي جرت مؤخرا في المجلس، ولا سيما تلك التي عقدتها النيجر في أيلول/سبتمبر الماضي (S/2020/929) وتونس في الشهر الماضي (S/2021/24). إن تناول الصلة بين المناخ والأمن شرط مسبق لكي يفي المجلس بولايته. وعليه، ينبغي للمجلس أن يستفيد من منظومة الأمم المتحدة بأسرها لوضع سياسة معنية بمعالجة مخاطر الأمن المناخي، بما في ذلك من خلال الإجراءات الوقائية.

وتثير المذكرة المفاهيمية (S/2021/155، المرفق) لهذه المناقشة بشكل فعال جداً تعقيدات الصلة بين المناخ والأمن، بما في ذلك دور التأثيرات المناخية بوصفها مضاعفا للتهديد والأثر الضار للنزاعات على قدرة الدول على التكيف مع تغير المناخ. وتقدر ليختنشتاين أيضاً النية التي أُعرب عنها في المذكرة المفاهيمية لمعالجة مسألة المناخ بطريقة وقائية. ومن الواضح أن الآثار المناخية من قبيل التصحر وتضاؤل الموارد المائية تؤدي إلى نشوب النزاعات العنيفة وكذلك الآثار الثانوية بما في ذلك تزايد الهجرة غير الطوعية والفقر وفقدان سبل العيش والتوترات الاجتماعية بين المزارعين والرعاة.

وسوف يتعزز تفاعل مجلس الأمن في مجال المناخ والأمن إلى حد كبير من خلال تجاوز النموذج الأمني المتشدد الذي يوضع على أساس أسباب النزاع المسلح والحلول اللازمة إلى نموذج يوضع في إطار الأمن البشري. وبالنظر إلى تغير المناخ من منظور الأمن البشري فإنه لا يمكن فهمه إلا بوصفه سبباً لانعدام الأمن وأنه يتطلب التصدي له من قبل المجلس. ومن شأن فهم انعدام الأمن المناخي باعتباره جديرا باهتمام المجلس قبل لجوء المتضررين إلى العنف أو النزاع المسلح أن يعزز تركيز المملكة المتحدة على منع نشوب النزاعات واتخاذ إجراءات أولية. وقد يكون تقرير الأمين العام لعام 2009 المعنون "تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن" (A/64/350) الذي يتناول "الترابط بين الضعف البشري والأمن القومي"، نقطة انطلاق مفيدة في هذا الصدد.

وتواصل ليختنشتاين دعم الابتكار الهام الذي حققه فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن. بناء على هذا الزخم، ينبغي للمجلس الاستفادة من المجموعة الواسعة من الخبرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها مثل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآلية الأمن المناخي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينبغي أن يسعى المجلس إلى اتخاذ قرار بشأن المناخ والأمن بوصفه موضوعاً قائماً بذاته وينشئ آلية للإبلاغ عن طريق الاستفادة من تلك الخبرات الكبيرة. كما تعدُّ الإشارات بصورة أكثر انتظاماً إلى أثر الاحترار العالمي على الحالات التي ينظر فيها المجلس، وخاصة الحالات خارج القارة الأفريقية ضرورية وقد طال انتظارها.

ولكن الأهم من ذلك، أن يحد أعضاء المجلس من انبعاثاتهم على وجه السرعة. وكانت السنوات الخمس التي انقضت منذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ هي الأشد حرارة على الإطلاق ويزيد احتمال احترار العالم بـ 1,5 درجة مئوية على مدى السنوات الخمس المقبلة مؤقتاً على الأقل – وهي معدل أُعتُبر نقطة اللاعودة خلال مفاوضات باريس. ويتحمل أعضاء المجلس مسؤولية خاصة، نظرا لأن عددا قليلا من

أعضائه مسؤولون عن أكثر من نصف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم. ولا يكفي أن يعالج المجلس الصلة بين تغير المناخ والأمن فقط في حين أن انبعاثات أعضائه هي نفسها التي تحدد حجم التهديد الأمني. ومن الضـــروري لهذا الجهد تحقيق أهداف أكثر طموحا وتنفيذها بطريقة أكثر فعالية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك من خلال المساهمات المحددة وطنياً.

وفي هذا الصـدد، ترحب ليختنشـتاين بقرار الولايات المتحدة الانضـمام مرة أخرى إلى اتفاق باريس بشـأن تغير المناخ، وتأمل أن يكون ذلك فصـــلا جديدا في تفاعل المجلس في مجال تغير المناخ وكذلك في اســـتجابتنا الجماعية المتعددة الأطراف. وهناك حاجة ماســـة إلى مثل هذا التفاعل. ويتوقف أمن بلايين الأشخاص في الحاضر والمستقبل على استعداد أعضاء المجلس لتجنب الكارثة المناخية اليوم.

المرفق 44

بيان وزير خارجية ملديف، عبد الله شهيد

أشكركم، دولة رئيس مجلس الوزراء، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة جدا بشأن المناخ والأمن بصفتكم رئيس مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير 2021. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بأحر التهنئة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا الذين شغلوا مقاعدهم في بداية هذا العام.

وأعرب أيضا عن تأييدي المخلص للبيان الذي أدلى به رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، بصفته رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

لقد مر قرابة 14 عاما منذ أن عقد مجلس الأمن أول مناقشة له على الإطلاق بشأن الطاقة والأمن والمناخ نظمتها المملكة المتحدة أيضا (انظر S/PV.5663). وفي ذلك اليوم، أطلعت المجلس على أن تغير المناخ ليس مجرد حقيقة يومية بالنسبة لملديف، بل إنه تهديد وجودي. وذكّرت المجلس قبل عامين بالعواقب المدمرة لتغير المناخ على حياة ملايين المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم وسبل عيشهم (انظر S/PV.8451). وبالنسبة لبلدان مثل ملديف، لا يمكننا الانتظار ونحن مازلنا مختلفين حول أنسب منتديات الأمم المتحدة التي يجب أن تتصدى لتغير المناخ. ويكفي ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار مترين لغمر دول بأكملها تحت الماء، بما في ذلك بلدي. واليوم يساورني القلق لسماع معارضة تتعلق بدور مجلس الأمن في التصدي للتهديدات الأمنية المتصلة بتغير المناخ.

ولا شك أن تغير المناخ يعدُّ المضاعف النهائي للتهديد. ويتسبب في فقدان ديارنا وأرضنا ويؤدي إلى تآكل شواطئنا ويقضي على الشعاب المرجانية التي تحمي جزرنا بشكل طبيعي ويحرمنا من سبل العيش وطريقة حياتنا وثقافتنا وتراثنا. إن من الضروري للغاية التكيف مع المناخ لتجنب المخاطر المحتملة على السلم والأمن في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذا أمر ذو أهمية خاصة الآن، حيث تتفاقم الآثار المناخية بسبب جائحة فيروس كورونا، واستنزفت مواردنا المالية أيضا في استجابتنا. ونحن في معركة لا تنتهي ضد هذه العناصر المؤججة وما زلنا نكافح من أجل البقاء.

ويمكن قول الشيء نفسه عن الحالة في منطقة الساحل. إن البلدان المعرضة للجفاف، والتي تتعرض لعجز في المحاصيل، الذي تفاقم بسبب النزاعات تشكل شبكة معقدة من العوامل التي تسهم في احتمال نشوب النزاعات وعدم الاستقرار. وهذه المخاطر التي يسببها المناخ على السلام والأمن تتجلى بالفعل في حالات النزاع، مما يزيد من حدة التوترات ويعرقل جهود بناء السلام الجارية.

وفي كل أزمة من هذه الأزمات، تواجه الفئات الضعيفة وطأة المصاعب. والأمر نفسه ينطبق أيضاً في حالة تغير المناخ. إن نساء الشعوب الأصلية هن أكثر من يتأثر، حيث تتحمل النساء والفتيات عموماً عبئاً غير متناسب. ولكن المرأة هي أيضاً ناقل التغيير في مجتمعاتنا، لذا فإن النهج الفعال ينبغي أن يكون مستجيباً للاعتبارات الجنسانية وشاملاً.

وبينما نعترف بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية التي تعالج تغير المناخ، لا يمكننا أن نغض الطرف عن الحالة في الميدان التي تقع خارج نطاق ذلك الصك. وينبغي أن يكون دور مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى مكملاً لعمل الاتفاقية

الإطارية. وبناء على ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يقرر وأن يصـــدر قرارات وأن يكون على وعي تام بآثار تغير المناخ على الأمن الدولي.

وفي هذا السياق، نرحب بالتقدم الذي أحرز في المجلس بشأن تقييمات مخاطر الأمن المناخي، بما في ذلك إنشـــاء فريق الخبراء غير الرســـمي المعني بالمناخ والأمن في العام الماضـــي. وخلال الاجتماع الافتتاحي، الذي ركز على التطورات الأخيرة في الصـــومال، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المســاعدة إلى الصومال توصيات مفيدة لتوجيه الطريق إلى الأمام.

قد يكون الملديفيون عاجزين عن منع الآثار الســـلبية لتغير المناخ بصـــورة انفرادية، ولكن هذا لا يعني أننا سنقبل مصيرنا ببساطة. ففي كانون الأول/ديسمبر، أعلن الرئيس إبراهيم محمد صليح عن عزمنا على الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2030 في قمة الطموح بشأن المناخ. إننا نريد أن نكون قدوة يحتذى بها. ولا يعتريني وهم بأن أهدافنا الطموحة وإجراءاتنا التحويلية ســـتنقذنا. فلا يمكننا أن نصمد من دون دعمكم.

ويدرك الجميع أن ربط المخاطر المتصـــلة بالمناخ مع الســـلم والأمن الدوليين يشـــكل تحدياً معقداً وواسـع النطاق. ولكن لكي يرقى مجلس الأمن إلى مسـتوى مسـؤوليته الأسـاسـية عن السـلم والأمن الدوليين، يجب عليه أن يحل المسائل الصعبة والمعقدة.

وفي الختام، لنفعل ذلك من أجل أطفالنا. لدي ابنة وولدان. وأريد أن أترك لهم، ولأطفالهم، عالماً صـــالحاً للســـكن ومكاناً يمكنهم تســـميته الوطن. ومن واجبي ومســـؤوليتي أن أفعل ذلك. وإذا لم نتمكن من الاتفاق على الآثار التي يخلفها تغير المناخ على الأمن، فلا بأس عندها في أن نترك زمام الأمور تفلت من يدنا ونبقى في المنزل. نحن بحاجة إلى جلب المزيد من الشـباب والعمل معهم. فكيف يمكننا الاسـتمرار في سرقة مستقبلهم من خلال تقاعسنا؟ فلنتكاتف جميعاً لاتخاذ إجراءات حاسمة وذات مغزى، قبل فوات الأوان. إن لم يكن من أجلنا، فلنفعل ذلك من أجل أطفالنا.

المرفق 45

بيان البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

تتقدم مالطة بالشكر إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب بشأن المخاطر المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين وكيفية التصدي لهذه المخاطر من خلال التخفيف من حدة الكوارث وبناء القدرة على الصمود.

فمن الظواهر الجوية الشديدة إلى الآثار البطيئة الحدوث مثل ارتفاع مستوى سطح البحر والتصحر، يمكن أن تكون لتغير المناخ عواقب مدمرة من فقدان سبل كسب الرزق إلى فقدان أقاليم ودول بأكملها وفقدان الاحتياجات الأساسية، مثل الحصول على الغذاء والماء. لا يؤثر تغير المناخ على الدول بنفس الطريقة ولكن عواقبه، إذا لم تكن الدول مستعدة، شديدة بما يكفي لتفاقم عدم الاستقرار والنزاع.

وهذا هو بالتحديد السبب في أن مشاركة مجلس الأمن في مسائل المناخ والأمن أمر مرغوب فيه وضروري على حد سواء. ولهذا الهدف، نقدر الجهود التي تبذلها المملكة المتحدة منذ أمد بعيد، ونرحب بإعادة مشاركة الولايات المتحدة في هذا المجال.

لا يمكننا أن نكون غير مستعدين. ويوفر التعاون المتعدد الأطراف أفضل أشكال التأهب لجميع أشكال النزاعات التي تتفاقم بفعل تغير المناخ. وفي الوقت الحاضر، غالباً ما تكون الأدوات المتاحة لنا ارتكاسية وتعتمد على عمليات تكميلية، مثل إدارة مخاطر الكوارث والمساعدة الإنسانية. وعلينا أن نتجاوز ذلك وأن نهدف إلى استراتيجية شاملة للقدرة على الصمود. إن الوقاية هي أفضل أشكال التأهب. وأفضل طريقة لمنع تغير المناخ هي من خلال تدابير تخفيف طموحة. وسيترجم إيلاء مزيد من الاهتمام بالتخفيف إلى حاجة أقل إلى التكيف وإلى قدرة أفضل على الصمود.

ونعتقد أن هذه الاستراتيجية تتحقق على أفضل وجه من خلال أهداف التنمية المستدامة. تعتبر أهداف التنمية المستدامة في حد ذاتها أدوات لضمان القدرة على الصمود، إلى جانب التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ودعماً لعمل الأمين العام في تحقيق المزيد من التقارب بين أهداف التنمية المستدامة وجدول الأعمال الدولي للمناخ، ينبغي لنا أن نتبع سياسات تسعى إلى تشجيع تعاون إقليمي أفضل، وتعزيز استجابات الأمم المتحدة الأكثر تنسيقاً، وتعزيز الاتساق بين الاستراتيجيات المتعددة المتقاربة في المنطقة.

يمكن للأمم المتحدة، من خلال عملها بشأن أهداف التنمية المستدامة، أن تقطع شوطاً طويلاً في تشجيع الحكومات على وضع خطط عمل وطنية أو إقليمية تهدف إلى القدرة على تحمل تغير المناخ. يتطلب بناء القدرة على الصمود وجود الاستثمار، وهنا يمكننا أن نستفيد من الآليات القائمة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لإحداث تغيير من خلال تشجيع الاستثمار في التخفيف والتكيف لصالح الانتقال إلى مجتمعات قادرة على الصمود.

يختلف بناء القدرة على الصمود ودعم التكيف من حيث الشكل والمدى من منطقة إلى أخرى. ولا يؤثر تغير المناخ على الدول والمناطق بنفس الطريقة، ولذلك فإن اتخاذ القرار في هذا المجال يحتاج إلى أن يكون مستنيراً من خلال البحوث والبيانات حتى يتسنى لنا اتباع نهج محدد السياق في التعامل مع المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

وتحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى إنشـــاء قاعدة إعلامية شـــاملة لمجلس الأمن بشـــأن المخاطر الأمنية المتصـــــلة بالمناخ، وإدماج عوامل الخطر المناخية والبيئية في الأجلين القصـــــير والطويل في تقييم وإدارة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن، والاستفادة من خبرة منظومة الأمم المتحدة بأسرها من أجل تحديد الحلول المناسبة.

ولعل أهم عنصر لا يمكننا أن نغفل عنه هو أن البشرية تعاني من ضرر لا يمكن إصلاحه عندما نعجز عن تقدير أثر التدهور البيئي على الأمن البشـــري والرفاه الاجتماعي والاقتصـــادي، وعندما نقلل من أهمية الحاجة إلى حماية حقوق الضعفاء بطريقة عادلة ومنصفة.

ولا يمكننا أن ننســـى أن المخاطر المناخية والأمنية تؤثر على الفئات الأكثر ضـــعفاً بطريقة غير متناســـبة. وعلينا أن نكفل عدم تخلف أحد عن الركب، من أفقر البلدان النامية إلى الشـــرائح المحرومة من السكان، مثل النساء والفتيات. والواقع أن المرأة والسلام والأمن مجال ذو أولوية بالنسبة لمالطة. وينبغي أن تكون المرأة قادرة على المشاركة على قدم المساواة وأن تتاح لها إمكانية الوصول على قدم المساواة إلى تلك الأدوات التي تسمح لها بالمساهمة في مجتمعات سهلة التكيف وتنعم بالسلام.

ولهذه الأسباب، تعتزم مالطة مواصلة المشاركة في العمل بشأن المناخ والأمن في مجلس الأمن إذا نجحنا في مسعانا بمجلس الأمن. ونود أن نرى توافقاً أوسع في الآراء بشأن هذا الموضوع، ونواصل الدعوة إلى إجراء حوار مفتوح داخل مجلس الأمن بغية تعزيز التفاهم والتعاون بشأن قضايا المناخ والأمن.

المرفق 46

بيان البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

أولا وقبل كل شـيء، أود أن أشـكر المملكة المتحدة على تنظيمها هذه المناقشـة المفتوحة لمجلس الأمن اليوم، بشأن المسألة الحاسمة المتعلقة بالمناخ والأمن. وهذه المناقشة فرصة مثالية لتوجيه رسائلنا إلى الأمم المتحدة وإلى العالم، وزيادة الوعي بالعواقب الأمنية لتغير المناخ، والتذكير بأن تغير المناخ ليس مسألة تتعلق بالسياسة البيئية والاقتصادية فحسب، بل هو أيضا تحد كبير للسلم والأمن الدوليين.

ويؤيد المغرب البيان الذي أدلى به وزير خارجية ألمانيا، متحدثا باسـم مجموعة الأصـدقاء المعنية بالمناخ والأمن (المرفق 20). وأود أن أشـكر ألمانيا على وضـع هذه المسـألة في صـميم ولايتها في مجلس الأمن في عامي 2019 و 2020. إننا ندعو معا إلى أن يأخذ مجلس الأمن في اعتباره في قراراته الصـلة بين المناخ والأمن. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات في المناطق التي يهدد فيها تغير المناخ السـلام والأمن، وينبغي له القيام بذلك قبل أن تندلع النزاعات أو تتصـاعد حدتها. كما أن بُعد المهاجرين بسبب تغير المناخ مهم ويجب أن يؤخذ في الاعتبار بطريقة أكثر استدامة.

ويولي المغرب أهمية خاصـة للعمل المناخي على الصـعيد الوطني والمتوسـطي والأفريقي. وعلى الصـعيد الوطني، لدى المغرب سياسـة طموحة لمكافحة تغير المناخ وتطوير مصـادر الطاقة المتجددة. ومع ذلك، فنحن نعيش في منطقة تتسـم بالصـلة المترابطة بين تغير المناخ والأمن والتنمية المسـتدامة. إن القارة الأفريقية، ولا سـيما منطقة السـاحل الشـقيقة، تتعرض لأضـرار لا مبرر لها وغير متناسـبة جراء عواقب الاحترار العالمي، الذي لا تسهم فيه بأي شيء تقريبا.

إن أفريقيا التي لديها انبعاث منخفض لغازات الدفيئة يبلغ أقل من 4 في المائة من الانبعاثات العالمية، تعاني بصـورة غير عادلة من الآثار القاسـية لتغير المناخ. وهذه حالة ينبغي أن تكون مصـدر قلق للعالم، ومجلس الأمن، وخاصـة بلدان القارة الأفريقية. وانطلاقا من هذه الملاحظة، فإن المغرب ملتزم التزاما كاملا بمواصـلة الزخم الذي أطلق في مؤتمر قمة العمل الأفريقي الأول، الذي عقد في مراكش على هامش الدورة الثانية والعشـرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ، على نحو يصب في صالح البروز القاري المشترك حول مشاريع عبر وطنية طموحة وملموسة.

وفي هذا الصـدد، ووفقا للتعليمات الملكية الصـادرة عن الملك محمد السـادس، يقدم المغرب دعما ماليا وتقنيا كبيرا، في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أجل تفعيل لجنة المناخ لحوض الكونغو، التي ترأسـها جمهورية الكونغو؛ ولجنة المناخ لدول منطقة السـاحل، برئاسـة جمهورية النيجر؛ ولجنة المناخ التابعة للدول الجزرية في أفريقيا التي ترأسها جمهورية سيشيل.

وإذا كان هناك وعد واحد للبلدان النامية – ولا سـيما البلدان الأكثر عرضـة للاحترار العالمي – ينبغي الوفاء به في نهاية المطاف، فهو المساعدة على تصحيح الاختلالات الناجمة عن تغير المناخ. وبناء على ذلك، يرحب المغرب بالالتزام الذي تعهد به الشـركاء الدوليون في مؤتمر القمة الأول لرؤسـاء دول وحكومات لجنة المناخ لدول منطقة السـاحل، الذي عقد في نيامي في شـباط/فبراير 2019، بتمويل تنفيذ برنامج الأولوية الإقليمي للجنة المناخ لدول منطقة السـاحل، بمبلغ 3,41 بلايين دولار. وهذه خطوة هامة

ينبغي أن تســـتمر لتزويد اللجنة بالدعم الثنائي والإقليمي والدولي الكامل لتنفيذ خطة الاســـتثمار في مجال المناخ في المنطقة بأسرها.

وعلاوة على ذلك، فإن المملكة المغربية، بوصـفها بلدا شـريكا مؤسـسـا للجنة الإقليمية لدول منطقة السـاحل، ولا سـيما بوصـفها عضـوا أفريقيا داعما في المنطقة، ملتزمة التزاما راسـخا بدعم أعمال اللجنة من خلال تولي دراسـات الجدوى لوضـع اللمسـات الأخيرة على خطتها للاسـتثمار في مجال المناخ. وتم التوقيع على مذكرة تفاهم في تشـــرين الأول/أكتوبر 2020 في الرباط بين مركز الكفاءات للتغير المناخي ولجنة المناخ لدول منطقة الســاحل، تهدف بشــكل خاص إلى دعم جمهورية النيجر في تعزيز العمل المناخي في منطقة الساحل.

وتغير المناخ عامل مضــاعِف للمخاطر. وهو يحدث بصــفة خاصــة في المناطق الهشــة أصــلا، ويهدد اســتقرار الدول والمجتمعات. ويمكن أيضــاً أن تواجه مناطق تبدو مســتقرة اضــطرابات متصــلة بتغير المناخ. والواقع أن الأثر على مجتمعات محلية معينة، مثل المجتمعات التي تمارس الرعي، قد ترتبت عليه بالفعل عواقب وخيمة، لا سيما في أفريقيا. إن التحدي الذي يواجه أساليب الحياة التي استمرت لقرون، يربك المنـاخ الاجتمـاعي لهؤلاء الســـكـان، ويمكن أن يؤدي إلى انهيـار اقتصـــادي، وفي نهـايـة المطـاف إلى التعصب والتطرف.

وفي هذا الســياق، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصــل الدعوة إلى ســياســة مناخية عالمية طموحة. وبالمثل، فإن جميع الدول مدعوة، من أجل تحقيق الأمن والاســـتقرار العالميين، إلى تعزيز جهودها لحماية المناخ ومســاعدة البلدان الأكثر تضــررا من تغير المناخ. وما دامت أهداف المناخ التي وضــعها المجتمع الدولي غير كافية لخفض الاحترار العالمي إلى مســتوى مقبول، فإن عواقب الاحترار العالمي ســوف تكون مطروحة على أجندة السياسة الخارجية والأمن.

المرفق 47

بيان الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة، أمريت باهادور راي

أود في البداية أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن موضوع المناخ والأمن الهام. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة.

لقد أصبحت أزمة المناخ تشكل تهديدا وجوديا للبشرية جمعاء في حقبة الأنثروبوسين هذه. إنها أزمة عالمية. ومستقبل البشرية على المحك.

وقد ذكرتنا جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بالصلة التي تربطنا بالطبيعة. وحتى أثناء هذه الجائحة، لم يكن هناك أي فترة ارتحنا فيها من أزمة المناخ. فمستوى البحر آخذ في الارتفاع، والجبال المغطاة بالثلوج آخذة في الذوبان، والأنهار الجليدية آخذة في التراجع، وتنتشر الفيضانات والجفاف على نطاق واسع.

لقد ثبتت منذ زمن طويل التهديدات الخطيرة والوجودية الناجمة عن تغير المناخ، لا سيما بالنسبة للبلدان التي تعاني من حالات خاصة كأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه البلدان مضطرة لتحمل وطأة الكارثة على نحو غير متناسب، حيث أنها تملك قدرة أقل على معالجة المشاكل.

كما أن تغير المناخ هو أيضا عامل مضاعف للتهديد ومُسرّع لعدم الاستقرار، ويسهم في الأزمات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، وفي نشوب الصراعات والهجرة القسرية. ويطرح خطرا أمنيا ويشكل تحديات خطيرة للسلم والاستقرار الدوليين.

وللتخفيف من هذه المخاطر، يجب أن نفهم الروابط بين المناخ والأمن. ويجب أن ندرك أيضا أن العمل المناخي ليس أمرا حاسما لسلامة الكوكب فحسب، بل أيضا لسلامة وأمن الشعوب. ولذلك، ينبغي التعامل مع العمل المناخي ليس بوصفه مجرد استدراك أو إضافة لسياساتنا، بل يجب أن يكون في صميم جهودنا الإنمائية.

وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية:

أولاً، ينبغي أن يسير التعافي من كوفيد-19 والعمل المناخي جنباً إلى جنب. ويمكن أن يكون الانتعاش الأخضر من كوفيد-19 حلاً مستداماً للقضاء على المخاطر المتصلة بالمناخ.

ثانيا، إن الاستثمار في استراتيجيات التكيف والقدرة على الصمود، لا سيما على مستوى المجتمع المحلي، أمر بالغ الأهمية لمنع نشوب الصراعات. إن دور التكنولوجيات الجديدة في تحسين التنبؤ بالمخاطر المتصلة بالمناخ دور مهم كذلك.

ثالثا، على الرغم من أن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية هي أقل البلدان مسؤولية عن التسبب في أزمة المناخ، فإنها تشكل مجموعة البلدان الأكثر تعرضا لضرر الأزمة. ولذلك ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمعالجة أوجه ضعفها. وسيكون التمويل حاسما في بناء القدرة على تحمل تغير المناخ وتحقيق اقتصادات متعادلة من حيث الانبعاثات. وتدعو نيبال إلى تمويل مبسط ومتاح، وكذلك نقل التكنولوجيا إلى البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

رابعا، إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ، فإن ضرورة توسيع نطاق طموحنا أكبر من أي وقت مضى. وترحب نيبال بقرار الولايات المتحدة الانضمام مجددا إلى اتفاق باريس. ونشدد على التنفيذ الفعال للاتفاق، ونؤكد مجددا على ضرورة التعجيل بجهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق كوكب أنظف وأكثر اخضرارا. فلم يعد بوسعنا أن نؤخر العمل المناخي. ويجب أن نعمل على إنجاح الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقده في غلاسغو.

خامسا، يجب أن يكون مجلس الأمن قدوة يحتذى بها في صون السلم والأمن الدوليين وفي التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. وتدعو نيبال إلى إبداء الإرادة والالتزام السياسيين، ولا سيما من جانب الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس وكبار مسببي الانبعاثات، لزيادة الطموح والتصدي للتحديات الأمنية المتصلة بالمناخ.

وأخيرا، لا يسعنا أن نقلل من المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ عندما ننظر إلى تزايد عدم المساواة والتوترات العرقية في جميع أنحاء العالم. ويجب أن يشمل المؤتمر السادس والعشرون للأطراف العلاقة بين تغير المناخ والأمن كجزء لا يتجزأ من مناقشاته.

فهذا ليس وقت التراجع عن التزاماتنا. هذا هو الوقت المناسب لاتباع العلم وعمل المزيد. هذا هو الوقت المناسب لمكافحة التشاؤم والتساهل، وللتصدي للتحديات الأمنية المتعددة الأوجه الناشئة عن أزمة المناخ.

المرفق 48

بيان البعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة

لقد جعلت هولندا – بوصفها مملكة تضم أربعة بلدان معرضة بشكل خاص للظواهر الجوية الشديدة – المناخ والأمن أولوية خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن في عام 2018. وقد أصبحت الآثار الأمنية لتغير المناخ أوضح منذ ذلك الحين. إنها تتطلب اهتماما مستمرا، وفهما معززا، وإجراءات عاجلة. وأود أن أوضح ثلاث طرق للمضي قدما.

أولا، يجب أن نكيف سريعا طريقتنا في العيش مع واقع جديد. فلن نتمكن من بناء مجتمعات قادرة على تحمل ضغوط المناخ السريع التغير إلا من خلال زيادة إجراءات التكيف.

ومن أجل التعجيل بالعمل، استضافت هولندا مؤخرا أول مؤتمر قمة إلكتروني بالكامل للتكيف مع المناخ. واعتز بأني ترأست جلسة حول حلول التكيف في أفريقيا، وهي قارة ذات إمكانات لا تضاهى للابتكار والحلول الإبداعية. وللمساعدة على إطلاق هذه الإمكانات، تستثمر هولندا 100 مليون يورو في برنامج الأراضي الجافة في منطقة الساحل. كما عززنا استثماراتنا في صندوق أقل البلدان نموا. وفعلنا ذلك لأن المجتمعات المسالمة تعمل على تلبية احتياجات أضعف الفئات، وهو ما يقودني إلى النقطة الثانية.

إذا ما أردنا التخفيف من المخاطر المناخية – الأمنية، فإننا نحتاج كذلك إلى معالجة العلاقة المعقدة بين المياه والسلام والأمن. ولهذا السبب أطلقت مملكة هولندا شراكة المياه والسلام والأمن، التي تطور أدوات للمساعدة في تحديد المخاطر الأمنية المتصلة بالمياه وتمكين المجتمعات المحلية من اتخاذ إجراءات مبكرة. ففي الآونة الأخيرة، على سبيل المثال، عملت الشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة في العراق على إعداد تحليل نموذجي لنقص المياه في الأجزاء الوسطى والجنوبية من ذلك البلد، بما في ذلك توصيات لمعالجة أزمات المياه، وهو ما يقودني إلى نقطتي الأخيرة.

يتعين علينا أن ندمج الاعتبارات المناخية في عمل الأمم المتحدة في كل خطوة من خلال بذل المزيد من التدابير لرصد الآثار الأمنية لتغير المناخ، بما في ذلك من خلال تقديم الأمين العام تقارير منتظمة؛ وعن طريق زيادة إدماج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في استراتيجية الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وأدوات الإنذار المبكر، وذلك جزئيا من خلال إعطاء آلية المناخ والأمن أهمية أكبر؛ وعن طريق تعزيز تدريب موظفي الأمم المتحدة على مهام السلام والأمن وعلى الآثار الإنسانية لتغير المناخ؛ وعن طريق تعميم مراعاة تغير المناخ في بناء السلام، بما في ذلك في عمل لجنة بناء السلام. ويبد المجلس المفتاح لاستجابة شاملة متعددة الأطراف، ونحث أعضاءه على العمل من أجل التوصل إلى قرار يمكِّن من تحقيق هذا الهدف على نحو فعال.

وفي الختام، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على قيادتكم في هذا الصدد.

المرفق 49

بيان الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، تيجاني محمد بندي

أشكر وفد المملكة المتحدة في رئاسته لمجلس الأمن لهذا الشهر على تنظيمه مناقشة اليوم حسنة التوقيت بشأن موضوع يؤثر علينا بأبعاد مختلفة في جميع أنحاء العالم. ونشكر مقدمي الإحاطتين على إحاطتيهما الثاقبتين.

يشكل تغير المناخ تهديدا وجوديا للمجتمعات في جميع أنحاء العالم. إنه عامل مضاعف للمخاطر بالنسبة للاضطرابات الاجتماعية والنزاعات. ويهدد الأثر المسبب للاختلالات لتغير المناخ على سبل العيش في جميع أنحاء العالم، الذي يقترن بالنزاعات العنيفة، وعدم الاستقرار السياسي والصراع الاقتصادي وانعدام الأمن الغذائي الذي يلوح في الأفق، بعكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس.

ولذلك فإن التحديات والمخاطر الهائلة التي يفرضها تغير المناخ تتطلب عملا مشتركا للتخفيف بشكل كبير من أثره السلبي – الذي ترك بصماته في كل جانب من جوانب حياتنا – وإنهائه عند الضرورة. ويجدر بالذكر أن ارتفاع درجات الحرارة وتغيّر هطول الأمطار وارتفاع مستويات سطح البحر مع الفيضانات والجفاف والتصحر وتدهور الأراضي والظروف المناخية القاسية وتناقص موارد المياه العذبة وفقدان التنوع البيولوجي، كلها تحرم سكان بلدان بأسرها من سبل كسب عيشهم. ويجهد التدهور البيئي كثيرا نظم الحوكمة بصفة خاصة، لا سيما في المناطق التي تشهد حاليا تنافسا على الموارد الطبيعية ونزاعات إقليمية وحركات تمرد تزيد من حدة التوترات وانعدام الأمن، وكلها عوامل تشهدها مناطق مثل منطقة الساحل. ولا تزال هذه التفاعلات تهدد استقرار المنطقة وتؤدي إلى الهجرة القسرية أو التشريد من المنطقة.

فنتيجة لتغير المناخ، تقلص كثيرا حجم حوض بحيرة تشاد، الذي كان في السابق مصدرا للإنتاجية والأمن الغذائي وتكوين الثروات لمواطني ثمانية بلدان أفريقية تعيش حول الحوض. وتظل المنطقة الآن تعاني أزمة إنسانية حادة تسببت في هجرة العديد من السكان بعيدا عن البحيرة بحثا عن حياة أفضل. ومما يثير القلق أكثر في المنطقة تصعيد جماعات مسلحة مثل جماعة بوكو حرام الإرهابية، التي تعرض أنشطتها السكان المحليين في المنطقة، ولا سيما النساء والأطفال، للمزيد من مخاطر التجنيد والاختطاف والاسترقاق من قبل هذه الجماعات. وقد استلزمت طبيعة انعدام الأمن وهشاشة أوضاع المواطنين في هذه المناطق إلى حد كبير تشكيل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، التي توفر استجابة تعاضدية وإقليمية لتهديد الإرهاب في المنطقة.

ولا تزال الكوارث الطبيعية والنزاعات تقوض الجهود التي تبذلها البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية للتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. ويرى وفد بلدي ضرورة صياغة أطر بناء السلام بحيث تعكس تحديات تغير المناخ التي يتعين على البلدان أن تواجهها بوتيرة متزايدة. ولا شك في أن هذا التعديل سيعزز الجهود الرامية إلى التصدي لآثار تغير المناخ.

وقد كانت إعادة ملء بحيرة تشاد أولوية قصوى لحكومة نيجيريا، وتجري جهود ترمي إلى إقامة شراكات متينة في محاولة لتحسين الظروف المعيشية وسبل العيش لسكان المنطقة وزيادة المساعدة في التصدي للمخاطر البيئية والأمنية التي تهدد المنطقة بمرور الوقت. وتحقيقا لذلك تقوم حكومة نيجيريا بوضع برنامج لإعادة التأهيل ووضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل الخاصة بالتنمية والتأقلم مع آثار تغير المناخ في حوض بحيرة تشاد التي تشمل مشروعا لنقل المياه بين الأحواض بتكلفة تقدر بـ 55 بليون دولار.

تعزيزاً للتصـــدي لزيادة تأثير الظروف المناخية المتغيرة، رحبت نيجيريا أيضـــاً بإصـــدار ســـندات خضـراء كمصـدر تمويل مبتكر وبديل للمشـاريع التي من شـأنها أن تخفض الانبعاثات وتوفر البنية التحتية المناخية القوية اللازمة للطاقة المتجددة والنقل المخفض لانبعاثات الكربون وكذلك البنية التحتية للمياه والزراعة المستدامة.

وتتطلب الآثار المتعددة الأبعاد لتغير المناخ والأمن تعاونا أوســـع نطاقا بين الدول الأعضـــاء في الأمم المتحدة والهيئات المتخصـــصـــة التابعة للأمم المتحدة لتعزيز التصـــميم العالمي على التصـــدي لتغير المناخ، مع ما يترتب عن ذلك من آثار على السلام والأمن وما يقترن بها من آثار إنسانية.

وأود القول أن اســـتجابتنا لتغير المناخ ينبغي ألا تقل قوة في مجال التنمية المســـتدامة. لقد أكدت الجمعية العامة مجددا في القرار 63/281 الذي أتخذ في 3 حزيران/يونيه 2009 أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ هي الصـك الأسـاسـي للتصـدي لمسـألة تغيّر المناخ. وسلّمت بأن طبيعة تغير المناخ تتطلب تعاوناً أوسـع نطاقاً بين الدول الأعضـاء؛ ودعت مختلف أجهزة الأمم المتحدة، عند الاقتضـاء وفي إطار ولاية كل منها، إلى تكثيف جهودها للتصدي لتغير المناخ.

ويؤمن وفد بلدي إيمانا راســـخا بدعوة الأمين العام في 23 أيلول/ســـبتمبر 2019 في قمة العمل المناخي وتنبيهه لأهمية التركيز على الصـــعيد العالمي بالنظر إلى تفاقم أزمة المناخ والحاجة إلى وضـــع مسـارات جديدة لدعم تحقيق اتفاق باريس بشـأن تغير المناخ وخطة التنمية المسـتدامة لعام 2030. وشـددت القمة على أن معدل 1,5 درجة مئوية الحد الآمن اجتماعيا واقتصـــاديا وســـياســـيا وعلميا للاحترار العالمي بحلول نهاية هذا القرن.

وينبغي اتخاذ خطوات ملموســـة للتخفيف من تدهور بيئة كوكبنا. ولذلك، من الضـــروري أن يكثف جميع القادة إجراءاتهم المتعلقة بالمناخ بما يتماشى مع طلب مجلس الأمن. وقد تجسد التزام نيجيريا بتعهدها بموجب اتفاق باريس في مساهمتنا المحددة وطنيا، بما في ذلك الالتزام بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 20 في المائة دون قيد أو شرط وكذلك وفقا للشروط بحلول عام 2030.

وأود أن أكرر التزام حكومـة بلـدي بـدعم وتعزيز جميع الالتزامـات الإقليميـة والـدوليـة والوفـاء بهـا للتخفيف من حدة تغير المناخ في إطار جهد جماعي يسعى إلى كفالة رفاه الأجيال الحالية والمقبلة.

المرفق 50

بيان البعثة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة

تثني بولندا على المملكة المتحدة لعقدها هذه المناقشة في الوقت المناسب. ونعرب عن امتناننا لمقدمي الإحاطات على عرض وجهات نظرهم اللافتة للاهتمام.

تؤيد بولندا البيان المقدم باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن (المرفق 20) ودعوتها إلى العمل.

إن الآثار الأمنية لتغير المناخ واسعة النطاق. ولذلك فإننا نؤمن إيمانا قويا بأن التصدي لها مسؤولية تقع على عاتق مجلس الأمن. ويجب علينا أن نبذل كل جهد ممكن لتحقيق تقدم ملموس في هذه المسألة.

وندرك جميعا جيدا تداخل الهشاشة العامة لبعض المناطق مع الضعف إزاء تغير المناخ في كثير من الأحيان. وما زلنا نشهد في العام الماضي موجات الحرارة والجفاف وندرة الأغذية والمياه والفيضانات وتقلص المناطق الزراعية والرعوية مما أدى إلى تشريد السكان في كثير من الأحيان. ومن شأن آثار تغير المناخ هذه أن تكون مصدرا لأسباب النزاع وانعدام الأمن. وربما تسبب أيضا أضرارا للموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الكثير من المجتمعات الخارجة من النزاع في انتعاشها الاقتصادي.

ويجب أن تستند استجابتنا لتغير المناخ والمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ إلى الوقاية والتخفيف والتكيف. ومن الضروري خفض الانبعاثات بما يتماشى مع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ ودفتر قواعد كاتوفيتسه. واتفق الاتحاد الأوروبي على هدف جديد لخفض الانبعاثات بنسبة 55 في المائة على الأقل بحلول عام 2030. ونتطلع إلى أن تستكمل جميع الاقتصادات الرئيسية مساهماتها المحددة وطنيا هذا العام لتتناسب مع المستوى الحالي لطموح الاتحاد الأوروبي. وإذا ما تم إقناع مجموعة العشرين بأكملها بتعزيز أهدافها – وهي المسؤولة عن 80 في المائة من الانبعاثات العالمية – فإن من شأن ذلك أن يضع العالم على مسار سريع لتحقيق هدف ما دون 2 درجة مئوية.

وينبغي وضع استراتيجيات التكيف وتنفيذها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. وتواصل بولندا تنفيذ استراتيجيتها الوطنية للتكيف التي اعتُمدت في عام 2013 كما وضعت استراتيجيات تكيف لأكبر مدنها البالغ عددها 44 مدينة. وتبين بولندا، بوصفها البلد المضيف للدورة الحادية عشرة للمنتدى الحضري العالمي المقرر عقدها في كاتوفيتسه في عام 2022 دور المدن في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ. ونحن على استعداد لتبادل خبراتنا.

وهناك حاجة إلى تركيز استراتيجي على تنفيذ نُهُج مبتكرة وشاملة لجميع القطاعات لمعالجة الصلات القائمة بين تغير المناخ والأمن والسلام المستدام. وفي ذلك السياق، نؤكد أهمية تقديم الأمين العام تقارير منتظمة عن تلك الصلة. ويتعين علينا ضمان أن تكون جهودنا الرامية إلى تحقيق الاستقرار وبناء السلام مراعية للمناخ. وهناك حاجة إلى مزيد من التركيز على منع المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وبناء القدرة على الصمود. ومن الأمور الحاسمة في ذلك الصدد خطط التكيف وجمع المعلومات وتحليل البيانات وإنشاء نظم للإنذار المبكر. وينبغي أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مجهزة بالأدوات اللازمة

لإجراء تقييمات محلية لمخاطر المناخ وتوفير استجابات تنفيذية في جميع مراحل عملية السلام. وتؤيد بولندا تعزيز الدور الاستشاري للجنة بناء السلام في هذا الشأن.

وتشيد بولندا أيضاً بعمل آلية الأمن المناخي وفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن. ونرحب بتعيين أول مستشار للأمن البيئي من قبل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مؤخرا، ونعتقد أن هذه الممارسة ينبغي أن تتّبعها بعثات وعمليات أخرى للأمم المتحدة في المناطق المتأثرة من جراء المناخ. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان كفالة نشر الدروس المستفادة لدى البعثة على نطاق واسع في الاستجابة للأثر المتزايد للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

ويتطلب تغير المناخ أيضــا تحولا في نُهجنا وأولوياتنا في مجال بناء الســلام. ويتعين علينا تعزيز التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة المعنية في الميدان وأن نستخدم البيانات المناخية بصورة منتظمة لإرشاد قرارات بناء الســلام المبكرة التي تلزم البلدان الخارجة من النزاع بمســارات إنمائية معينة. ومن الضــروري في هذا الصدد توفير تدريب خاص ومراعٍ للمناخ لجميع موظفي الأمم المتحدة المعنيين.

وتظل حماية وتمكين الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة مثل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في صميم شواغل بولندا. وتثبت الأدلة أن النساء أكثر ترجيحا للتأثر بتغير المناخ من الرجال. ولذلك ينبغي لمبادرات التكيف أن تحدد وتعالج الآثار الجنســانية المحددة للمناخ، ولا ســيما في المجالات المتصــلة بالمياه والأمن الغذائي والزراعة. وعلينا أيضــا أن نســتمع إلى أصــوات الشــباب الذين أثبتوا أنهم عناصر حقيقية للتغيير. وقد حان الوقت للاعتراف بإسهامهم الفريد في العمل المناخي العالمي.

ويتعين علينا الآن أكثر من أي وقت مضــى تطبيق نهج متســق للنهوض بجدول أعمال الســلام المستدام. وإذ ننضم إلى الجهود الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل، فنحن بحاجة إلى مواصلة التركيز بشكل خاص على التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس.

وفي الختام، تود بولندا أن تؤكد ضــرورة العمل انطلاقا من تعددية الأطراف. وبما أن تغير المناخ لا يعرف حدودا، فإنه يشكل تحديا وجوديا للمجتمع الدولي بأسره.

المرفق 51

بيان الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، فرانسيسكو دوارتي لوبيز

تؤيد البرتغال، بصفتها عضوا في مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن البيان المشترك المقدم باسم المجموعة (انظر المرفق 20).

ونرحب بحقيقة أنه في سياق الاستجابة المتعددة الأطراف الأوسع نطاقاً للتهديد الوجودي المتمثل في تغير المناخ، يتناول مجلس الأمن الذي يتولى المسؤولية الرئيسية عن ضمان السلام والأمن الدوليين أثر تغير المناخ على الأمن بوصفه عاملا مضاعِفاً للمخاطر. ونأمل أن تمهد هذه المناقشة الطريق لمشاركة المجلس بصورة أكثر انتظاماً في المسائل المتعلقة بالمناخ والأمن.

إن التخفيف من تأثير المناخ على الأمن، لا سيما في سياقات الهشاشة، سيتحقق في نهاية المطاف من خلال التصدي لتغير المناخ نفسه. ولا يمكن التصدي لتغير المناخ على نحو كامل إلا بمساهمة كل بلد وعن طريق ضمان التعاون على المستوى المتعدد الأطراف.

وتلتزم البرتغال بقوة بتحقيق تحييد أثر الكربون بحلول عام 2050 في سياق استراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل اقتصاد محايد مناخياً في نفس الإطار الزمني. وتلك إحدى الأولويات التوجيهية للرئاسة البرتغالية الحالية لمجلس الاتحاد الأوروبي.

وسيكون هذا العام حاسماً في كفاحنا ضد تغير المناخ ويجب علينا أن نكثف جهودنا في التحضير للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وثمة آثار خطيرة بالفعل لارتفاع مستويات سطح البحر وزيادة احتمالات التصحر وفترات الجفاف وندرة الموارد على السكان في حالات الضعف، مما قد يؤدي إلى الهجرة ويزيد من حدة التوترات بسبب تناقص الموارد، الأمر الذي يؤجج بدوره النزاعات. وكثير من هذه الآثار محسوس بالفعل في منطقة الساحل وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وثمة أهمية كبيرة لأن تسهم جهود بناء السلام إسهاماً فعالاً في تعزيز قدرة البلدان على الصمود والقدرة على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ. وبوسع مجلس الأمن أن يُمكِّن البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام من خلال تكليفها بولايات ملائمة وتزويدها بما يكفي من القدرات والتدريب لمعالجة أوجه الضعف التي يزيدها تغير المناخ تفاقماً، مما يكفل الحفاظ على التركيز على المناخ والأمن في جميع مراحل سلسلة السلام.

وعلى نطاق أوسع، نشجع إدراج الصلة بين المناخ والأمن في جداول أعمال المجلس الأفقية، مع التركيز بشكل خاص على الخطتين المتعلقتين بالمرأة والسلام والأمن وبالشباب والسلام والأمن. ومن المهم بصفة خاصة أن تتاح للشباب إمكانية التعبير عن آرائهم عند معالجة أوجه الترابط بين الأمن والمناخ، لأنهم سيكونون الأكثر تأثراً بعواقبه. ومن المهم جدا أيضاً أن نواصل تعزيز مشاركة المرأة في الحفاظ على السلام وصونه كهدف في حد ذاته، وكذلك النظر في الآثار المحددة لتغير المناخ على النساء، اللواتي يمثلن 80 في المائة من الأشخاص المشردين بسبب تغير المناخ.

ونسلم بفوائد آليات مثل آلية المناخ والأمن، التي ينبغي مواصلة تعزيزها من أجل زيادة دورها في حشد المعرفة والإسهام في تعميمها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. إن جمع البيانات وتحليلها عنصران

أساسيان لضمان أن يكون لدى مجلس الأمن معلومات موثوقة من أجل تطوير أدوات وقدرات للإنذار المبكر لمنع تصاعد النزاعات. ونرحب أيضاً بإنشاء فريق خبراء غير رسمي معني بالمناخ والأمن داخل المجلس.

وبالإضـــافة إلى ذلك، ينبغي أن يدمج تحليل المخاطر الأمنية المتصـــلة بالمناخ والوعي بها على نحو أفضــل في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والدول الأعضـــاء على صـــعيد الدبلوماســية الوقائية وبناء السلام. ويجب أن نأخذ في الاعتبار دور لجنة بناء السلام من أجل اتباع نهج أكثر اتساقاً، تعمل في إطاره ركائز الســلام والأمن والتنمية في الأمم المتحدة معاً بشــكل أوثق. كذلك يمكن أن تكون الاســتفادة من دور لجنة بناء الســلام في تقديم المشــورة إلى مجلس الأمن والالتزام المحمود للتشــكيلات القطرية بتقديم مشــورة مكتوبة قبل مناقشــات مجلس الأمن ســبيلا لإدراج الصـــلة بين المناخ والأمن في المناقشــات الفعلية بشــأن السلام والأمن.

المرفق 52

بيان وزير الدولة للشؤون الخارجية في قطر، سلطان بن سعد المريخي

[الأصل: بالعربية والإنكليزية]

نشكر المملكة المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، وأشكر المجلس على التزامه المستمر بالتصدي للتهديدات المستقبلية للسلام والأمن الدوليين التي يطرحها تغير المناخ. ونود أن نشكر بشكل خاص دولة السيد بوريس جونسون، رئيس وزراء المملكة المتحدة، على تكريسه وقتاً لترؤس هذه الجلسة وأشكره على قيادته. كما نود أن نشكر معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، لإحاطته المتبصرة.

إنَّ الطقس القاسي والكوارث الطبيعية وتغيُّر المناخ والتحديات البيئية الأخرى تسهم إسهاماً كبيراً في الفقر والجفاف وندرة الغذاء والتهديدات الصحية والنزوح، لا سيما في الدول الضعيفة وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة.

كما أن تأثير جائحة كوفيد-19 على النظم الصحية الوطنية في جميع أنحاء العالم وعلى الاقتصاد العالمي هو بمثابة تذكير هام بوجود مجموعة واسعة من التهديدات لأمننا الجماعي، وبالحاجة الملحّة إلى العمل معاً لمواجهتها.

وعلى مدى السنوات الماضية، ما برحت دولة قطر تتحمل مسؤولياتها كشريك فعَّال في المجتمع الدولي تعمل مع الأمم المتحدة والشركاء العالميين الآخرين على تقديم الدعم إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، لتعزيز قدراتها على التأقلم مع آثار تغير المناخ والتأهب للكوارث الطبيعية ومواجهتها.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر 2012، استضافت دولة قطر الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وشاركت فيها بفعالية. ولقد صرَّح حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، في مؤتمر القمة للأمم المتحدة للعمل المناخي المعقود في شهر أيلول/سبتمبر 2019، بأنَّ ''ظاهرة تغير المناخ هي من دون شك إحدى التحديات الخطيرة في عصرنا". وأعلن سموه عن مساهمة دولة قطر بمبلغ 100 مليون دولار لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً لتتمكن من التصدي لتغير المناخ وآثاره المدمرة.

وفي الآونة الأخيرة، وقَّع صندوق قطر للتنمية والمعهد العالمي للنمو الأخضر في تشرين الأول/أكتوبر 2020 مذكرة تفاهم للعمل معاً لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً كي تتمكن من تكوين القدرات على التأقلم مع تغير المناخ وتحقيق النمو الأخضر، بما ينسجم مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

هذا وستستضيف دولة قطر مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، من 23 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2022، وسيتم فيه اعتماد برنامج عمل الدوحة الذي سيكون أول خطة عمل لأقل البلدان نمواً تُعتمد بعد اعتماد خطة عام 2030. وسيكون التصدي لتغير المناخ واحداً من القضايا الأساسية المطروحة وسيحظى بمكانة بارزة في المؤتمر.

تعمل مؤسـســات دولة قطر، جنباً إلى جنب مع خبراء من جميع أنحاء العالم، على إحداث تغيير تحولي في جميع أنحاء البلد والمنطقة والعالم بأسره. والعمل جارٍ على إطلاع الأصدقاء والشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين في جميع أنحاء العالم على النتائج المحقَّقة.

ختاماً، فإن دولة قطر ستواصل التعاون من أجل أن نضمن بقاء أجيال المستقبل سالمةً تنعمُ بالصحة والأمان كي تتمكن بدورها من المساعدة في بناء مستقبل آمن ومستدام لأنفسها ولأُسَرها ولمجتمعاتها. كما تتطلع إلى مواصلة بناء شراكات قوية في رحاب الوطن وفي الخارج لمواجهة هذا التهديد.

المرفق 53

بيان البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

أجرى مجلس الأمن في نيسان/أبريل 2007 أول مناقشة مفتوحة بشأن مسألة الأمن المناخي (انظر S/PV.5663). وأدارت المملكة المتحدة، رئيسة مجلس الأمن في ذلك الوقت، تلك المناقشة. واليوم، تود جمهورية كوريا أن تعرب عن تقديرها للمملكة المتحدة على قيادتها فيما يتعلق بجدول الأعمال هذا وعلى عقد هذه الجلسة الهامة مرة أخرى.

منذ أول مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن، فقد وسع المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة من فهم الصلات المعقدة بين تغير المناخ والسلام والأمن. وقد تم الاتفاق على نطاق واسع على أننا بحاجة إلى التصدي لمسألة مناخنا المتغير لحماية سلام وأمن العالم وشعبه بشكل أفضل.

لكن تتفاقم أزمة المناخ أكثر من أي وقت مضى. والواقع أن عام 2020 كان أكثر الأعوام حرارة على الإطلاق، وفقا للإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء، ولا نزال نشهد الآثار السلبية لتغير المناخ في جميع أنحاء العالم. ولم تتسبب الظواهر الجوية الشديدة الناجمة عن تغير المناخ في عواقب إنسانية فحسب، بل تسببت أيضا في انعدام الأمن الإقليمي في عدد متزايد من الحالات. ونسلم بأن هناك مخاطر أمنية أكبر في المناطق الهشة حيث لا توجد معالجة كافية لتغير المناخ.

ونشيد بدور مجلس الأمن في مسألة الأمن المناخي، ونود أن ندعو إلى زيادة مشاركة المجلس في إطار اختصاصه الكامل. وفي هذا الصدد، تود جمهورية كوريا أن تبرز النقاط الثلاث التالية.

أولا، نتفق تماما على أن التصدي لتغير المناخ من خلال التخفيف وبناء القدرة على الصمود على وجه الخصوص سيشكل الإجراء الوقائي لتجنب أسوأ مخاطر الصراع. ونحن بحاجة إلى إجراءات جريئة لحصر ارتفاع درجة الحرارة في 1,5 درجة مئوية، على النحو الذي ينص عليه اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وفي هذا الصدد، أعلن الرئيس مون جاي - إن في تشرين الأول/أكتوبر الماضي أن جمهورية كوريا هدفت إلى تحقيق تحييد أثر انبعاثات الكربون بحلول عام 2050، وهو ما شجعته البلدان الرئيسية الأخرى المسؤولة عن الانبعاثات التي أعلنت عن التزامات مماثلة.

وفي هذا الصدد، سيكون نجاح الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي ستستضيفها المملكة المتحدة هذا العام، أكثر أهمية، لأن استقرار المناخ شرط ضروري لتحقيق السلم والأمن العالميين. وستستضيف جمهورية كوريا من جانبها، الشراكة الثانية من أجل النمو الأخضر ومؤتمر قمة الأهداف العالمية 2030 في سول يومي 30 و 31 أيار/مايو. وسيكون مؤتمر قمة الأهداف العالمية 2030 بمثابة منصة متعددة الأطراف لتوطيد العمل المناخي المعزز ونقطة انطلاق في الوقت المناسب لنجاح المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من خلال تسهيل الزخم السياسي الحاسم المؤدي إلى تنظيم مؤتمر الأطراف في غلاسكو.

ثانيا، تود جمهورية كوريا أن تدعو إلى اتخاذ إجراءات صارمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك قيادة مجلس الأمن بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، نرحب بالمشاركة المستمرة لمجلس الأمن في جدول الأعمال المتعلق بالمناخ، بما في ذلك من خلال عدد من القرارات والبيانات الرئاسية وإنشاء آلية الأمن المناخي ومبادراتها. ونؤيد أيضا تقديم الأمين العام تقريرا شاملا وفي الوقت المناسب إلى مجلس الأمن بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

وفيما يتعلق بالإجراءات الملموسة، نود أن نؤكد من جديد أنه بوسعنا أن نجد مثالا جيدا في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2/2020 الذي اعتمد مؤخرا بشأن الدعم الدولي لمنطقة الساحل. وهو ينص على التعاون الوثيق بين هيئات الأمم المتحدة المعنية والدول الأعضاء على نحو يؤدي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة بشكل أكبر. وستواصل جمهورية كوريا الاضطلاع بدور فعال وبنّاء فيما يتعلق بمتابعة القرار وتنفيذه.

وكخطوة أخرى نحو اتخاذ المزيد من الإجراءات الملموسة، أطلقت جمهورية كوريا مبادرة غابة السلام في المؤتمر الرابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام 2019، والتي تعزز السلام والثقة من خلال التعاون بشأن إعادة تأهيل واستعادة الأراضي المتدهورة والغابات في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات. ونعتقد أن هذه الجهود يمكن أن تسهل التبادلات المثمرة وتزيد التعاون الاقتصادي في المناطق الهشة، مما يسهم في نهاية المطاف في تخفيف حدة التوتر السياسي.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى ضمان انتعاش من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة. وقد تسببت جائحة كوفيد-19 بعد مرور عام على تفشيها في أضرار مدمرة لمجتمعاتنا واقتصاداتنا. ومن المحزن أن نرى أكثر المجتمعات المحلية والبلدان ضعفا هي الأكثر تضررا، ويجب أن نسرع في مساعدة الناس على التغلب على هذه الأزمة. ومع ذلك، ينبغي ألا يلغي انتعاشنا جهودنا لمكافحة تغير المناخ أو أن يعيدنا إلى ما كنا عليه من قبل. وبدلاً من ذلك، فنحن بحاجة إلى خطة أفضل وأكثر مراعاة للبيئة، لتفادي الأزمات في المستقبل.

وفي هذا الصدد، تنفذ جمهورية كوريا الاتفاق الكوري البيئي الجديد، في إطار رؤية تحييد أثر انبعاثات الكربون لعام 2050. وهي تسعى إلى تحقيق اقتصاد خفيض الكربون ومستدام من خلال الاستثمار في القطاعات المراعية للبيئة، وتوفير فرص عمل جديدة مراعية للبيئة. ومن شأن ذلك أن يجعل الاقتصاد الكوري في نهاية المطاف ممتثلا لاتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتؤيد جمهورية كوريا أيضاً بنشاط جهود المعهد العالمي للنمو الأخضر لمساعدة البلدان النامية على تحقيق انتقال خفيض الكربون وبطاقة مستدامة. وستتبادل جمهورية كوريا خبراتها ودروسها المستفادة وستتعاون مع بقية العالم.

لقد أصبح تغير المناخ على نحو متزايد محركا هاما لعدم الاستقرار الإقليمي، ويهدد السلام العالمي. ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يواجه التحديات لوحده. فبالفعل، إن البشرية وكوكبنا معرضان بشكل جماعي لتلك التهديدات العالمية، ويجب علينا أن نعمل في تضامن عالمي للتصدي لها. وستواصل جمهورية كوريا المشاركة بنشاط في التعاون الدولي لمنع تفاقم الأزمات المناخية، وتحولها إلى تهديدات للسلام والأمن.

المرفق 54

بيان الممثل الدائم لسانت لوسيا لدى الأمم المتحدة، كوزموس ريتشاردسون

قبل أربعة عشر عاما، عرضت المملكة المتحدة مسألة تغير المناخ والأمن على مجلس الأمن للمرة الأولى في تاريخ المجلس الممتد طيلة 62 عاما (انظر S/PV.5663). ومنذ ذلك الحين، أثار رؤساء الدول والحكومات والوزراء والدبلوماسيون على حد سواء الأهمية الحاسمة للمخاطر التي تهدد أمن المناخ في المناقشات المفتوحة الرفيعة المستوى والاجتماعات غير الرسمية.

ولا يزال العالم يتصدى للآثار المتعددة الأبعاد المرتبطة بتغير المناخ، والتي تتراوح بين زيادة الضعف وعدم الاستقرار والفقر، وفقدان الأراضي والتنوع البيولوجي، والصراعات العنيفة والأزمات الإنسانية، وصولا إلى زيادة حدة وتواتر الكوارث الطبيعية والتهديدات لمستقبل البشرية ذاتها. وقد أوضح رئيسا الجماعة الكاريبية وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، المخاطر الأمنية الفريدة والعاجلة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل سانت لوسيا.

وقد ركز مجلس الأمن منذ إنشائه، في الغالب على مسائل الحرب والنشاط العسكري والنزاعات العنيفة. ومع ذلك، فقد قام المجلس على مر السنين بتطوير وتوسيع نطاق المواضيع الأمنية، بما في ذلك مفهوم أكثر شمولا للأمن البشري ومحنة النساء والأطفال في النزاعات، مثبتا بذلك قدرته كجهاز نشط ومتطور. وتجسد المناقشات التي جرت على مر السنين الفهم المتزايد بأنه يجب النظر في المخاطر الأمنية لتغير المناخ إلى جانب المخاطر النووية والبيولوجية والكيميائية.

إنها حقيقة أن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم خطر النزاعات وعدم الاستقرار في المستقبل أو إطالة أمده أو يسهم فيه. إن آثار تغير المناخ لا تحدث في فراغ؛ فهي تتفاعل مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتكثف المخاطر القائمة من قبل، مع تأثير كارثي مضاعف للتهديد. وفي حين أن الصلة بين المناخ والأمن لا تزال معقدة، يتعين على مجلس الأمن، بوصفه أرفع جهاز يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يتطور ليناسب هذه اللحظة والتحديات القائمة.

إن سياقنا الدولي الحالي يقدم دليلا واضحا على أن تغير المناخ والتنمية المستدامة والسلام والأمن ليست مسائل يستبعد بعضها بعضا. ولذلك، سيكون من الضروري التصدي للتحديات المتعددة الأبعاد من خلال نهج مدروس للأمم المتحدة بأسرها. والتعاون والشمول للجميع، أمران أساسيان. ومن شأن تحقيق التكامل بين ولايات وأعمال مجلس الأمن وغيره من كيانات الأمم المتحدة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن يُفسح المجال لنهج كلي يجمع بين الخبرات في مجال تغير المناخ، والسلام والأمن، والتنمية المستدامة، والمسائل الإنسانية كي تعمل معاً في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

وإدراج ذلك التهديد الأمني غير التقليدي في جدول أعمال المجلس بادرة جديرة بالثناء، ولكن بالنسبة لمن ليس لديهم متسع من الوقت، حيث إن تغير المناخ لا يزال يقوض وجودنا ذاته كدول قومية، فإن هدفا أكثر قابلية للتحقيق يتطلب تغييراً مؤسسياً ومنهجياً، لأن تغير المناخ لن ينتظر توافق الآراء. ويرحب وفد بلدي بالعدد المتزايد من أعضاء مجلس الأمن الذين يلتزمون بالعمل على تحسين إمكانية حصول المجلس على المعلومات والتحليلات المتصلة بالمناخ من أجل تمكين المجلس من تقييم الآثار الأمنية المترتبة عن تغير المناخ على نحو أفضل، ودعم التدابير ذات الصلة لمنع نشوب النزاعات.

ويثني وفد بلدي على المملكة المتحدة لعرضها هذه المسألة الحاسمة على مجلس الأمن مرة أخرى، وعلى انضمامها إلى أعضاء المجلس الآخرين في الدعوة إلى عقد اجتماع لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن. ونتطلع إليكم، سيدي الرئيس، لمواصلة دعمكم داخل المجلس لمناصرة تعزيز الإقرار بالترابط المعقد بين تغير المناخ والأمن، وآثارهما بوصفها مسألة تتقاطع مع جدول أعمال المجلس، والحاجة إلى تكييف أساليب العمل المؤسسية من أجل فهم التحديات.

المرفق 55

بيان الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة، ميشال مِلينار

أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن التصدي للمخاطر المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين في إطار بند جدول الأعمال ”صون السلام والأمن الدوليين: المناخ والأمن“.

إننا نشهد فترة صعبة للغاية في التاريخ العالمي. ويذكرنا مرض فيروس كورونا بأن الحياة محفوفة بالمخاطر ومترابطة. فعالمنا كان هشاً بالفعل. إذ ارتفع عدد النزاعات العنيفة والحالات التي تنطوي على الحاجة إلى المساعدات الإنسانية والنزوح خلال العقد الماضي، وزادت حدتها وتأثرت بفعل تغير المناخ. ويجب أن يصبح التفاعل بين تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والأمن الدولي بنداً رئيسياً في جدول أعمال منع نشوب النزاعات. وهذه هي الطريقة الوحيدة لتوقع التهديدات المستقبلية ومساعدة أضعف البلدان.

وسلوفاكيا من أشد المؤيدين للعمل المناخي والسلام وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وقد أعادت الرئيسة السلوفاكية، فخامة السيد زوزانا كابوتوفا، التأكيد على ذلك في مؤتمر قمة العمل المناخي الذي عقده الأمين العام في عام 2019. وأود أن أؤكد ما قالته:

> ”إذا نجحنا في الاتحاد في عملنا بشأن المناخ، يمكننا توليد شعور جديد بالتضامن والصالح العام. ويمكن لذلك المساعدة على استعادة النظام الدولي، والتغلب على الانقسامات، وإتاحة فرص جديدة في مجالي السلام والتنمية“.

وقد شهدنا إحراز تقدم هام خلال السنوات الماضية. إذ تحسن الأساس التحليلي لعمل مجلس الأمن بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ بفعل عمل آلية الأمن المناخي في الأمانة العامة. وينبغي زيادة تعزيز الآلية لأنها تقرّب أكثر بين الخبرات من مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة بشأن منع نشوب النزاعات والوساطة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتغير المناخ والقدرة على التكيف والشؤون الجنسانية.

وبالمثل، ينبغي تمكين هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام من التصدي للمخاطر المتصلة بالمناخ، بما في ذلك المخاطر التي تؤدي إلى تناقص الموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، فإن زيادة الإجهاد المائي نتيجة لتغير المناخ أمر هام للغاية، مما يزيد من خطر نشوب النزاعات وتقويض جهود بناء السلام. وأود أن أعيد تأكيد دعم سلوفاكيا لإصلاحات الأمين العام الرامية إلى جعل عمليات الأمم المتحدة للسلام أداة أكثر فعالية في معالجة ما يفسده تغير المناخ وعواقبه على الأمن العالمي.

ولا تزال سلوفاكيا والاتحاد الأوروبي مصممين بقوة على تنفيذ التزاماتهما بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، بما في ذلك من خلال الاتفاق الأخضر الأوروبي. وندعو جميع الشركاء إلى إظهار نفس التصميم ونحن على مشارف الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وباعتبار الاتحاد الأوروبي أكبر مانح في العالم في مجال المناخ، فإن الكثير من مساعداتنا تسعى إلى الجمع بين التكيف مع الاحترار العالمي والتدخلات لتحسين الإدارة المستدامة للموارد ومنع نشوب النزاعات.

ونؤيد تماماً الطموحات والخطط، التي ستكفل نجاح مؤتمر الأطراف السادس والعشرين. ونحن مقتنعون بأن بناء القدرة على الصمود ودعم التكيف من أجل منع مخاطر النزاع ودعم بناء السلام والاستقرار أمران أساسيان. ولذلك، نرحب بإعطاء مؤتمر الأطراف الأولوية للتركيز على تعزيز التكيف والصمود،

لا سيما في المناطق المعرضة لآثار تغير المناخ. فمن خلال بناء القدرة على الصمود، يمكننا الحد من المخاطر، بما في ذلك المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ. ويمكن أن تسهم برامج ومشاريع التكيف مع تغير المناخ في بناء السلام، ويمكن أن يكون لبناء السلام آثار إيجابية على تدابير التكيف مع المناخ.

ونرحب بعودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق باريس، بما في ذلك خطط الولايات المتحدة المعلنة لوضع البلد على طريق الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050، على غرار الاتحاد الأوروبي من خلال الاتفاق الأخضر الأوروبي.

وفي 20 كانون الثاني/يناير، اعتمدت حكومة سلوفاكيا وثيقة بشأن رؤية التنمية واستراتيجيتها في البلد حتى عام 2030 - سلوفاكيا 2030، وهي وثيقة تنفيذ للوفاء بالأولويات الوطنية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي تلك الوثيقة، تعلن سلوفاكيا الامتثال للاتفاق الأخضر الأوروبي على أساس خطة عام 2030. إن رؤية التنمية واستراتيجيتها في سلوفاكيا حتى عام 2030- سلوفاكيا 2030- تعمل على تجسيد وتحديد أولويات خطة 2030 والاتفاق الأخضر الأوروبي في ظل الظروف الخاصة بسلوفاكيا. وكاستراتيجية إنمائية متكاملة، فإنها تضع أيضاً السياسات العامة والسياسات الإنمائية للحكومات المحلية لضمان تنسيقها وتآزرها واستقرارها واستخدامها على نحو أكثر كفاءة.

وعلاوة على ذلك، أود أن أشير إلى زيادة تعرض النساء والفتيات لتأثيرات المناخ والأمن. وتبين جميع تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام الصلاتِ الوثيقة بين نوع الجنس والمناخ والأمن، وتفيد أن النساء في الخطوط الأمامية للعمل المناخي يقمن بدور حيوي في منع نشوب النزاعات وفي تحقيق السلام المستدام والشامل للجميع. ويظل من الهام للغاية دعم امتلاك زمام الأمور على الصعيد المحلي وتحسين القيادة وتوسيع نطاق الإدماج في سياق النزاعات والأوضاع الهشة، مع إيلاء اهتمام خاص للشؤون الجنسانية والشباب.

وينبغي للأمم المتحدة أن تبذل ما في وسعها لتولي زمام المبادرة في تيسير وتنسيق الجهود العالمية المتعلقة بتغير المناخ، والعمل مع الشركاء الإقليميين وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول مثل الأعمال التجارية والسلطات المحلية التي تؤدي دوراً تتزايد أهميته في ذلك المجال. إن تعددية الأطراف أداة رئيسية يمكنها، بل ينبغي لها، أن تتوصل إلى حلول عالمية، بما في ذلك تغير المناخ. وفي هذا الصدد، فإن سلوفاكيا ملتزمة التزاماً كاملاً بأن تكون جزءاً من تلك المسؤولية الجماعية.

المرفق 56

بيان البعثة الدائمة لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة

ترحب سلوفينيا بالاهتمام المتزايد الذي يوليه مجلس الأمن للدوافع المعاصرة لنشوب النزاع، ولا سيما الصلة بين المناخ والأمن. ونشكر المملكة المتحدة على وضع هذا الموضوع على جدول الأعمال وعلى جعل هذه الجلسة مفتوحة.

لقد أصبحت تداعيات تغير المناخ والتدهور البيئي أوضح وأكثر انتشاراً من أي وقت مضى. وهي تقوم بدور عامل مضاعف للمخاطر. ولن يشكل اختيارنا تجاهلها إلا خطرا علينا.

وينبغي أن يكون عام 2021 عاماً طموحاً وعملاً في التصدي لحالة الطوارئ المناخية العالمية، بما في ذلك المخاطر المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين.

تشكل حالة الطوارئ المناخية خطراً داهمًا ومتزايدًا على الاستقرار والسلام. سيؤدي عدم النظر في المخاطر إلى تقويض جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام وسيدفع البلدان الضعيفة والفئات الاجتماعية إلى حلقة مفرغة من النزاع والحرمان.

وينبغي ألا نتجاهل العوامل البيئية والمسائل المتعلقة بالموارد الطبيعية في عمليات السلام. وبينت تحليلات النزاع أن هذا يزيد إلى حد كبير من مخاطر تكرار نشوب النزاعات.

وتنعكس معظم آثار تغير المناخ في الاضطرابات التي تحدث في دائرة المياه مما يؤثر على جميع البلدان. وتعمق ندرة الموارد المائية وسوء إدارتها أوجه عدم المساواة الاجتماعية. ومن شأنها أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ومن المرجح أن تؤدي زيادة الحاجة إلى المياه والتنافس عليها إلى زيادة التحديات الأمنية المائية. وكشفت جائحة مرض فيروس كورونا عن المزيد من مواطن الضعف القائمة.

وردا على الأسئلة المطروحة في هذه المناقشة، تود سلوفينيا أن تتشاطر اعتباراتها التالية.

ولأجل بناء القدرة على الصمود، يجب أن تضع عملية الانتعاش بعد انتشار الجائحة حلولاً مراعية للصمود أمام آثار المناخ في حين يجب أن تكون تدخلاتنا مقاومة للنزاعات. وتعدُّ عملية الاستصلاح الواسع للأراضي من الأمثلة الجيدة على جهود الصمود والتكيف لمنع نشوب النزاعات. وهي بمثابة تدبير قوي للتكيف. ومن شأنها أيضا أن تجمع بين مختلف فئات المجتمع في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل مشترك – بهدف تحقيق الاستقرار وتوفير فرص العمل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذه المساعي بقوة.

ويعتبر التنافس على الموارد الطبيعية من أكثر الأسباب الرئيسية الشائعة لعدم الاستقرار والنزاع. وينبغي إدماج الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بطريقة فعالة في المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية الموضوعة وفقاً لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وينبغي صياغة هذه المساهمات في إطار جهد شامل يسهم أيضا في تخفيف حدة النزاعات بإشراك الفئات المهمشة والنساء والشباب.

وينبغي أن تأخذ في الاعتبار أيضاً أن آثار تغير المناخ عابرة للحدود، شأنها في ذلك شأن الكثير من الموارد الطبيعية. إن معظم موارد المياه العذبة على كوكب الأرض عابرة للحدود الدولية ولذلك يكتسي

التعاون عبر الحدود أهمية قصوى. وقد ثبت على مر التاريخ أن المشاركة النشطة في جهود التعاون في مجال المياه تعتبر من أهم العوامل في تجنب النزاعات.

لقد ساعدت المناقشات المواضيعية السابقة التي جرت في مجلس الأمن في إذكاء الوعي بالصلة بين المناخ والأمن. وأتاحت التبادل اللازم لمواصلة الاستجابة وبناء القدرات. وينبغي أن نواصل إدراج هذا المنظور في المناقشات المتعلقة بالأسباب الجذرية للنزاعات.

ونعتقد أيضا أنه يمكن لمجلس الأمن أن يعزز عمله المتعلق بالصلة بين المناخ والأمن والتنمية. وينبغي أن يولي أهمية خاصة للمياه بوصفها أهم مورد طبيعي ولا غنى عنه. وبوسع ذلك أن يمثل نموذجا لنهج دينامي لمنع النزاعات وتحويلها، بالإضافة إلى بناء السلام والقدرة على التكيف بدعم عن طريق التنمية المستدامة الشاملة والتعاون الإقليمي.

إن من شأن الجهود الرامية إلى إدماج تغير المناخ والأمن أن تدعم أيضا بخطة مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فالنساء والفتيات هن الأكثر تضررا من تغير المناخ ولكن بوسعهن أيضا أن يكنّ عوامل قوية للتغيير إذا ما تم تمكينهن بالتعليم والوسائل الاقتصادية وتكافؤ الفرص. ومن الضروري أيضا معالجة الفجوة الرقمية.

ونرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ من خلال المناسبات والمناقشات المواضيعية التي تشمل عموم عضوية الأمم المتحدة. وترحب سلوفينيا بهذه المناقشات وتشارك بنشاط في هذه العملية.

وينبغي للمجلس أن يقود جهودا واسعة النطاق لتعزيز قاعدة المعلومات عن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. وينبغي تصميم تدخلات مراعية للمناخ في مجالات الوساطة وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات بما يتيح القدرة على التصرف عند وقوع المخاطر الأمنية الناجمة عن المناخ.

ويكتسي التركيز على التكيف وبناء القدرة على الصمود على مستوى المجتمع المحلي أهمية خاصة لمنع نشوب النزاعات. ويتيح تعيين مبعوث الأمم المتحدة الخاص المعني بالطموح والحلول المناخية مؤخرا فرصة لتعزيز هذه الأبعاد.

ما برحت سلوفينيا تشارك بصورة فعالة في المناقشات المتعلقة بالمناخ والأمن في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية، وستواصل القيام بذلك في المستقبل. وأود مرة أخرى أن أشدد على تقديرنا لإشراكنا في مناقشة اليوم.

المرفق 57

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

إن جنوب أفريقيا نصير طويل الأمد لضرورة الاستجابة العاجلة المتعددة الأطراف لتغير المناخ الناجم عن فعل الإنسان اعترافاً منها بالتهديد الوجودي الذي يسببه للبشرية فضلاً عن الأنواع الأخرى التي نتقاسم معها هذا الكوكب الرائع.

وما برحت جنوب أفريقيا تدعو إلى استجابة جماعية لهذا التحدي العاجل في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي توفر منتدى لإيجاد حل متعدد الأطراف لهذا التحدي. وتسترشد الاتفاقية بمبادئ الإنصاف والتمايز في الإجراءات التي يتعين على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية اتخاذها، فضلا عن تقديم الدعم لجميع البلدان النامية التي تطلبه.

وتتطلع جنوب أفريقيا إلى المشاركة في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين في الاتفاقية الذي تستضيفه المملكة المتحدة في غلاسكو في وقت لاحق من هذا العام. ونأمل أن يمكن ذلك من إحراز مزيد من التقدم في إيجاد حل عاجل فعال ومتعدد الأطراف لهذا التحدي بما يتماشى مع مبادئ الاتفاقية. ونرحب أيضاً في هذا الصدد بعودة الولايات المتحدة إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ ونتطلع إلى التزامها المتجدد بالعملية المتعددة الأطراف.

وتسلّم جنوب أفريقيا بأن تغير المناخ ربما يؤدي إلى نشوب النزاعات في حالات معيّنة. ونسلّم أيضا بأن العوامل مثل الجفاف وندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي والتصحر - التي يعتقد أنها ناجمة عن تغير المناخ أو تتفاقم بسببه - تؤدي إلى زيادة خطر نشوب النزاعات العنيفة. وفي أفريقيا هناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن ذلك هو الحال في أجزاء من منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد علاوة على القرن الأفريقي. وفي هذه الحالات، كما هي في أماكن أخرى، تشكّل الضغوط المناخية المرتبطة بتغير المناخ الناجم عن فعل الإنسان، تهديدات أو عوامل مضاعِفة للخطر وتؤدي إلى زيادة التوترات والنزاعات بإضافة المزيد من الضغوط على الموارد الشحيحة.

ولكننا نعتقد أن من المهم الاعتراف بأن تغير المناخ مسألة تتعلق بالتنمية المستدامة في المقام الأول ويتعين معالجتها من خلال التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بدعم من الدول الأعضاء والهيئات المتعددة الأطراف المكرسة لدعم جميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إن من العوامل الرئيسية للتصدي لتغير المناخ كفالة التعاون الدولي لاتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف الآثار والتكيف وضمان حصول جميع البلدان النامية على الدعم التنفيذي أو الوسائل أو المساعدة التي تحتاج إليها في التصدي للخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ. وفيما يتعلق بالآثار الأمنية لتغير المناخ، فإن أفضل طريقة للتصدي لها بنفس القدر هي زيادة الدعم الكبير فيما يتعلق بالتكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ إلى البلدان المتأثرة بطريقة ملائمة، فضلا عن تيسير الحصول عليه.

إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مناطة بها ولاية رئيسية وتتوفر لديها قدرات لتعزيز الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي، لا سيما وأنها تتمتع بعضوية عالمية تعمل بناء على توافق الآراء وتلتزم بمبادئ الاتفاقية، بما في ذلك الإنصاف والمسؤوليات المشتركة المتباينة وقدرات كل منها.

وفي رأينا أن إدراج تغير المناخ باعتباره مسألة مواضيعية في جدول أعمال مجلس الأمن ينطوي على خطر الانتقاص من أهمية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وصرف الاهتمام والموارد عن عملها الأساسي.

ونعتقد أيضاً أن ثمة أسئلة معقولة بشأن متى وعلى أي أساس علمي سيشير مجلس الأمن إلى تغير المناخ بوصفه عاملاً مساهماً في حالة نزاع محددة، وأين تحديداً سيرسم مجلس الأمن الحد الفاصل فيما يتعلق بإدراج المسائل البيئية في جدول أعماله. ومن المؤكد أن تغير المناخ ليس سوى واحد من عدة تحديات بيئية خطيرة لها آثار محتملة على السلام والأمن، وعلينا أن نحذر من خروج ولاية المجلس عن نطاقها ومن أن يتجاوز المجلس موارده وقدراته.

إننا لا نود أن نقلل من شأن المخاطر الأمنية المحددة المتصلة بالمناخ، والتي أقر بها مجلس الأمن تدريجياً في العديد من الوثائق على مر السنين والتي تلقت قدرة تحليلية معززة في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما آلية الأمن المناخي التي تربط بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وحيثما يثبت أن تغير المناخ عامل مساهم بوضوح في تهديد السلام والأمن الدوليين، فإننا نعتقد أن من المناسب أن يعلّق مجلس الأمن على هذه الصلة الواضحة في إطار السياق المحدد للبلدان التي قد تتأثر.

بل إن رسالتنا الأوسع نطاقاً هي أن المجتمع الدولي بحاجة إلى توجيه موارده بفعالية من خلال هيئات منظومة الأمم المتحدة الأنسب لغاية بعينها. غير أننا نرحب بفرصة هذه الجلسة لاستكشاف مقترحات لتعزيز قدرة مجلس الأمن على الاستجابة على نحو أفضل، حسب الاقتضاء، للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

وفي الختام، نحث على النظر في هذه المخاطر، كما كان الحال دائماً، في سياق الشراكات الوثيقة مع المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، وعلى السعي لإيجاد وسائل خلاقة وفعالة من حيث التكلفة لاستخدام الموارد القائمة وتجنب إيجاد آليات جديدة يمكن أن تترتب عليها تكاليف كبيرة وأعباء إضافية للعمليات المجهدة بالفعل.

المرفق 58

بيان الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة، أغوستين سانتوس مارافر

[الأصل: بالإسبانية]

يتوافق بياني مع ذاك الذي أدلى به وزير خارجية ألمانيا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن (المرفق 20).

وأود أن أشيد بالرئاسة البريطانية لمجلس الأمن لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى، التي تعرض على المجلس مرة أخرى آثار تغير المناخ على السلم والأمن العالميين. وأشكر رئيس الوزراء بوريس جونسون على حضوره وملاحظاته، وأؤكد له أن بإمكانه الاعتماد على التزام إسبانيا الكامل بنجاح المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. كما أشكر الأمين العام وجميع المتكلمين على بياناتهم.

إن من الواضح بصورة متزايدة أن تغير المناخ يؤثر على حياة جميع الناس ويهدد وجود بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. يذكّرنا العلم باستمرار بهذا الدليل التجريبي الذي يبين لنا، بتواتر وضراوة متزايدين، آثار الاحترار العالمي الذي يتبدّى في أشكال زعزعة الاستقرار الاجتماعي وإزهاق الأرواح البشرية وخسارة الموارد الاقتصادية.

لم تتسبب الأزمة الصحية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا إلا في تفاقم هذه الآثار، وبالتالي زيادة خطر عدم الاستقرار والنزاع وتحديداً في أكثر المناطق وفئات السكان ضعفاً. وإسبانيا على اقتناع بأن الانتعاش المستدام والقابل للصمود، القائم على الانتقال البيئي العادل والشامل، هو أفضل وصفة لمواجهة الأزمة. ولكن علاوة على ذلك، يجب أن تسمح لنا سياسة الوقاية بتوقع المخاطر، على سبيل المثال، وضمان أن يكون استبدال الوقود الأحفوري بمصادر الطاقة المتجددة مصحوباً بتدابير للتقييم والمعلومات والتحليل فيما يتعلق بآثاره على السلم والأمن.

ولهذه الأسباب، لا يمكن أن يقتصر العمل المناخي على مجال التنمية المستدامة؛ ومن الضروري أن يتناول المجلس آثار تغير المناخ على الأمن الدولي.

إن إسبانيا بلد معرض بصفة خاصة لآثار تغير المناخ، ولا سيما التصحر. إننا لم نُحدد هدف الحياد المناخي فحسب، ولكننا اعتمدنا أيضاً تشريعات محلية طموحة في هذا الصدد وفاء بالتزاماتنا. تتضمن خطتنا الثانية للتكيف الوطني، التي تمت الموافقة عليها مؤخراً، جوانب السلام والأمن والتعاون عبر الحدود وتعالج استراتيجيتنا للأمن الوطني شأن المناخ. وأخيراً، فإن بناء كوكب أقدر على امتصاص الصدمات وصديقاً للبيئة هو أحد الأسس الأربعة لاستراتيجية سياستنا الخارجية الجديدة.

ومن ناحية أخرى، فإن الاحترار العالمي وتدهور البيئة يؤثران سلباً على أمن الناس في جميع الظروف، بل وأكثر من ذلك في حالة النزاعات المسلحة. وفي حالات كثيرة، يكون هذا هو أصل النزاعات في حد ذاته. ولهذا السبب، أدخلت إسبانيا عنصراً شاملاً من عناصر المناخ والبيئة في جميع أنشطتها الإنسانية والإنمائية. وقد قام مشروع ”تحالف شاير“، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص تضم شركات خاصة والقطاع الأكاديمي والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي، بتوريد الكهرباء والمياه إلى مخيم آدي حاروش للاجئين في إثيوبيا منذ عام 2016.

كما أن اقتران أزمتي المناخ والصحة قد عرّض الأمن الغذائي والوصول إلى مياه الشرب لملايين الأشخاص المعرضين للخطر بشكل خاص. ولهذا فإن إسبانيا، إدراكاً منها لأهمية الحصول على مياه الشرب في النظافة الصحية، لا سيما بالنسبة للنساء، انضمت إلى تحالف المياه والصرف الصحي للجميع.

ولا يمكننا أن ننسى، في عملنا المتعلق بالمناخ، الاهتمام الخاص اللازم بالبعد الجنساني وتمكين المرأة. ويجب أن تتضمن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أيضاً البعد المناخي الذي كان غائباً حتى الآن.

وفي الختام، أكرر التأكيد على الحاجة الملحة والمتزايدة إلى أن يدمج المجلس آثار تغير المناخ في أنشطته. ولا يمكن ضمان السلم والأمن الدوليين دون التصدي لأكبر تهديد يواجه البشرية.

المرفق 59

بيان الممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم المتحدة، بيتر موهان مايثري بييريس

أود أولاً أن أشكر الممثل الدائم للمملكة المتحدة على تيسير هذه المناقشة البالغة الأهمية. نشترك نحن البشر في أننا نستغل موارد الكوكب بطريقة غير مقبولة. ويبدو أننا نقدم استجابة خجولة لإزالة الغابات، وردم الأراضي الرطبة، والتدخل الخطير في التنوع البيولوجي، والاستغلال الذي لا يمكن تصوره لموارد الكوكب، وذوبان القمم الجليدية وانقراض الحيوانات والنباتات، وكلها تؤدي إلى شيء واحد وهو تغير المناخ.

إننا نفعل كل هذا دون أن نقدر حقيقة أننا في حالة حرب مع كوكبنا – وهي حرب نحن فيها بالتأكيد في الجانب الخاسر. وقد أصبح خطاباً شائعاً من الناحية الفعلية، يكاد يصل إلى حد الرضا عن الذات، أننا في واقع الأمر نتنفس هواء ملوثاً ونستهلك أغذية سامة ونشرب مياهاً ملوثة ونقبل ارتفاع مستويات سطح البحر بوصفها حقيقة من حقائق الحياة. بل إننا نقبل التغير الشديد للمناخ بتعبير مثير للاهتمام: قنبلة ثلجية أو قنبلة شتوية.

ومن المثير للاهتمام، أنه يبدو أننا نُخلف إرثا لأجيالنا المقبلة في صورة كوكب يعاني من أضرار جسيمة. ويجب ملاحظة أن الأثر البيئي ليس مجرد فقدان للمناظر الطبيعية الجميلة، بل ما يعنيه هو أن المتطلبات الأساسية لاستمرار الحياة تتعرض بشكل مستمر، للخطر الشديد.

واليوم، وبينما نتصدى لمرض فيروس كورونا، يتضح أن التهديدات الأمنية غير التقليدية، مثل تغير المناخ، أصبحت أكبر نطاقاً وحجماً في القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق، ترحب سري لانكا بعقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب لمناقشة دور مجلس الأمن والدول الأعضاء والأمم المتحدة في التصدي للتهديدات التي يشكلها تغير المناخ للسلام والأمن الدوليين في المستقبل.

وقبل مناقشة دور الإدارة العالمية للمناخ، فيما يتصل بالإطار القانوني الدولي، اسمحوا لي أن أشير إلى اقتباس من صاحب السمو الملكي أمير ويلز، الذي عبر عن المسألة منذ عام 2009، بإيجاز شديد، عندما قال:

> ”بالضبط كما يعاني قطاعنا المصرفي تحت وطأة ديونه – ومن المفارقات أيضاً أنه يواجه دعوات للعودة إلى ما يسمى بالنُظم المصرفية التقليدية العتيقة – فإن نُظم الطبيعة الداعمة للحياة تخفق في مواكبة الديون التي راكمناها هناك أيضاً. وإذا لم نواجه ذلك، فإن الطبيعة التي هي بمثابة أكبر المصارف على الإطلاق يمكن أن تنهار“.
>
> وأرى أن هذه الملاحظات مناسبة للغاية من حيث التوقيت.

وندرك أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تضع حدودا ملزمة لانبعاثات غازات الدفيئة وأن بروتوكول كيوتو لعام 1997 يتضمن التزامات ملزمة للبلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بالسيطرة على انبعاثات غازات الدفيئة. وأعقب ذلك مؤتمر تغير المناخ لعام 2010 الذي قرر أنه ينبغي الحد من الاحترار العالمي ليصبح عند مستوى أقل من درجتين مئويتين. وفي عام 2015، تم اعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ الذي يهدف إلى توجيه تخفيضات الانبعاثات من عام 2020 فصاعداً صوب هدف أدنى هو 1,5 درجة مئوية.

ومن المهم أيضـــا أن نتذكر أن هيكل اتفاق باريس ينطلق من القاعدة، وذلك على النقيض من معاهدات القانون الدولي التي ينطلق هيكلها من القمة، مع معايير وأهداف محددة دوليا لكي تحققها البلدان. ومما يثلج الصـــدر أن نلاحظ أن اتفاق باريس، خلافا لبروتوكول كيوتو الذي يحدد أهدافا وله أثر قانوني، يعتمد على بناء توافق الآراء والتطوع لتحقيق الأهداف التي يجري تحديدها على الصـــعيد الوطني. ومن المشـجع أيضـا أن نُذكر بأن البلدان المتقدمة النمو قد التزمت في عام 2015 بتقديم نحو 100 بليون دولار سنويا للتمويل المتعلق بالمناخ ووافقت كذلك على الإبقاء على هذه المساهمة عند مستوى 100 بليون دولار سنويا حتى عام 2025.

غير أنه ربما كان من المؤســف أن نلاحظ أن عددا كبيرا من الدول الصـــناعية المتقدمة النمو الرئيســـية لا تفي بتعهداتها ولم تف بأهدافها المتعلقة بخفض الانبعاثات، وأنها لم تتمكن على أي حال من إبقاء ارتفاع درجات الحرارة العالمية عند مسـتوى أقل بكثير من درجتين مئويتين. ويقال إن الأرض لم يسـبق لها في تاريخها أن تمتعت بحالة شــبه مسـتقرة في ظل درجات حرارة تزيد بدرجتين مئويتين عن فترة ما قبل الثورة الصناعية وقد أُشير إلى وجود خطر كبير من أن النظام نفسه سيواصل الاحترار بسبب هذه العمليات حتى لو أوقفنا الانبعاثات.

ولذلك، من المهم أن ندرك أن مجرد خفض الانبعاثات لن يكون كافيا، ولكن سيتعين علينا أن نفعل أكثر من ذلك بكثير. وكما لاحظ خبير المناخ والعالم السابق في الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء في الولايات المتحدة، جيمس هانسون، فإن معظم الاتفاقات، للأسف، تتألف من وعود أو أهداف وليس التزامات.

إن سـري لانكا، بوصـفها بلدا جزريا واجه الأثر الضـار لتغير المناخ وصـدق على اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ، تدعو إلى ضـــرورة احترام الاتفاقات المتعلقة بالمناخ والتمسـك بها، وفقا للمسـؤولية المتباينة للبلدان وقدرات كل منها. وأقول إن هذا أمر محوري لضـمان الأمن الشامل فيما يتعلق بالمناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتؤثر عواقب تغير المناخ، مثل ارتفاع درجة الحرارة وتقلب معدل سـقوط الأمطار وارتفاع مسـتوى سـطح البحر، بصـورة خطيرة على جميع القطاعات الاقتصـادية تقريبا على الصـعيد العالمي. ويحرم حدوث الكوارث الطبيعية بســبب الظروف الجوية القاســية، مثل نوبات الجفاف الطويلة والفيضـــانات المفاجئة والانهيارات الأرضــية، المجتمع العالمي من سـبل العيش ويودي بالأرواح. وتعتقد سـري لانكا أن بناء قدرة المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية الضـعيفة على الصـمود أمام آثار تغير المناخ ضـمن الإطار الأوسع للتنمية المستدامة ينبغي أن يكون أولويتنا.

وإدراكاً من حكومة ســري لانكا لهذه المســؤولية، فقد أطلقت خطة وطنية للتكيف مع آثار تغير المناخ في سري لانكا، تحدد الزراعة ومصـائد الأسماك والمياه والصـحة البشرية والنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية والتنوع البيولوجي والهياكل الأسـاسية والمستوطنات البشرية بوصـفها أكثر القطاعات عرضـة للآثار الضـارة لتغير المناخ. وهي تتيح فرصـاً لأصـحاب المصـلحة لوضـع سياسـات لتعزيز التعاون؛ ولتيسـير بناء المؤسـســات وتعبئة الموارد وتطوير التكنولوجيا ونقلها؛ وتعزيز الوعي؛ ولبناء القدرات لزيادة قدرة المجتمعات المحلية الضعيفة على الصمود في العديد من المناطق والقطاعات في البلد.

وفي سـياق تنفيذ أحكام خطط التكيف الوطنية مع تغير المناخ، كما في حالة سـري لانكا، يكتسـي الدعم الخارجي لمواصـلة التعزيز والإجراءات أهمية كبيرة. وعلى هذا النحو، تدعو سـري لانكا منظومة الأمم

المتحدة إلى تقديم المســـاعدة إلى البلدان النامية لمكافحة التحديات، بما في ذلك التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وأرى بكل احترام أن ذلك سيشكل نقطة انطلاق لمنع المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

وينبغي أن تكون مكافحتنا لتغير المناخ وتوطيد الأمن جهدا جماعيا، بالشـــراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوســاط الأكاديمية والشــباب والنســاء والمجتمعات المحلية للشــعوب الأصـلية. وبينما تشـيد سـري لانكا بجهود مجلس الأمن في هذا المسـعى، فإنها تتطلع إلى الدورة السـادسـة والعشـرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ، التي سـتُعقد في غلاسـكو في هذا العام، لتوحيد العالم في جهود التصدي لتغير المناخ.

وأتمنى للمملكة المتحدة كل النجاح خلال فترة رئاستها لمجلس الأمن.

المرفق 60

بيان رئيس وزارة الخارجية الاتحادية في سويسرا، إنيازيو كاسيس

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة. إن آثار تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين عميقة. ويمكن أن تؤدي إلى نشوب نزاعات أو تزيد من تفاقم القائم منها.

وقد تمكنت، خلال زيارتي إلى عدة بلدان في غرب أفريقيا في وقت سابق من هذا الشهر، من رؤية آثار تغير المناخ بأم عيني. ومنطقة الساحل، على سبيل المثال، تعاني من الاحترار بشكل أسرع من المتوسط العالمي. وقد اعتمدت سويسرا للتو أول استراتيجية للسياسة الخارجية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهكذا، يؤكد بلدنا الأهمية المتزايدة للقارة الأفريقية بكل تنوعها. إن عواقب تغير المناخ تجعلنا نريد تعزيز قدرة السكان على الصمود. وفي غرب أفريقيا – كما هو الحال في الشرق الأوسط ووسط آسيا – نزيد من تعزيزنا لمبادرة السلام الأزرق على سبيل المثال. ويمكن للإدارة المشتركة الجيدة لموارد المياه خفض التوترات وتعزيز علاقات مستقرة بين مختلف الدول. ولذلك، ندعو مجلس الأمن إلى تعزيز جهوده في المجالات الثلاثة التالية:

ويتجلى المجال الأول في منع نشوب النزاعات. ويشكل تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ أولوية. ونرحب بكون جميع أعضاء المجلس أطرافا في ذلك الاتفاق. ويجب أن نحقق تحييد أثر انبعاثات الكربون. وقد حددت حكومتنا هذا الهدف لعام 2050.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يدمج مخاطر تغير المناخ في قراراته، بما في ذلك ولايات بعثات السلام. وتدعو سويسرا، بصفتها رئيسة مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين، المجلس والدول الأعضاء إلى تعزيز حماية السكان، بما في ذلك في النزاعات الناجمة عن المخاطر المناخية. ونشرت سويسرا، بالتعاون مع شركائها، في نيويورك، نتائج مشروع رقمي يجسد بشكل مرئي الروابط بين تغير المناخ والنزاعات في غرب أفريقيا. ويمكن لهذا النوع من الابتكار العلمي أن يوجه عمل المجلس بشكل أفضل.

ثالثاً، فيما يتعلق بإدماج التوصيات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة الأخرى وأصحاب المصلحة والمجتمع المدني، تقوم لجنة بناء السلام بدور استشاري هام. وتفخر سويسرا بتشجيع الحوار فيما بين الأطراف الفاعلة، ولا سيما في جنيف. إنني أفكر هنا في أسبوع جنيف للسلام وفي أي مبادرة تدمج المسائل البيئية والمناخية في مشاريع السلام، والعكس صحيح.

وتنشط سويسرا في جميع المجالات الثلاثة للتخفيف من المخاطر المرتبطة بتغير المناخ. وسنفعل ذلك أيضاً كعضو في مجلس الأمن، الذي سيترشح بلدنا لعضويته للمرة الأولى.

وفي الختام، أود أن أرحب بفرصة تقديم هذا البيان بالفيديو، الذي يتيح المشاركة المباشرة للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن في أوقات الجائحة هذه. وسويسرا تدعو المجلس إلى مواصلة هذه الممارسة وهي ملتزمة بتحسين أساليب عمله.

المرفق 61

بيان الممثل الدائم لتوفالو لدى الأمم المتحدة، ساموِيلو لالونيو

يشرفني أيّما شرف أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الـ 14 الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ والحاضرة في الأمم المتحدة: أستراليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، تونغا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، فيجي، كيريباس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، نيوزيلندا وبلدي توفالو.

نود أن نعرب عن تقديرنا لرئيس مجلس الأمن على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة بشأن المناخ والأمن. وبينما يواجه العالم تحديات ناجمة عن جائحة فيروس كورونا، فإن مناخنا لا يزال في أزمة، ولا يمكن للمرء إلا أن يتوقع النتيجة – إذا لم تحل الأزمة – وهي زيادة خطر نشوب النزاع وانعدام الأمن. وعلى عكس العديد من دول العالم، فإن قارتنا الزرقاء هي موطن للعديد من السكان الذين يعيشون في الجزر المرجانية والسواحل الواطئة التي ترتفع بالكاد بضعة أمتار عن مستوى سطح البحر. ولا يملك هؤلاء السكان ترف المكان والزمان للتعامل مع ما يشكل تهديداً وجودياً لبقائهم.

وتتقاطع الآثار الضارة لتغير المناخ مع مجموعة معقدة من المسائل البيئية والاقتصادية والاجتماعية، لتصبح عاملاً مضاعِفاً للخطر يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والعنف، والنزاع، وتهديداً لبقاء العديد من سكان الجزر على قيد الحياة. إننا هنا لنخاطب مجلس الأمن اليوم بشكل جماعي لأن تغير المناخ يشكل أولاً تهديداً وجودياً للدول الجزرية الصغيرة، ونود أن نبرز الروابط بين المناخ والأمن في منطقتنا، التي لا يمكن تجزئتها، ويمكن إثباتها.

وأود، باسم مجموعتنا، أن أناقش بإيجاز أربعة شواغل أمنية متصلة بالمناخ نواجهها، لا سيما في الدول الجزرية في المحيط الهادئ، وهي التشريد والأمن الغذائي والشواغل الصحية والاقتصادية.

إن التشريد الناجم عن الكوارث المناخية يجري بالفعل في منطقتنا، ونحن، ولا سيما أصغر البلدان الجزرية، بحاجة إلى دعم شامل للتكيف والتخفيف من آثار الكوارث. وتضم منطقة المحيط الهادئ العديد من الجزر المرجانية والسكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية الواطئة ويتعرضون لخطر متزايد من فقدان منازلهم بسبب الكوارث الطبيعية والأحداث المتصلة بالمناخ. ونتطلع كذلك إلى النتائج التي توصلت إليها لجنة القانون الدولي بشأن موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي.

ويُعترف بأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه يمثلان جزءاً هاماً من الإجراءات المتعلقة بالمناخ في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وينبغي أن نلتزم باتخاذ إجراءات جوهرية بشأن كليهما، وسنحتاج إلى مساعدة من شركائنا تبعا لذلك. وندعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته والجداول الزمنية المحددة في اتفاق باريس أو تجاوزها، وتنفيذ إجراءات مناخية أكثر طموحاً، بما في ذلك بالإبلاغ عن المساهمات المحددة على الصعيد الوطني أو تحديثها. ومن الأهمية بمكان أن نواصل الزخم العالمي الذي حققه اتفاق باريس لضمان استناده إلى أهدافه ومبادئه بثبات، فضلا عن تنفيذه بطريقة فعالة. ونرحب بعودة الولايات المتحدة إلى الانضمام إلى الاتفاق.

كما أن احتمال نشوب نزاعات جراء التشريد القسري بسبب ارتفاع مستويات سطح البحر، الذي يفاقمه احترار المناخ، يشكل تهديداً حقيقياً وخطيراً لا يستطيع مجلس الأمن أن يغض الطرف عنه. وفي بعض الدول الأعضاء في مجموعتنا – مثل جزر كارتريت التابعة لبابوا غينيا الجديدة – لا يزال نقل

المجتمعات المحلية المتضررة يواجه تحديات استياء المجتمعات المضيفة نظرا لنظام حيازة الأراضي، حيث معظم الأراضي مملوكة عادة. وهذا مفجر للنزاعات المحتملة التي ستؤثر على السلام والأمن.

ولا يمكن أن يُنزل هذا إلى حدود محلية محددة، كما يواصل بعض أعضاء المجلس القول. إذ يجب النظر إليه على نطاق أوسع وبطريقة أكثر موضوعية من منظور ميثاق الأمم المتحدة الوارد في الفقرة 1 من المادة 1، في سياق الأمن الوقائي من أجل السلم والأمن الدوليين.

ونرى مباشرة آثار وتداعيات أزمة تغير المناخ التي تواجه دولنا الجزرية في المحيط الهادئ والعواقب الوخيمة لارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة حرارة المحيطات وتواتر وشدة الظواهر الجوية القصوى، مثل العواصف والأعاصير المدارية وتغير أنماط هطول الأمطار علاوة على طول فترات الجفاف. وعلاوة على ذلك، يؤدي احترار المحيطات إلى تغيير في أنماط الأسماك المهاجرة، مما يحرم الكثيرين منا من أحد أهم المواد الغذائية الأساسية ودخلنا.

وقد كان لهذه التداعيات تأثير سلبي على إمداداتنا الغذائية الضعيفة أصلاً في منطقة المحيط الهادئ. ومن المتوقع أن تؤدي آثار تغير المناخ إلى الحد من مجموع كمية المصيد من سمك التونة داخل منطقتنا الاقتصادية الخالصة إجمالا، مما يؤثر تأثيراً مباشراً على الإسهامات الاقتصادية من هذه الصناعة، التي رفدت الكثير من إيرادات حكومتنا على مر السنين.

ويجب أن نؤكد أن الأمن الغذائي مسألة حاسمة في منطقتنا، ويجب اتخاذ إجراءات للتصدي للتحديات مثل زيادة أسعار المواد الغذائية وسوء التغذية، التي تفاقمت بسبب تغير المناخ.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن قدرة سكان جزر المحيط الهادئ على الإنتاج الزراعي محدودة، مما يجعل إمداداتنا الغذائية عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ. ولنأخذ بلدي، توفالو، كمثال، فبلدنا يتألف من جزر مرجانية ذات تربة رملية مسامية، ولدينا إمكانات محدودة لزراعة المحاصيل. وعلاوة على ذلك، فإننا نعتمد بشكل كبير على الوقود والمواد المستوردة. وأي انخفاض في إنتاج الأغذية يزيد من اعتمادنا على استيراد الأغذية وغيرها من الضروريات.

ويفاقم تغير المناخ المخاطر التي تهدد الأمن الصحي، لا سيما من خلال زيادة الأمراض المنقولة بالنواقل والأمراض المنقولة بالمياه، والأمراض المتصلة بالحرارة، والأمن الغذائي الذي يؤثر على الأمراض غير المعدية، ومسائل الصحة العقلية، والإصابات المرتبطة بالكوارث والظواهر الجوية القصوى، وتعطل الخدمات الصحية.

ونعمل باستمرار على تحسين الحالة الصحية لشعبنا، ولا يمكن القيام بذلك إذا لم نتمكن من إدارة تغير المناخ وآثاره السلبية. ولذلك، نحث جميع أصدقائنا على اتخاذ خطوات لمكافحة تغير المناخ ومساعدتنا في النهوض بالوظائف الأساسية للصحة العامة والبيئية وبناء نظام صحي شامل. وهدفنا المشترك هو إنقاذ الأرواح وبيئتنا المشترك.

والنمو الاقتصادي ضروري في منطقة المحيط الهادئ ليس من أجل تحقيق الثروة، بل للحفاظ على احتياجاتنا الأساسية. وبسبب جغرافيتنا الفريدة، فإن قيود سوقنا المحلية تجعل التجارة الدولية لا تنفصم عن ازدهارنا. وفي هذا الصدد، نعتمد اعتماداً كبيراً على السلع المستوردة. ومع ذلك، فإن الحالة الاقتصادية في منطقتنا تتعرض باستمرار للتقويض بسبب التكلفة والآثار السلبية لتغير المناخ.

يعتمد جزء كبير من اقتصاد المحيط الهادئ على الزراعة ومصائد الأسماك والسياحة، مما ساعدنا على تحقيق التنمية في العقود الماضية. ولكن كان لتغير المناخ أثر سلبي كبير على جميع العناصر الرئيسية لاقتصادنا. لقد تغير نسق هطول الأمطار بسبب تغير المناخ وتقلصت الأراضي الصالحة للزراعة مما أدى إلى خسارة الإنتاج الزراعي. وتأثر محيطنا أيضا بالتغيرات في الرياح وأمواج وتيارات المحيطات مما يؤثر على توزيع المصيد من الأسماك البحرية.

وبالإضافة إلى ذلك، تمتع العديد من الأعضاء في منطقتنا بثمار السياحة في السنوات الماضية. وأثرت زيادة درجات حرارة البحر والتحمض على الشعاب المرجانية والحياة البحرية بشكل عام. وللشعاب المرجانية والكائنات البحرية الحية أهمية خاصة ليس لأنها تعزز تنوع النظام الإيكولوجي فحسب، بل أيضا باعتبارها مناطق جذب سياحي رئيسية في منطقتنا. ولذلك نحث على التعاون المباشر من أجل تحقيق الرخاء المتبادل في منطقة المحيط الهادئ.

وتتطلب أوجه الضعف الفريدة للدول الجزرية في المحيط الهادئ اهتماما خاصا. ومن الواضح أن أكثر الأعضاء ضعفا في مجتمعاتنا بحاجة إلى التركيز والدعم من قبل الحكومة والمجتمع الدولي لتعزيز القدرة على الصمود والتكيف مع التحديات الأمنية التي يفرضها تغير المناخ.

ويجب أن تقر الآليات الدولية وآليات الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس، بتغير المناخ بوصفه عاملا مضاعفا فريدا ومؤثرا على جميع الأعمال والأنشطة ذات الصلة. ونطلب إلى الأمين العام أن يعين مستشارا خاصا معنيا بتغير المناخ والأمن. كما ندعو مجلس الأمن إلى تعيين مقرر خاص لإجراء استعراض منتظم بشأن التهديدات الأمنية العالمية والإقليمية والوطنية التي يسببها تغير المناخ. وينبغي لمجلس الأمن أن يستخدم تأثيره في تأييد النداءات التي تدعو إلى ضمان قدرة الاستجابة العالمية على التصدي لهذه المخاطر.

المرفق 62

بيان البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

تعرب أوكرانيا عن تقديرها العميق لمبادرة المملكة المتحدة بعقد هذه المناقشة المفتوحة، فضلا عن امتنانها لجميع مقدمي الإحاطات على عروضهم.

ونؤيد البيان الذي أدلى به وزير خارجية ألمانيا الاتحادي باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن (المرفق 20).

لقد كانت أوكرانيا من بين الأعضاء المؤسسين لمجموعة الأصدقاء في عام 2018 حيث نرى أن تغير المناخ وآثاره على النزاعات يشكل تحديا عالميا. ونرحب بأن هذه المسألة تحظى بالزخم في مجلس الأمن حيث أصبح تغير المناخ أحد أخطر مسببات الهشاشة وعدم الاستقرار.

وتعاني المجتمعات المتأثرة بالمناخ من الضعف بصفة خاصة، إذ تعاني من ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات والجفاف وشدة الكوارث الطبيعية التي ربما تؤدي إلى الفشل الزراعي وانعدام الأمن الاقتصادي وندرة الموارد والتشريد القسري، وحتى إلى تقويض السلام.

ونتفق مع الأمين العام، الذي قال في الجزء المتعلق بأولويات العمل العالمي من مؤتمر ميونيخ للأمن الذي عقد مؤخرا أن ”كارثة المناخ قد بدأت تلوح في الأفق“. وينبغي إيجاد إجابات كافية لهذه التحديات المشتركة في معظم أنحاء العالم، وحيث تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية من بين أكثر البلدان تضررا.

إن المستحيل أيضاً التصدي لتغير المناخ دون معالجة جوانبه الجنسانية. وتواجه النساء والفتيات قدرا أكبر من المخاطر ويتحملن العبء الأكبر لآثار تغير المناخ، وخاصة خلال النزاعات والجوائح والكوارث الطبيعية.

وفي وقت سابق من هذا الشهر عقدت أوكرانيا حدثا جانبيا بشأن حقوق المرأة والاستدامة البيئية، بالتعاون مع مجموعة مشتركة بين الأقاليم تضم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني. وكان هناك نداء مشترك من المشاركين لضمان المشاركة الكاملة للمرأة في عملية صنع القرار، الأمر الذي سيكون مفيدا لجميع مراحل السياسات المتعلقة بالمناخ بداية بالتخطيط إلى وضع السياسات وتنفيذها.

شاركت أوكرانيا بنشاط في حدث جانبي آخر نظمته ألمانيا وسويسرا والنيجر في الأسبوع الماضي، وتطرق إلى الضغوط المناخية وانعدام الأمن في غرب أفريقيا. وبيّن الاهتمام الرفيع المستوى لدى غالبية الدول الأعضاء بالصلة بين تغير المناخ والأمن.

وواصلت أوكرانيا البحث عن حلول لمشكلة تغير المناخ ولم تكن مجرد شاهد محايد عليها. ففي العام الماضي فقط، دمرت فترات الجفاف الطويلة المحاصيل في عدد من المناطق الأوكرانية. وكانت هناك فيضانات مدمرة في الغرب وحرائق غابات كبيرة في شرق البلد، بما في ذلك في المنطقة المجاورة لخط التماس في دونباس. ورأت تشكيلات الاحتلال الروسي أن تلك الحرائق عامل مواتٍ لأنشطتها العدائية، الأمر الذي عرقل عمليات مكافحة الحرائق في أوكرانيا.

ومما يثير القلق بصفة خاصة أن هناك خطرا آخر تسببه الفيضانات في موقع تجربة نووية أجريت تحت الأرض في عام 1979 في منجم يونكوم للفحم بالقرب من مدينة يناكييف المحتلة في دونباس. وهذا يمثل الخطر الحقيقي لانتشــــار التلوث الإشــــعاعي في المياه الجوفية والأنهار ومياه بحر آزوف في نهاية المطاف.

وشهدنا أيضا مؤشرات على تدهور بيئي شديد في القرم المحتلة نتيجة لسوء الإدارة البيئية للمناطق الطبيعية والزراعية.

وتســاهم أوكرانيا في الجهود المبذولة في مجال المناخ العالمي، وتعتقد أنه ينبغي أن يكون المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في غلاسكو، معيارا مهما. وكما أعلن الرئيس زيلينسكي في كانون الأول/ديسمبر الماضي في مؤتمر قمة الطموح المناخي الدولي، فإن أوكرانيا تواصل العمل على مساهمتها الثانية المحددة وطنيا. وحددنا هدف عام 2030 لانبعاثات غازات الدفيئة لجميع قطاعات الاقتصاد الأوكراني ليكون في حدود نسبة 36 إلى 42 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 1990، ما يعني تخفيضا يتراوح بين 58 و 64 في المائة.

ويتمثل هدف أوكرانيا في الأمد البعيد في تحييد أثر انبعاثات الكربون. وســــنبذل كل جهد ممكن لتقليل الفترة الزمنية المطلوبة لتحقيق هذا الهدف. وسيكون من المفيد لتحقيق هذه الغاية تعزيز الجهود الدولية لدعم أوكرانيا في استعادة سيادتة بلدنا وسلامته الإقليمية داخل حدوده المعترف بها دوليا.

المرفق 63

بيان البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

إن تغير المناخ مسألة حاسمة في عصرنا، وتثني الإمارات العربية المتحدة على المملكة المتحدة لريادتها المستمرة في العمل المناخي ولإبقاء هذه المسألة في صميم جدول أعمال مجلس الأمن.

ومنذ ما يقرب من خمس سنوات على توقيع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ ما تزال جهودنا للسيطرة على الاحترار العالمي تواجه الكثير من التحديات. فالأزمة البيئية تزداد سوءا في حين لا تزال درجات الحرارة تصل إلى معدلات قياسية في جميع أنحاء العالم كل عام. ويؤثر الجفاف وأمواج التسونامي والفيضانات، من بين الكوارث الأخرى الناجمة عن المناخ، سلبا على الصحة وتوافر الغذاء والسكن، وكذلك على سلامة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم في نهاية المطاف. ولهذه الاتجاهات تداعيات متلاحقة قد تؤدي إلى أنماط الهجرة والنزاعات بسبب ندرة الموارد.

وهناك اعتراف متزايد من قبل المجتمع الدولي بأثر تغير المناخ بوصفه عاملا يسهم في النزاعات وعدم الاستقرار. ولكن لم يعد مجرد الاعتراف كافيا. لقد حان الوقت لكي يحدد مجلس الأمن المجالات التي يمكن أن يتخذ فيها إجراءات للتخفيف من الأثر السلبي لتغير المناخ على الاستقرار والأمن العالميين. وتود الإمارات العربية المتحدة أن تقدم الخطوط العامة لأربع توصيات في هذا الصدد.

أولا، ينبغي أن تنتقل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة والمستدامة في تنفيذ ولايات مجلس الأمن. ومن المهم أن تكون الأمم المتحدة النموذج والقدوة وألا تزيد من تفاقم الأوضاع البيئية المتردية. وتشيد دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة الأمانة العامة في الالتزام بنسبة 80 في المائة من استخدام الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، لا سيما خلال المرحلة الثانية من الاستراتيجية البيئية للبعثات الميدانية التابعة لإدارة الدعم العملياتي. ولكن تحقيق هذا الهدف لن يكون ممكنا بدون زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة في بعثات حفظ السلام التي تشكل نصيب الأسد من استخدام الأمم المتحدة للطاقة.

ثانيا، يولد تغير المناخ مخاطر أمنية خاصة للنساء والفتيات. ولكن لكي نفهم أثره المحدد على النساء والفتيات بشكل أفضل، تعتقد الإمارات العربية المتحدة أن من الأهمية بمكان أن تكفل الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن يكون تحليل مخاطر المناخ مراعيا للاعتبارات الجنسانية. وقد كان الوعي المبكر بالدور الحاسم للمرأة في حفظ السلام أحد العوامل الدافعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في مواصلة برنامجها التدريبي في مجال المرأة والسلام والأمن لحفظة السلام من النساء من خلال مبادرة الشيخة فاطمة بنت مبارك للمرأة والسلام والأمن، التي وضعت بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ولا يزال تعميم منظورات المرأة في جميع جوانب السلام والأمن يشكل أولوية رئيسية بالنسبة للإمارات العربية المتحدة.

ثالثا، ينبغي اعتبار المصاعب الناجمة عن تغير المناخ في البلدان الضعيفة مخاطر أمنية وينبغي أن يعطيها المجتمع الدولي الأولوية. فالدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن العديد من أقل البلدان نموا، في الخطوط الأمامية في مكافحة تغير المناخ. ومعالجة المصاعب الناجمة عن تغير المناخ، لا سيما كجزء من جهود حفظ السلام، أمر أساسي في الاضطلاع بنجاح بولايات مجلس الأمن.

رابعا، يجري بالفعل اســـتخدام نماذج علمية تســـتخدم التصـــوير الجغرافي المكاني وغيره من التكنولوجيات المتطورة للتنبؤ بالأماكن التي يحتمل وقوع كوارث مناخية فيها. وينبغي أن يســـتنير تجديد ولايات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة بهذه التوقعات. وهذا من شأنه أن يتيح للمجلس أن ينتقل حقا من تدابير رد الفعل إلى التدابير الاســتباقية. وبالإضـــافة إلى ذلك، نشـــجع عمليات حفظ الســـلام، حســـب الاقتضـــاء، ومنظومة الأمم المتحدة على مســـاعدة الحكومات المضـــيفة في إجراء تقييمات للمخاطر والاضطلاع باستراتيجيات لإدارة المخاطر فيما يتعلق بتغير المناخ.

وســـيتطلب اتخاذ إجراءات لمكافحة المخاطر المتصـــلة بالمناخ التي تهدد الســـلم والأمن الدوليين تفكيرا جريئا ومبتكرا من جانب المجلس. ومما يشجعنا أن عددا متزايدا من أعضاء المجلس يقر بالتداخل بين تغير المناخ والسلام والأمن الدوليين. وستلتزم الإمارات العربية المتحدة، أثناء فترة عضويتها في المجلس في عامي 2022 و 2023، بالدعوة إلى اتخاذ خطوات عملية وقابلة للتنفيذ يمكن للمجلس اتخاذها لمعالجة آثار تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين.